آفاق برلمانية

نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

١٠ تموز ٢٠٠٨ م المجلد الثاني عشر العدد ٢

10 July 2008 Volume 12, No. 2

لقاءات دمشق لم تطلق الحوار.

(ا.ف.ب)

دعوة الرئيس تراوح مكانها

حالة ترقب بانتظار انطلاق قطار الحوار الوطني

كتب حسن جبر:

عاشت الساحة الفلسطينية مؤخراً أجواء مريحة في الغالب بعد دعوة الحوار الوطني التي أطلقها الرئيس محمود عباس بعد ما يزيد على العام من الخلاف السياسي الحاد، الذي ألحق أضراراً فادحة بالقضية الفلسطينية.

ومثلما أعادت هذه الأجواء حالة الانتظار والترقب، عاد السياسيون والمحللون للحديث عن فرص نجاح الحوار الوطني وسبل تجسيد دعوة الرئيس عباس وتطبيقها على الأرض، بما ينقذ المجتمع الفلسطيني من متاهة الانقسام والضياع الذي عاشته.

ويرى كثير من المراقبين والسياسيين أن رحلة الحوار الوطني هذه المرة لن تكون سهلة على الإطلاق، وبخاصة بعد الكثير من الإجراءات والتعقيدات التي نشأت على الأرض بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة.

فقد أضافت هذه الإجراءات مزيداً من التعقيدات إلى تلك التعقيدات الصعبة والشائكة أصلاً والخلاف السياسي الحاد بسبب اختلاف البرامج والتوجهات بين أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية "فتح" و "حماس".

إذاً، ما الذي تريده الفصائل من الحوار الوطني هذه المرة؟ هل الساحة الفلسطينية مقبلة على مزيد من التعقيد أم نحو حلول ترضي الطرفين وتطوي شقة الخلاف إلى الأبد؟ أين ستوافق الفصائل وأين ستختلف؟ وما هي القضايا التي سيتمسك بها كل طرف؟ وأي القضايا التي سيتنازل عنها؟ وقبل كل شيء، هل الحوار الوطني الآن سهل ويمكن إنجازه بيسر؟

إنهاء الانقسام ليس سهلاً

يعتقد هشام عبد الرازق، عضو الهيئة القيادية العليا لحركة "فتح" في قطاع غزة، أن إنهاء الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية ليس أمراً سهلاً أو بسيطاً.

وقال عبد الرازق: هناك إشكاليات صعبة ومعقدة تستوجب المثابرة والعمل الجاد لإنهائها، وأعتقد أن الحديث عن إمكانية عودة الحوار الوطني هو بمثابة عودة العقل إلى الساحة الفلسطينية.

وتابع: يجب أن نفكر ملياً في كيفية إنهاء الانقسام السياسي بعيداً عن المشاعر والعواطف بسبب المشاكل والصعوبات الكثيرة.

وأضاف أن اختيار طريق الحوار وإنهاء الانقسام السياسي أمر في غاية الأهمية، لكنه حذّر من السرعة في التعامل مع الأمر، لافتاً إلى أن المطلوب هو الإخلاص والنية الصادقة لإنهاء الانقسام السياسي.

ونوه إلى أن "المطلوب التوافق على كثير من القضايا السياسية والأمنية المهمة، إلى جانب إجراء المصالحة الوطنية للذين تضرروا وأصيبوا اجراء هذا الخلاف"، لافتاً إلى أن "إنهاء الانقسام السياسي هذه المرة يختلف تماماً عن أية محاولات سابقة؛ لأن الفلسطينيين أدموا بعضهم بعضاً، ويحتاجون إلى من يؤمنهم من بعضهم البعض".

يشار إلى أنه حتى الآن لم تتفق الفصائل على زمان ومكان انعقاد جلسات الحوار الوطني، على الرغم مما تردد عن إمكانية عقد اللقاء في مصر، وهو ما لم تؤكده أية جهة حتى الآن على الرغم من الترحيب الذي أبدته حركتا "حماس" و "فتح".

طه: مستعدون للقاء "فتح" في أي مكان

وقال أيمن طه، القيادي في حركة "حماس" إن "حماس لا تمانع اللقاء بحركة "فتح" علي أي مستوى وفي أي مكان، وحتى في مدينة غزة"، على حد تعبيره.

وأضاف طه في تصريحات صحافية، أن "حماس مع توفير الأجواء بهدف إنجاح الحوار الداخلي انطلاقاً من مبادرة

يتبع ص٢

الافتتاحية

أين هي الخطة "ب"؟

إذا كانت المفاوضات الجارية حالياً لغرض تحقيق حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له هي خطة (أ)، فأين هي الخطة (ب) في حال فشل مسار المفاوضات؟

الخطة (ب) هي ماذا نفعل بعد الفشل إن تم؟ إن التصريحات العلنية الصادرة عن مسؤولين فلسطينيين لا تبشر حتى الآن بإمكانية نجاح المفاوضات وتحقيق "المشروع الوطني". وقد يكون من المبكر الآن إطلاق أية أحكام نهائية حول الموضوع، وبخاصة مع وجود "قناة خلفية" ما زالت تفاصيل المفاوضات فيها غير معروفة. ولكن جميع المؤشرات العلنية، بما في ذلك وضع الحكومة الإسرائيلية الحالية وموقف الولايات المتحدة لا تدعو للتفاؤل.

نحن الآن أمام نهاية مرحلة أوسلو التي ستنتهي مع نهاية العام. وليس المقصود بهذا الاتفاقيات نفسها وما إذا تم خرقها جزئياً أو كلياً، وإنما جوهر الاتفاق من ناحية سياسية؛ أي أن الآلية الوحيدة المعتمدة للتقدم في المسار السياسي هي المفاوضات.

وقد استنتج الرئيس الراحل ياسر عرفات أن هذه الآلية وحدها غير كافية. فكانت أحداث "النفق"، ومن ثم موقف الرئيس خلال الانتفاضة الثانية؛ أي إمساك العصا في الوسط: إحجام رسمي عن المشاركة في المقاومة، وكتائب شهداء الأقصى من جهة أخرى. لكن كما هو معروف، حملته إسرائيل المسؤولية كما ستحمل إسرائيل أية سلطة فلسطينية لاحقة المسؤولية عن أية مقاومة للاحتلال، بما في ذلك "المقاومة الدبلوماسية" التي جربها مؤخراً رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض، في رسالته إلى الاتحاد الأوروبي، فأوقفت إسرائيل تحويل ريع الضرائب إلى السلطة الفلسطينية المستحقة لها وبموجب اتفاقيات أوسلو.

العبرة الأعم من هذه الأحداث هي أن معادلة سلطة ومقاومة لن تقبل بها إسرائيل والولايات المتحدة، وستحمل الجانب الفلسطيني المسؤولية. هذه عبرة للفصائل والأحزاب والحركات كافة، ومن ثم ينشأ التساؤل مرة أخرى عن المستقبل وعمَّا يمكن عمله في حال وصول المفاوضات إلى طريق مسدود.

والملفت للنظر هو أن هذا التساؤل مسكوت عنه، ولا توجد إجابات ولو أولية أو نقاش عام عما يمكن عمله لحظة الوصول إلى الطريق المسدود بعد بضعة شهور حتى ولو من باب الافتراض أو الاحتياط. هذه مسؤولية عامة، ولكنها تقع أولاً على السلطة الفلسطينية، وعلى الأحزاب والفصائل والحركات والكتل النيابية التي تمثل الجمهور ثانياً، ومن المفترض أنها بحكم قيادتها لا بد أن تنير طريق المستقبل. وإذا كانت في مستوى المسؤولية، لا يمكن لها الاستمرار في السكوت عن الأسئلة التي –ويا للأسف– ما زالت معنا منذ عقود: إلى أين؟ وما العمل؟

تشاؤم حيال إمكانية تحرر "التشريعي" من الصراعات الداخلية صفحـ٩ـة

المؤتمر السادس لحركة "فتح" .. مؤشرات جدل صاخب صفحـ١٥ـة

إجماع على الحاجة لإصلاح منظمة التحرير وخلاف حول شروطه صفحـ١٠ـة

"مؤشر الأسعار" لا يعكس الأثر الحقيقي للغلاء صفحـ١٦ـة

انقسام بشأن جدوى المفاوضات والخيارات البديلة صفحـ١٢ـة

اليسار الفلسطيني: خطوة إلى الأمام أم اجتراح الماضي ؟! صفحـ١٨ـة

الرئيس، وحتى يتحقق هذا الأمر، فنحن لا نمانع أن نلتقي بـ"فتح" في أي مكان، وعلي أي مستوى".

وقال إن "حماس" أجرت سلسلة من الاتصالات المكثفة مع عدد من الدول العربية والإسلامية، ومنها السعودية ومصر وسورية، وأنها لا تمانع أن تستضيف أيٌّ منها الحوار.

يذكر أن حركة "حماس" تميل إلى إجراء حوار وطني ثنائي بين "فتح" و"حماس" يتبعه حوار شامل مع باقي الفصائل، على الرغم من أنها عادت وأكدت أنها مع إجراء حوار وطني شامل.

"فتح": حوار وطني شامل

من جانبها، تميل حركة "فتح" إلى إجراء حوار وطني شامل، وفق ما أكده الدكتور زكريا الأغا، رئيس اللجنة القيادية العليا لحركة "فتح" في قطاع غزة ورئيس هيئة العمل الوطني.

وقال الأغا: إن أي حوار حول مبادرة الرئيس يجب أن يكون حواراً وطنياً شاملاً، تشارك فيه جميع القوى والفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير والإخوة في حركة الجهاد الإسلامي وحركة "حماس"، مشيراً إلى بدء الرئيس وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالتحرك عربياً من أجل توفير دعم عربي لهذه المبادرة من خلال زيارة بعض الدول العربية واللقاء مع الأمين العام لجامعة الدول العربية وكل من له علاقة بذلك.

وأوضح الأغا أن "الرئيس شكل لجنة من أعضاء اللجنة التنفيذية والفصائل والقوى لمتابعة تنفيذ المبادرة ورغبة منه في إزالة أي ضبابيات أو عراقيل، ولم يضع أية شروط للبدء في الحوار"، مشدداً على أن "المبادرة ببنودها السبعة هي التي على الطاولة للتنفيذ، ووضع آلية من الجامعة العربية والجهة الراعية لتنفيذها بكل بنودها".

وأشار إلى أن مبادرة الرئيس عباس واضحة وبعيدة عن الضبابية، وهي تشكل الأرضية الخصبة والطريق الأنسب لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، مؤكداً على ضرورة وجود رعاية عربية للحوار تحت مظلة جامعة الدول العربية وتوفير كل الإمكانيات لنجاحه.

وأعرب عن أمله في أن تجد المبادرة آذاناً صاغية، وبالذات لدى حركة "حماس"، تخرج عن إطار التصريحات والإعلام اللفظي إلى خطوات عملية على الأرض، من أجل البدء الفعلي في خطوات لرأب الصدع الفلسطيني.

وقال: نريد حواراً وطنياً شاملاً دون شروط لتنفيذ المبادرة اليمنية التي تحولت إلى مبادرة عربية، بعد أن تبنتها القمة العربية الأخيرة في دمشق لإنقاذ الشعب الفلسطيني من وحل الانقسام الذي ألحق أفدح الضرر بقضيته، والمزيد من المعاناة لسكان غزة، ولرفع الحصار الظالم عنه، ولطي مرحلة سوداء دفع الجميع ثمنها.

مرتكزات الحوار

من جانبه، حدد جمال أبو هاشم، القيادي البارز في حركة "حماس" خلال لقاء مع عدد من الفصائل السياسية في مدينة غزة، أسس إجراء الحوار الوطني، مؤكداً أمامهم أن الحوار الوطني يجب أن يبدأ بالاتفاق على مبادئ الحوار، ثم الجلوس على طاولة واحدة في حوار مفتوح للدخول في التفاصيل.

وقال أبو هاشم إن حركة "حماس" تؤمن بأن الحوار مطلب وطني، ويجب أن يكون برؤية إستراتيجية، لافتاً إلى ضرورة إشراك الكل الوطني في تحقيق مصالح الشعب.

وتابع: "حماس" تؤمن بأن الحوار الوطني الشامل يرتكز وينطلق من جملة مبادئ أساسية، تشمل وحدة الأرض والشعب والسلطة والحكومة، والتأكيد على الشرعية بكل مكوناتها، واحترام القانون الأساسي والالتزام به، إلى جانب إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية، واحترام الاتفاقات المجمع عليها والموقع عليها من الكل الوطني، والمتمثلة بوثيقة الوفاق الوطني، وحوار القاهرة، واتفاق مكة. ونوه إلى أن الحوار يرتكز كذلك إلى إعادة بناء منظمة التحرير بناءً حراً ووطنياً ونزيهاً، يضمن ضم كل القوى والفصائل، لافتاً إلى أن "حماس حريصة على تحقيق إجماع وطني على هذه المبادئ".

وأشار إلى أن "حماس ما زالت تنتظر الموقف العربي لاحتضان الملف الفلسطيني"، مؤكداً على "ضرورة أن تسارع الدول العربية إلى تبني هذا الموقف كخطوة عملية للبدء والشروع في هذا الحوار، حتى يستطيع أن ينتهي الجميع من الانقسامات الداخلية".

وفي محاولة من حركة "حماس" لدفع الحوار وتجاوز الشرط الفتحاوي بضرورة "الإعلان عن التراجع عن الانقلاب"، أعلنت "حماس" أنها قد تقدم على تنفيذ خطوات مفاجئة ليست في حساب أحد، إذا انطلق الحوار الوطني من دون شروط.

خطوات مفاجئة

وقال إسماعيل هنية، رئيس الوزراء المقال، إن "حماس" أبلغت الرئيس عباس عبر كوادرها الذين التقوا به في رام الله أنها قد تقدم على خطوات ليست في حساب أحد.

وأضاف: قلنا للرئيس لينطلق الحوار وربما نفاجئكم بقضايا لا توجد في حساباتكم.

وكان هنية يرد على سؤال حول إمكانية تقديم تنازلات وعدم وضع شروط أمام انطلاق الحوار الوطني.

وقال إن "حماس" لم تطرح شروطها للحوار، معرباً عن أمله في أن ينطلق الحوار الوطني، وأن يشمل جميع القضايا، وعدم ترك أو تعليق بعض القضايا إلى ما بعد التوقيع على الاتفاقات، مشدداً على وجوب الاتفاق أولاً على التفاصيل قبل التوقيع على الاتفاقات، وأهمية أن تحظى المؤسسة الأمنية باهتمام ورعاية خاصة، لأنها كانت السبب في تفجير الأوضاع في السابق.

وأضاف: أي اتفاق يستوجب أن تكون له ضمانات عربية، وأن لا يترك التنفيذ للحالة الداخلية، ويجب أن تستمر الرعاية العربية لأي اتفاق حتى يتم التنفيذ، خوفاً من تدخلات خارجية قد تعطل الاتفاق والتنفيذ.

وأكد ترحيبه بأي دور مصري في هذا المجال، وبخاصة أن مصر رعت حوارات فلسطينية واتفاقات سابقة، لافتاً إلى أهمية توفير مناخات أفضل لنجاح الحوار، بمعنى أن يكون حواراً مباشراً على اعتبار أن الإشكالية وقعت بين "فتح" و"حماس".

وأردف: هذا لا يمنع ولا نرفض أن ينتقل الحوار إلى الدائرة الأوسع، وتشارك كل الفصائل التي شاركت في حوار ٢٠٠٥ في القاهرة.

وأشار إلى أن "حماس ترفض أن يكون الحوار بينها وبين منظمة التحرير"، لافتاً إلى عدم وجود مشكلة مع منظمة التحرير. كما أكد أن "حماس" توافق على بدء حوار وطني شامل.

وكانت "حماس" قدمت وثيقة من عشرة مبادئ أثناء الحوار الذي جرى في السنغال بينها وبين "فتح" برعاية الرئيس السنغالي. وتتحدث هذه الوثيقة عن وحدة الضفة والقطاع والنظام السياسي، واحترام الميثاق الديمقراطي والشرعية بكل مكوناتها، إلى جانب احترام القانون الأساسي وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية والالتزام باتفاقي مكة والقاهرة ووثيقة الوفاق الوطني. كما تشمل بحث أحداث العام ٢٠٠٦، والتمسك بحق الشعب في مقاومة الاحتلال، وإعادة بناء وتشكيل منظمة التحرير.

وتحدث هنية حول الاتفاق على مبادئ الحوار قبل الحديث عن مرحلة انتقالية، لافتاً إلى أن "المرحلة الانتقالية يمكن أن تشمل أسساً معينة، ربما حكومة انتقالية أو حكومة وفاق وطني تبدأ في بناء المؤسسة وتطلق مشروع حوار بشأن المنظمة".

وشدد على أهمية أن يؤمن الجميع بالشراكة السياسية، لاسيما أن "المشكلة السابقة حدثت لعدم وجود قدرة على استيعاب التغيير في النظام السياسي".

وقال: إذا أرادوا حواراً ناجحاً يجب أن يستوعبوا أن "حماس" لن تلغي "فتح" وأن "فتح" لن تلغي "حماس"، مشيراً إلى "ضرورة إعادة الحوار بشأن منظمة التحرير التي يقع على الرئيس اتخاذ قرار تفعيل الحوار بشأنها".

وكانت فصائل اليسار حاولت منذ خطاب الرئيس عباس حول الحوار، دفع الجهتين نحو إجراء حوار شامل، مؤكدة أهمية توفير الأجواء لانطلاق هذا الحوار.

وعقدت هذه الفصائل، التي تشمل الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب، اجتماعات متتالية مع "حماس" و"فتح" لتوفير أجواء ملائمة للحوار. وبدأت هذه الفصائل في محاولات لدفع الحركتين لاعتماد حوار شامل بعيداً عن الثنائية الضارة التي قادت إلى المحاصصة، وبالتالي إلى الاقتتال المقيت.

تسعة شروط لبدء الحوار وإنجاحه

وطرح كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تسعة شروط لإنجاح الحوار الوطني، إلى جانب عوامل أخرى تساعد في ذلك.

وأكد الغول أن أول هذه الشروط يتمثل في إقرار الجميع بأن هناك أزمة عامة تطال الوضع الوطني كله، وتطال طرفي الصراع بشكل مباشر، وربما أكثر من الجميع.

وقال: لن يفيد أحداً الحديث المتكرر من هنا وهناك بأنه لا يعيش في أزمة، أو أن استعداده للحوار غير ناجم عن ذلك.

وتحدث عن أهمية أن يعلن الجميع، وبخاصة طرفي الانقسام، استعدادهم للبحث عن حلول لتجاوز هذه الأزمات، معتبراً ذلك ثاني شروط إنجاح الحوار الوطني. وشدد على أن الحوار واستعادة الوحدة يجب أن يكونا العنوان الأول والأساس لأي بحث في هذه الأزمات، بغض النظر عن النجاح أو الفشل، لافتاً إلى أن "الوحدة تعزز النجاح وبها نواجه الفشل بشكل مشترك".

وحول الشرط الثالث، أكد الغول أن "من المهم أن تكون هناك قناعة لدى طرفي الانقسام بأن المحاصصة واقتسام السلطة لا تستجيب لشروط الوحدة والمصالحة الحقيقية"، منوهاً إلى أن "التجربة أكدت أن هذه السياسة غير صالحة، وتؤسس لأزمات داخل طرفي الصراع ذاتهما، حيث تتراكم فيهما مصالح النفوذ واقتسامه".

وتابع: إن الحوار يجب أن يكون حواراً وطنياً شاملاً كشرط رابع لتكون هناك حلول وطنية شاملة لمختلف قضايا الشأن الفلسطيني، بما فيها تلك التي أدت لحالة الانقسام، موضحاً أن وثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة في آذار ٢٠٠٥ تشكلان أساساً صالحاً وقاعدة لهذا الحوار.

ولفت الغول إلى أن "الشرط الخامس يمكن أن يتحقق من خلال إدراك الطرفين بأنه، وأياً كانت الإمكانات المتوفرة لهما فهي خاضعة لحسابات إقليمية ودولية لا تنطلق من مصلحة الشعب الفلسطيني، وهي حسابات لا يمكن المراهنة عليها، كما أن سادس الشروط يتمثل في إقرار سياسة إصلاح شاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسياسة توحيد شاملة في إطارها"، مؤكداً "صعوبة تصور نجاح أي حوار أو وحدة إذا استمرت منظمة التحرير على حالها من حيث الضعف، ومن حيث عدم إقرار الجميع بشرعيتها".

كما نوه إلى أهمية تنظيم عمل المقاومة وممارستها بما ينسجم وأهداف الإجماع الوطني وسياساته، مبيناً أن إنجاز هذا الشرط السابع يتطلب تشكيل جبهة مقاومة مسلحة.

واعتبر الغول أن الشرط الثامن يتمثل في تشكيل حالة شعبية ضاغطة وداعمة لبدء الحوار الوطني الشامل، بما يقطع الطريق على كل المترددين أو المتراخين في بدء الحوار، مطالباً بالإسراع في وضع آليات بدء الحوار كمقدمة لانطلاقه. وحذر من أن "أي تلكؤ أو تأخير في ذلك سيعطي الفرصة لكل الأطراف والاتجاهات التي لا تريد إنهاء الانقسام لتجميع قواها واستحضار كل المعوقات لتعطيل الحوار".

وفي الشرط التاسع، شدد الغول على أهمية توفر رعاية عربية للحوار، مع الاستعداد لإسناد الفلسطينيين في وجه الضغوط التي سيتعرضون لها مادياً وسياسياً وعسكرياً.

ونوه إلى أهمية توفر عدد من العوامل الأخرى بجانب الشروط التسعة من أجل إنجاح الحوار الوطني، مثل وقف الحملات الإعلامية بشكل نهائي، ومحاصرة أي أصوات لدى الطرفين تعمل على إعادة توتير الأجواء، إلى جانب وقف الاعتقالات السياسية والملاحقات، والعمل على تبييض السجون من المعتقلين السياسيين في كل من الضفة والقطاع، والاستعداد لتسليم المقار التي تم الاستيلاء عليها من قبل الطرفين.

خلاف على إطاره وآليته

انطلاق الحوار الوطني برسم الاتفاق على نقطة البدء

كتب أحمد فراج:

يؤكد طرفا النزاع في الساحة الفلسطينية "فتح" و"حماس" ضرورة العودة إلى طاولة الحوار، والكل يجمع –ومن مختلف الفصائل الإسلامية والوطنية، سواء أكانت منضوية تحت لواء منظمة التحرير أم لا– على أهميته، إلاّ أن أحداً لم يطرح بعد آلية يقبلها الجميع للبدء بتلك الخطوة، لاسيما أن الإعلان الذي وُقع في العاصمة اليمنية صنعاء، لم يكن كافياً لجعل الأمور تسير على أرض الواقع وفقاً لما تم التوقيع عليه، فبرزت إشكالية تفسير "البنود من حيث كونها إطاراً للحوار أم للتنفيذ الفوري".

وبعد دعوة الرئيس محمود عباس مؤخراً، حركة "حماس" إلى استئناف الحوار، ضمن مبادرة قال إنها "بتوافق من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كافة؛ من أجل إنهاء الانقسام وتوحيد شقي الوطن"، يبقى الحديث يدور ضمن فلك مسائل من نوع من يتحمّل مسؤولية ما حدث في القطاع؟ وضرورة عودة الأمور إلى ما كانت عليه، مع أهمية وجود ضمانات عربية فاعلة لتنفيذ بنود أي اتفاق ينهي الخلاف على أساس وطني واضح كما ترى "فتح" و"حماس".

وكان إسماعيل هنية، رئيس الحكومة المقالة، قال بعد دعوة الرئيس عباس لاستئناف الحوار: إن "حماس" قد تقدم على تنفيذ خطوات مفاجئة ليست في حساب أحد، إذا انطلق الحوار الوطني دون شروط، ودعا إلى أن يشمل الحوار جميع القضايا، وعدم ترك أو تعليق بعض القضايا إلى ما بعد التوقيع على الاتفاقات.

وشدد هنية على ضرورة الاتفاق أولاً على التفاصيل قبل التوقيع على الاتفاقات، مشيراً إلى أهمية أن تحظى المؤسسة الأمنية باهتمام ورعاية خاصتين، لأنها كانت السبب في تفجّر الأوضاع في السابق. وقال: أي اتفاق يستوجب أن تكون له ضمانات عربية وألاّ يترك التنفيذ للحالة الداخلية، ويجب أن تستمر الرعاية العربية لأي اتفاق حتى يتم التنفيذ، خوفاً من تدخلات خارجية قد تعطّل الاتفاق والتنفيذ.

الحوراني: حوار حول آلية تنفيذ المبادرة اليمنية

بدوره، قال عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" محمد الحوراني: إن المبادرة التي أطلقها الرئيس لاستئناف الحوار هي لتنفيذ المبادرة اليمنية، مضيفاً: على "حماس" أن تعيد قطاع غزة إلى الشرعية، وطبعاً ذلك يأتي ضمن الحوار الوطني الجاد والمبادرة التي أطلقها الرئيس لاستعادة وحدة شقي الوطن، وتعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

وبالنسبة لعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانقسام، قال الحوراني: نحن لا نطالب بأن تعود الأمور كما كانت عليه في العهد السابق، وإنما بعودتها إلى إطار الشرعية الفلسطينية الممثلة بالرئيس، والحوار يحدد كيف يتم ذلك، والقضايا كافة بالنسبة إلينا مطروحة على طاولة الحوار الوطني؛ من أجل التوصل إلى آلية متفق عليها لتطبيق المبادرة اليمنية ببنودها كافة.

وأضاف: يجب أن نتوافق من خلال طاولة الحوار على برنامج سياسي جامع يتضمن الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية والعربية، بحيث يفتح لنا الجسور على العالم الخارجي، لا أن يدخلنا في عزلة دولية وعربية، كما يجب علينا أن نتفق على انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، بالإضافة إلى هيكلة الأجهزة الأمنية، وتشكيل حكومة انتقالية تمسك بزمام الأمور إلى حين إجراء الانتخابات.

وتابع: ما يهمّنا هو الاستعداد المبدئي من الأطراف كافة لتنفيذ المبادرة اليمنية.

وفيما يتعلق بالبرنامج السياسي الذي يمكن التوافق عليه في الحوار، قال: إن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية هو الأقدر على التطبيق والقبول، والمطلوب من "حماس" أن تلتف حوله، لأنه يمثل أبناء الشعب الفلسطيني كافة، وذلك لأن برنامج "حماس" غامض وغير محدد المعالم.

ونوه الحوراني إلى أن عودة الأمور في غزة إلى ما كانت عليه ستتم وفقاً لما تفرزه طاولة الحوار، تنفيذاً لمبادرة الرئيس لتطبيق المبادرة اليمنية. وقال: بالنسبة لمسألة عودتها في الضفة أكدنا أنه يجب أن يتم تشكيل حكومة انتقالية تمسك زمام الأمور إلى حين إجراء الانتخابات، وأرجع الكيفية التي ستعود من خلالها الأمور إلى ما كانت عليه إلى ما يتم الاتفاق عليه في طاولة الحوار، وتابع: ما نتفق عليه في إطار الحوار سيكون ملزماً للجميع، وسيحدد الكيفية التي ستعود من خلالها الأمور في غزة إلى الشرعية.

لكن الحوراني استبعد التوصل إلى اتفاق في غضون وقت قريب مع حركة "حماس"، وقال: لقد شكل الرئيس لجنة لمتابعة الحوار، وهي تعمل من أجل عرض مبادرة الرئيس على الجميع لاستئناف الحوار، مشيراً إلى أنه سيتم الاتفاق برعاية عربية بعد دعوة الفصائل كافة إلى القاهرة.

حمد يدعو إلى تشكيل حكومة توافق

بدوره، قال القيادي في حركة حماس، د. غازي حمد: إن إنهاء الانقسام يبدأ بتشكيل حكومة توافق وطني للكلّ الفلسطيني تعتمد في برنامجها السياسي على وثيقة الوفاق الوطني، مضيفاً: نحن نريد حكومة تكون بديلة للحكومتين في الضفة والقطاع، ما يعني القضاء على الانقسام الداخلي وتوحيد شقي الوطن وتعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات الراهنة.

وبالنسبة لعودة الأمور إلى ما كانت عليه، قال حمد: في قطاع غزة الآن واقع جديد، ويمكن من خلال الحوار الاتفاق على الآلية المطلوبة لعودة الأمور كما كانت، وبخاصة فيما يتعلق بمنتسبي الأجهزة الأمنية، والموظفين الحكوميين، أو غير ذلك. الحوار هو فقط من يحدد الآلية المناسبة وبالتوافق الوطني الكامل.

وأشار إلى أنه لم يتم حتى اللحظة البدء بخطوات عملية لاستئناف الحوار، وأن "المطلوب هو الجلوس إلى طاولة واحدة، وطرح نقاط الخلاف العالقة، والعمل على التوافق حولها من أجل التنفيذ"، مضيفاً: نحن مستعدون للتنفيذ، ولكن يجب أولاً أن نجلس معاً ونتحاور ونخرج بصيغة توافقية. وأكد أن المشكلة في عدم انطلاق جولات الحوار الوطني هي في "البقاء في دائرة التصريحات والمبادرات والترحيب بها من دون البدء بشيء عملي لتطبيقها، ألا وهو اللقاء المباشر بين المجموع الوطني أو وفدي "فتح" و"حماس".

وقال: إن الأمور كافة مطروحة على طاولة الحوار وقابلة للنقاش، ولكن المطلوب الآن هو الإسراع في عقد اللقاءات وجلسات الحوار، التي تهدف بالدرجة الأولى إلى إنهاء حالة الانقسام القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، متمنياً أن يحظى الحوار الوطني برعاية الجامعة العربية أو مصر من أجل أن يتكلل بالنجاح، مع الاتفاق على آلية لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاق وبشكل سريع.

منظمة التحرير: الهدف تنفيذ بنود مبادرة الرئيس

وأكد صالح رأفت، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي "فدا"، أن "مبادرة الرئيس للحوار جاءت من أجل تنفيذ بنود المبادرة اليمنية أولاً، وتماشياً مع ما طرح في القمة العربية بضرورة عودة الأمور في قطاع غزة إلى ما كانت عليه"، مشدداً على أن المبادرة تنصّ على البدء بحوار شامل وليس ثنائياً بين "فتح" و"حماس"، يشمل جميع الفصائل من أجل تنفيذ المبادرة اليمنية وبرعاية عربية".

وقال رأفت إن نقطة البدء بالحوار، تكمن في قبول "حماس" والتزامها بتنفيذ المبادرة العربية، واستعدادها لإعادة الأمور في قطاع غزة إلى ما كانت عليه، وأضاف: إن الذي تطالب به "حماس" يتمثل بأن تتم إعادة الأمور في الضفة والقطاع، قد يكون منتهياً في حال تم التوافق على تشكيل حكومة انتقالية من المستقلين، بحيث يتم إنهاء ما هو موجود، من أجل التحضير لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة.

وأوضح أن الرئيس وضمن جولاته العربية يقوم بشرح مبادرته من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام؛ الذي يتطلب استعداد "حماس" لتسليم المقار الأمنية والوزارات إلى لجنة مكونة من (خبراء عرب)، أو وسطاء، قد يعملون على مساعدة الفلسطينيين على إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وتحقيق سبل ضمان الوحدة الوطنية، مع التطبيق الكامل لبنود المبادرة العربية.

وأضاف: هناك لجنة مشكلة من وزراء خارجية مصر والأردن والسعودية وسورية، وهي مدعوة لمتابعة المصالحة الوطنية، وإرسال خبرائها ووفودها إلى القطاع، ضمن إطار قبول "حماس" للمبادرة اليمنية، مع طرح تشكيل حكومة انتقالية تحضّر للانتخابات. ونوه إلى أن "ملفات الخلاف كافة مطروحة على طاولة الحوار، والمهم هو القبول بتنفيذ بنود المبادرة وليس إعلان صنعاء، من أجل الجلوس وإيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء الانقسام وتوحيد شقي الوطن".

في ظل حوار لم ينطلق بعد

رؤية في دوافع مبادرة الرئيس وأبعادها

بقلم: طلال عوكل

مبادرة الرئيس محمود عباس بشأن الحوار وإنهاء الانقسام، التي قدمها يوم الأربعاء، الرابع من حزيران الماضي، لا تزال تثير جملة من التساؤلات والمشاعر المتناقضة.

فعلى الرغم من الردود الإيجابية الواسعة على المستوى الفلسطيني، وبخاصة من قبل حركة "حماس" التي تشكل أحد طرفي الصراع الذي أدى إلى الانقسام الفلسطيني الكبير والخطير؛ على الرغم من ذلك، ومن الترحيب الشعبي الظاهر، فإن الشكوك تزايدت بشأن توقيتها ودوافعها وأهدافها، وما إذا كانت تقدم فرصة حقيقية للنجاح.

البعض يرى في المبادرة، التي تجاوزت عقدة كيفية التعاطي مع المبادرة اليمنية واستندت إليها، على أنها مناورة تستهدف تبرئة السلطة من تبعات عدوان إسرائيلي واسع على قطاع غزة كان يلوح في الأفق عشية إعلان التهدئة، فيما يرى بعض آخر، أنها شكل من أشكال الإعلان عن فشل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، أو خطوة استباقية لمجابهة استحقاق الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، ما جعل الرئيس يلوذ بحركة "حماس" كحبل إنقاذ. وبصفة عامة، تشكك حركة "حماس" في قدرة الرئيس عباس وحركة "فتح"، على تجاوز السياسات الإسرائيلية والأميركية التي تنطوي على اعتراضات مهمة. وبعيداً عن الشكوك والمناورات، وطرح الأسئلة الاختبارية، فإن الرئيس لم يطرح مبادرة، بقدر ما أنه أزال من الطريق الاعتراضات التي تحول دون بدء الحوار على أساس واضح ومعروف، ومتفق عليه فلسطينياً وعربياً، بعد أن حصلت المبادرة اليمنية على موافقة القمة العربية الأخيرة في دمشق.

فإذا كانت حركة "حماس" ترى في المبادرة اليمنية العربية إطاراً للحوار، فيما تراها "فتح" مبادرة للتنفيذ ابتداءً من بندها الأول الذي يطلب من "حماس" التراجع عن الانقلاب، وإعادة الأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل الرابع عشر من حزيران العام الماضي، فإن الرئيس قال "تعالوا للحوار من أجل تنفيذ المبادرة اليمنية".

دلالة التوقيت والدوافع

لست ممن يعتقدون أن توقيت دعوة الرئيس للحوار، له علاقة بتواريخ مناسباتية محددة، فلا هي مرتبطة بذكرى هزيمة حزيران، ولا بذكرى الحرب الإسرائيلية على منظمة التحرير ولبنان العام ١٩٨٢، ولا بالذكرى السنوية الأولى للانقلاب، التي تصادف بعد عشرة أيام فقط على دعوة الرئيس، ولا أيضاً بدلالة نجاح المجموعة العربية في معالجة أزمة اللبنانيين.

في جوهره، يتصل الأمر بالشعور العالي بالمسؤولية الوطنية، وترتيب الخيارات، بحيث بات واضحاً أن الفلسطينيين لا يمكنهم أن يربحوا شيئاً، أو أن يحققوا إنجازاً طالما هم يخسرون أنفسهم، وبعضاً من أعز ما يملكون وهو وحدتهم؛ فسواء فشلت مفاوضات التسوية في التوصل إلى اتفاق بشأن الدولة الفلسطينية، أو نجحت في ذلك، فإن التساؤل كبير وخطير إزاء إمكانية تحقيق هذا الهدف في ظل السياسات الإسرائيلية التي تقوض الأرض التي ستقوم عليها الدولة، وفي ظل استمرار الانقسام الفلسطيني.

وإذا كانت إسرائيل تجد ما يكفي من الذرائع لتعطيل المفاوضات وإفشالها، فإنها ستعاود في وقت ما، استخدام ذريعة عجز الرئيس محمود عباس والسلطة عن تلبية متطلبات الأمن الإسرائيلي، طالما أن حركة "حماس" تسيطر بخطابها المقاوم على قطاع غزة، وحينذاك ستقول إسرائيل لعباس ما قالته للمرحوم عرفات، بأنه غير ذي صلة.

المسألة إذاً لها علاقة بجاهزية الوضع الفلسطيني الذي يترتب عليه أن يستجيب واقعياً، للمسعى الدولي الحثيث من أجل التوصل لاتفاق تسوية مهما كان شكله ومضمونه. ويبدو أن الرئيس عباس لم يتخلَّ عن إحدى ركائز إستراتيجيته التي تعرضت للإفشال بعوامل خارجية وداخلية، إذ أنه لا يزال يلحُّ على ضرورة اندماج حركة "حماس" في العمل السياسي، بعد أن تكون خضعت لجملة من التغيرات التي تجعلها قادرة ولو بالحدود الدنيا على التكيف مع التزامات العمل السياسي ومتطلباته.

تستند هذه المحاولة الجدية الجديدة للرئيس عباس، إلى قراءة واقعية لمآل الخيارات التي جرى اختبارها خلال العام الذي تلا الانقلاب، فإذا كان خيار المفاوضات قد وصل إلى طريق شبه مسدود، فإن خيار السلطة المقاومة التي أقامتها "حماس" في قطاع غزة، قد وصل هو الآخر إلى طريق شبه مسدود.

لقد كان عام ما بعد الانقلاب كافياً، ليحظي كل طرف بفرصة اختبار لخياره. ففي الضفة الغربية، اشتغلت حكومة الدكتور سلام فياض، على إستراتيجية متكاملة، في النشاط الاقتصادي، والأمني، والسياسي، والاجتماعي، وحتى الثقافي، وأيضاً فيما يتصل بأشكال النضال.

خلاصة تلك الإستراتيجية تقوم على وحدانية السلطة، ووحدانية الأمن والسلام، وتكريس التعددية السياسية، والتركيز على التنمية والتطوير الاجتماعي، من خلال التنمية والتطوير الاقتصادي، لتمكين المواطن وتعزيز صموده على أرضه، واختبار طيف واسع سلمي وديمقراطي، لأشكال النضال.

مقابل ذلك، أقامت حركة "حماس" التي تمسكت بالحكومة المقالة، نموذجاً آخر يستند أساساً إلى السلطة المقاومة، ورفض الابتزاز والتنازلات السياسية، واحتكار الحكم، وفرض أمنها الخاص، والفصل بين الاقتصاد والمجتمع.

بوادر فشل المشروعين واضحة، فالإسرائيلي يتدخل كل الوقت لإفساد إستراتيجية حكومة فياض، فضلاً عن عدم قدرتها على تطبيق هذه الإستراتيجية في قطاع غزة، فيما يؤدي الحصار بكل أبعاده على قطاع غزة، واستمرار العدوان الإسرائيلي، إلى منع "حماس" من تقديم نموذج حكم جيد وصالح.

موافقة حركة "حماس" في قطاع غزة على اتفاق التهدئة الذي ساهمت مصر في التوصل إليه ينطوي على دلالات سياسية مهمة، من حيث أنه يشير إلى استعداد "حماس" لوضع البندقية جانباً، وإلى استعدادها لدفع ثمن تخفيف الحصار، حتى ولو أنها تدرك بأن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى كسر الحصار السياسي المفروض عليها طالما بقيت سياساتها على ما هي عليه.

يقود هذا الفشل إلى إدراك فلسطيني متنام لطبيعة المخططات الإسرائيلية التي تستند إلى إستراتيجيات مدروسة، جعلت العامل الإسرائيلي فاعلاً وقوياً في توجيه وتحديد مصير الفلسطينيين وخياراتهم.

الخيارات الإسرائيلية

فيما يتميز الفلسطينيون بغياب الإستراتيجيات الواحدة والموحدة، ويعتمدون أكثر على طبيعة العامل الذاتي، بل وينقسمون على برامج ومشاريع وحتى أهداف متباينة، يتميز الإسرائيليون بوجود دولة ومؤسسة، وتوظيف جيد للكفاءات، وببناء الإستراتيجيات على أسس مدروسة.

منذ بعض الوقت تستمد السياسة الإسرائيلية أسس قراراتها وخياراتها، من الأبحاث المعمقة التي تجري فيما يعرف بمؤتمر هرتسيليا الذي ينعقد سنوياً، ويضم خيرة العقول والمؤسسات في مختلف المجالات، ولذلك كان على من يهتم بمتابعة الخيارات الإسرائيلية أن يتابع نتائج تلك المؤتمرات.

قبل هرتسيليا، تمتع مركز جافي للدراسات الإستراتيجية بمكانة مؤتمر هرتسيليا، وقد صدر عنه كتاب قام مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت بترجمته ونشره العام ١٩٩٠. الكتاب عبارة عن ثلاث دراسات، اشترك في تقديمها العام ١٩٨٩، كل من مركز جافي، ومؤسسة راند الأميركية، والمعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية.

يستعرض الكتاب الذي صدر بعنوان الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، ستة خيارات: الوضع الراهن وكان المقصود في ظل تواصل الانتفاضة الشعبية الكبرى، الحكم الذاتي، الضم، دولة فلسطين، انسحاب إسرائيلي من جانب واحد، فيدرالية أردنية فلسطينية.

وفي حينه عالج بول لالر، وجراهام فولر، المخاوف الأمنية، والفيدرالية وقابلية دولة فلسطين على الحياة، والانتخابات والحكم الذاتي، وقضايا الحل النهائي، كالحدود، والقدس، واللاجئين.

وفي العام ٢٠٠١، حين وصل شارون إلى السلطة في إسرائيل طرح ما يعرف بالحل المرحلي بعيد المدى، ثم أتبعه بخيار الفصل أحادي الجانب، ومنذ ذلك الوقت والوقائع على الأرض تسير وفق تلك الإستراتيجية.

وقبل أن ينفذ شارون خطة الفصل في قطاع غزة، ولم تكن الانتخابات التشريعية الفلسطينية قد حصلت، أخذ بعض الكتاب الإسرائيليين يتحدثون علناً عن احتمالات قيام كيان "حماستان" في غزة، و"فتحستان" في الضفة الغربية.

العودة إلى هذه الوقائع، تستهدف التأكيد على أن ما يجري منذ بعض الوقت على الساحة الفلسطينية يشكل إلى حدود بعيدة ترجمة حقيقية لما ورد في الكتاب آنف الذكر، تحت خيار الانسحاب أحادي الجانب من غزة.

السلوك العملي الإسرائيلي يقول عملياً وبالوقائع، أن التخلص من قطاع غزة نهائياً، سيتبعه، التخلص من نحو ٤٢٪ هي مناطق الكثافة السكانية في الضفة، كأمر يجري فرضه على الأرض، وليذهب الفلسطينيون بهذه وتلك إلى حيث يشاؤون.

ربما لا يتذكر المسؤول الفلسطيني على اختلاف انتمائه كل هذه الوقائع، ولكنه بالتأكيد يصل إلى استنتاج عبر وقائع السياسة الإسرائيلية وتأثيراتها على الحال الفلسطيني، وبعد فحص الخيارات الخاصة وفشلها، يصل إلى استنتاج بضرورة تغيير الوجهة لمقابلة التحديات المطروحة والقادمة.

وماذا أيضاً؟

حين ألقى الرئيس عباس بيانه المقتضب بشأن الحوار، تساءلت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس عما إذا كان الرئيس قد تنازل عن شروطه وموقفه، ثم لم تعد تتحدث عن الأمر كثيراً.

الرئيس لم يغير موقفه، فالمبادرة التي يجمع عليها الفلسطينيون والعرب، تطالب في بندها الأول حركة "حماس" بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب. هذا يعني تبديل مواقع الاختلاف بين المتصارعين، فبدلاً من السجال الإعلامي في ظل القطيعة والصراع، يصبح مجال السجال طاولة الحوار، بحضور محكمين عرباً وفلسطينيين.

وإذا كان في ذهن الرئيس تصور معين لعودة الأمور في غزة إلى ما كانت عليه، بمعنى أن هناك حكومة شرعية هي حكومة الدكتور سلام فياض، وأن على "حماس"، أن تعيد المقار والمؤسسات والممتلكات كافة، وأن تحل البنى التي شكلتها، فإن "حماس" تفهم هذه العودة على أنها عودة حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها الشرعية، وطالما هي كذلك فإنها المكلفة باستعادة المقار والممتلكات، ما عدا ما يخص تلك المقار والمؤسسات التابعة للرئاسة.

وعدا عن أن الرئيس عباس لم يغير شروطه أو مواقفه، وإنما قام بتدوير الزوايا، فإنه مطمئن إلى أن الموقف والتدخل العربي الذي توافقت عليه الأطراف كافة، سيكون في المحصلة لصالح الشرعية، ولصالح موقف الرئيس وحركة "فتح"، هذا بالإضافة إلى أن مواقف الفصائل الفلسطينية في داخل فلسطين ستكون أيضاً لصالح هذه الوجهة.

إن من يراجع المبادرات الوطنية كافة التي تقدمت بها الفصائل أو الأطراف، سيجد أن معظمها يستهل مبادرته بمطالبة "حماس" بالقيام بالخطوة الأولى، وهي إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ١٤/٦/٢٠٠٧.

تحديات المحطة الأخيرة

إن صعوبات حقيقية قد لا تمنع الحوار، ولكنها تقف عائقاً في طريق توصله إلى نتائج راسخة خلال وقت مناسب.

فعدا عن العامل الإسرائيلي الذي يملك القدرة على التأثير، وعدا عن مواقف المجتمع الدولي وسياساته، وبخاصة الولايات المتحدة، التي لن تتغير إزاء ما يتمخض عنه الحوار ما لم يعكس ذلك تكيفاً وتغيراً في مواقف أطرافه الرئيسة، وبخاصة "حماس"، فإن ثمة عوامل فلسطينية راكمتها حالة الصراع، والانقسام.

حتى ينجح الحوار في التوصل إلى نتائج مرضية، لا بد أن يكون شاملاً بما ينطوي عليه هذا المصطلح من ضرورة مشاركة الفصائل والقوى المجتمعية الفاعلة كافة، ومن حيث جدول أعماله واستهدافاته.

فلقد أدى الانقسام إلى وجود كيانين ونظامين، وتجربتين، وأدى إلى وجود شروخ وتفسخات اجتماعية ونفسية وثقافية صعبة طالت الأسرة، فضلاً عن مكونات المجتمع، كما نشأت على الجانبين جماعات مصالح قوية معترضة على الحوار واستعادة الوحدة.

وبما أن الانقسام كان شاملاً، فإن نواتج الحوار ينبغي أن تأتي في إطار رؤية لإعادة بناء النظام السياسي كله لمرجعياته وطبيعته وآلياته والضمانات التي يفترض توفيرها لمنع تكرار التجربة، وكذلك البرنامج السياسي، وأشكال النضال، والخيارات الاقتصادية والأمنية.

إن العودة إلى نظام المحاصصة، والاتفاقيات السياسية الفوقية، والحلول التركيبية التجميعية، لا يمكن أن تنجح في عملية البناء الجديد، ما لم تتضمن أيضاً معالجات قانونية لحقوق الأفراد والجماعات، ولتحقيق المصالح الاجتماعية، وبناء السلم الأهلي على أسس متينة. أما على الصعيد العربي، فالمفروض أن تتكفل المجموعة العربية بإزالة الفيتو الدولي على الحوار وبرعايته وحمايته من الفشل. وفي الخلاصة، ينبغي أن تكون الأطراف مستعدة لدفع ثمن تحقيق إنجاز إعادة الوحدة والبناء، الذي ربما يكون أكبر من الثمن الذي دفعناه مقابل حالة الصراع والانقسام.

حكومة تكنوقراط، أم حكومة وحدة وطنية، أم وفاق وطني، أم حكومة مؤقتة؟!

جدل حول شكل الحكومة المقبلة يسبق انطلاق الحوار ويضع العربة أمام الحصان

ماذا بعد حكومة فياض؟

كتب فايز أبو عون:

للوهلة الأولى، أثارت دعوة الرئيس محمود عباس للحوار، وإلى إجراء محادثات مصالحة مع "حماس"، دون أن يُكرر "صراحة" مطالبه السابقة بضرورة تخلي الحركة أولاً عن السيطرة على قطاع غزة، تفاؤلاً كبيراً في الشارع الفلسطيني باحتمال حلحلة الأزمة القائمة بين الطرفين من جهة، وردود فعل متباينة تراوحت ما بين مُرحب بالحوار، ومُشكك بنجاحه من جهة أخرى، لاسيما أن حوارات كثيرة انطلقت في الماضي، بقوة الحوارات التي أعقبت اتفاق القاهرة، مروراً باتفاق مكة، وتفاهمات صنعاء، لكنها سرعان ما وئدت في مهدها، وفشل روادها وشخوصها.

وعلى الرغم من تعالي الدعوات من هنا وهناك لتهيئة الأجواء للمصالحة، ومسارعة الفصيلين المتخاصمين إلى الإعلان عن "وقف" الحملات الإعلامية التحريضية في وسائلهما المرئية، والمسموعة، والمقروءة، تمهيداً لبدء الحوار الذي طال انتظاره، وبدء الحديث عن الشكل الأنسب والأمثل للحكومة المقبلة، إن كانت حكومة توافق وطني، أم حكومة وحدة وطنية، أم حكومة مؤقتة، أم حكومة تكنوقراط، إلا أن الفرح والخوف من عدم الالتزام بالدعوة، هما سيدا الموقف عند الكثير من المحللين السياسيين، وأصحاب الفكر والرأي، لاسيما الذين خاضوا غمار المفاوضات العقيمة بين طرفي النزاع في الماضي.

وسواء كان نجاح انطلاق الحوار، أم فشله، هو سيد الموقف هذه المرة، فيبقى الدور الأكبر هنا للقوى والفصائل الوطنية الأخرى حتى يكون لها تأثير واضح وفعال، على الأصعدة كافة، لا أن يبقى دورها في إطار المتفرج تارة، وناسخ المبادرات ومُقدمها تارة أخرى، فيما يرى البعض أن المبادرة الوطنية الشاملة التي أطلقتها لجنة الوفاق والمصالحة الوطنية مؤخراً، والتي ترتكز على تشكيل حكومة تكنوقراط في الضفة الغربية وقطاع غزة، ربما تعمل على حل بعض الأمور الخلافية والخروج من الأزمة والحصار المفروض على القطاع.

شُراب: ما نحتاجه حكومة طوارئ، أو إدارة أزمة، لإجراء الانتخابات

وفي هذا السياق، قال الدكتور ناجي شُراب، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، لـ"آفاق برلمانية": إن أحد الحلول المطروحة الآن للخروج من حالة الانقسام، وما رافقها من تشكيل حكومتين إحداهما في الضفة، والأخرى في غزة، هو تشكيل حكومة ائتلافية، حكومة للمستقلين، من التكنوقراط، أياً كانت التسمية، فهذه التسمية ليست هي الأهم، وأنا أعتقد أن ما نحتاجه الآن هو حكومة طوارئ، أو حكومة أزمة، لفترة انتقالية محددة إلى أن تُجرى الانتخابات الرئاسية في موعدها، والتشريعية المبكرة، التي ربما تكون في شهر شباط، أو آذار المقبلين.

وأضاف شُراب قائلاً: بالتالي، فإن الحكومة الجديدة، هي حكومة طوارئ؛ حكومة إدارة أزمة لأهداف محددة، ولسياسات محددة، ولفترة زمنية محددة، لأنه لا يمكن أن تستمر هذه الحكومة إذا ما تم إجراء انتخابات تشريعية، ولذلك هذه الحكومة الجديدة ينبغي أن تعمل على استمرار ضمان عدم عودة فرض الحصار على الأراضي الفلسطينية بشكل أو بآخر، وضمان استمرار تدفق المساعدات المالية والاقتصادية والدولية إلى الأراضي الفلسطينية، وتهيئة الأجواء للانتخابات التشريعية أو الرئاسية في موعدها أو حسب التوافق.

وتابع: الأمر الآخر من ضمن الوظائف التي يجب أن تكون للحكومة القادمة، هو معالجة الاختلالات الإدارية والأمنية والاقتصادية كافة، التي ترتبت على الحسم العسكري، أو سيطرة "حماس" الكاملة على قطاع غزة، وليس في غزة فحسب، وإنما أيضاً في الضفة الغربية، أي الاختلالات كافة في إطار رؤية إدارية وأمنية واحدة.

وحول ما إذا كان الفصيلان قريبين من الحوار، في ظل دعوة "فتح" إلى عودة "حماس" عن "الانقلاب"، وفي المقابل دعوة "حماس" لـ"فتح" إلى الحوار على قاعدة "لا غالب ولا مغلوب"، قال شُراب إن الخطوة الأولى لبدء الحوار تتطلب "أن ننطلق من فرضية سياسية، بأن هناك حاجة ملحة لعملية إصلاح اقتصادي وأمني وسياسي واجتماعي، وأيضاً الانطلاق من مبدأ عدم فرض حقائق أو أمور على أرض الواقع، أو تسجيل مواقف سياسية هنا أو هناك. وبمعنى أو بآخر، عدم الانطلاق من مبدأ المكافأة لما حدث، لأن المسألة ليست مسألة غنائم، وليست مسألة مكاسب سياسية، بل هناك حاجة لإصلاح في الجوانب كافة.

ونوه إلى أنه "بناءً على هذه الرؤية، وهذه الحاجة، يمكن إعادة بناء النظام السياسي والإداري الفلسطيني، آخذين في الاعتبار كل التداعيات التي شهدها النظام السياسي أو بيئة النظام السياسي والإداري الفلسطيني على مدار سنة كاملة"، مضيفاً أنه فيما لو تم التوافق بين "فتح" و"حماس" على شكل الحكومة المقبلة، مهما كانت تسميتها، سيدخل الفصيلان فيها؛ سواء قبل المجتمع الدولي أم لم يقبل، "لأن لحركة "حماس" الحق من ناحية ديمقراطيةً أن تدخل في أية حكومة كانت، أو حتى تشكيل حكومة كاملة، فهي من تملك الحق في ذلك وفقاً للمنهج الديمقراطي والانتخابات التي تمت في العام ٢٠٠٦. لكن في الوقت نفسه، يجب على هذه الحكومة التي من حق حركة "حماس" أن تشكلها بشكل كامل، أن تتعامل بشكل ديمقراطي وإيجابي، وأيضاً التعامل من منظور المصلحة الوطنية لكل الاستحقاقات والالتزامات الدولية".

وقال: أعتقد أن "حماس" بعد سنة من السيطرة الكاملة على قطاع غزة على وجه الخصوص، وحتى من اليوم الأول الذي أجريت فيه الانتخابات التشريعية، قد أعادت تقييم الكثير من أولوياتها السياسية، وأعادت مراجعة الكثير من رؤيتها لإدارة العديد من القضايا السياسية"، مضيفاً "لا يمكن لحركة سياسية إذا أرادت النجاح، إلا أن تأخذ باعتبارها التكّيف مع بيئتها السياسية المحلية والإقليمية والدولية؛ أي لا يمكن لأي نظام سياسي أن يعيش في جزيرة منعزلة مغلقة، حيث يتعرض النظام السياسي، أي نظام سياسي، أو حتى بيئة النظام السياسي، لمؤثرات داخلية وخارجية، ومحددات داخلية ومحددات خارجية، والنظام السياسي الذي يريد أن ينجح، هو الذي توجد لديه القدرة على التكيف مع هذه المحددات ومع هذه التطورات والمعطيات".

وتوقع شُراب أن تكون الحكومة الجديدة القادمة، "أكثر مرونة وواقعية، انتظاراً لانتخابات تشريعية قادمة، بحيث يمكن أن يتبلور عن هذه الانتخابات توازن وتوافق سياسي فلسطيني"، وقال: هنا قد يكون الأمل في هذه الانتخابات؛ أي بمعنى أنه لن يستطيع أي حزب سياسي فلسطيني رئيسي، وبالذات "حماس" و"فتح"، الحصول على الأغلبية المطلقة التي تسمح لأي منهما بتشكيل حكومة منفردة إلا بمشاركة فلسطينية أخرى، وهذا قد يكون في صالح النظام السياسي، ومن ثم قد تُنتِج الانتخابات القادمة وتحقق بصورة أو بأخرى حكومة توافقية، حتى لو لم يتَم تعديل قانون الانتخابات، وهذا يعني أننا سنكون أمام مرحلة فلسطينية جديدة في بنيان النظام السياسي الفلسطيني، ومرحلة الحكومة البرلمانية الائتلافية، وحتمية البرنامج الوطني التوافقي.

وحول كيفية اختيار وزراء أية حكومة مقبلة، قال شُراب: من المهم أن نختار عناصر من شخصيات فلسطينية متكاملة تعكس خبرات إدارية وعلمية، وخبرات وطنية، وطالما أن الحكومة القادمة هي حكومة إدارة أزمة، فبالتالي نحتاج إلى من لديه القدرة على إدارة هذه الأزمة في مجالات متخصصة، وكذلك في مجالات دقيقة، مثل الإدارة، والاقتصاد، والسياسة، والقانون، وأنا أتمنى ألا تتكون الحكومة القادمة أيضاً من ٢٤ وزيراً، بل أن تتكون من ١٤ إلى ١٥ وزيراً، لديهم القدرة على إدارة الأزمة ومعالجة التداعيات السلبية لما سبق، وتهيئة الأجواء لمرحلة سياسية قادمة.

أبو شهلا: المهم التوافق على آلية لبدء الحوار، وليس نوع الحكومة

من جانبه، قال النائب عن كتلة "فتح" البرلمانية، رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي، الدكتور فيصل أبو شهلا: إن الأساس فيما يخص شكل الحكومة المقبلة في حال تم التوافق ما بين حركتي "فتح"

و"حماس"، هو ما يتمخض عنه الحوار والاتفاق الذي لم يجرِ بعد، فالأساس في الموضوع هو التوافق على آلية لبدء الحوار، وليس نوع الحكومة، فالحكومة عبارة عن أشكال تغطي فترة سياسية معينة، كما كان الحال بالنسبة لحركة "حماس" في الحكومة العاشرة، أو حكومة الوحدة الوطنية، أو حكومة تسيير الأعمال التي يترأسها الدكتور سلام فياض، فهذه ثلاثة أشكال من الحكومات في فترة زمنية بسيطة، تحكم كل حكومة منها الظروف السياسية السائدة، وبالتالي فإن شكل الحكومة يعتمد على شكل الحوار وما ينتج عنه.

وفيما إذا كانت حركة "فتح" متفائلة بأن الشعب الفلسطيني سيشهد حواراً جاداً وحقيقيا، قال أبو شهلا: الأمور واضحة؛ الرئيس قدَّم مبادرة، وحركة "فتح" وافقت عليها كما هي، والآن الكرة في ملعب الأخوة في حركة "حماس"، ونحن بانتظار استجابة واضحة من قبلهم في قبول دعوة الرئيس للحوار، كما أننا لن نتحدث عن الحكومة المقبلة وشكلها ووزرائها، قبل أن نعرف ما هو الوضع السياسي الذي يحكم تشكيل هذه الحكومة، وما يحكم تشكيلها هو الحوار والاتفاق.

وعن الوقت الذي من الممكن أن تتنازل فيه الحركتان عن تصلبهما في مواقف محددة، لاسيما من حيث شكل التوافق والحوار، وتشكيل حكومة مهما كان اسمها أو شخوصها، قال أبو شهلا: بداية، أرفض اتهام حركة "فتح" بالتشدد، لأن آخر طرف يمكن أن يُتهم بالتشدد هو حركة "فتح"، وأعتقد أن هذا مجاف للحقيقة؛ لأن "فتح" تدعو لحوار وطني شامل، وتُبادر بالدعوة للحوار، وتبادِر بالموافقة على الحل، وتقبل بالمبادرات العربية، كما تقبل بقرارات القمم العربية، وبالتالي أين التشدد؟ بل هي غير متشددة بالشأن الوطني، وهي التي تحرص على الوحدة الوطنية لأنه أساس مكونات الفكر الفتحاوي.

وأوضح أنه "فيما لو وافقت حركة "حماس" على انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، وتم التوافق بين الحركتين على حكومة مؤقتة لإجراء مثل هذه الانتخابات، لن تكون هناك أية مشكلة في هذا الجانب، بل ما سيتم التوافق عليه، سنوافق عليه، واعتقد أن هناك حاجة ماسة لحكومة مؤقتة للإعداد للانتخابات".

الغول: حكومة انتقالية مؤقتة لمعالجة القضايا أثناء الحوار والانتخابات

بدوره، قال كايد الغول عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: برأينا أنه في إطار الحوار يمكن الاتفاق على حكومة انتقالية مؤقتة، وظيفتها معالجة قضايا الشأن الفلسطيني أثناء فترة الحوار الوطني، وإعداد المجتمع لانتخابات تشريعية ورئاسية قادمة. وفي إطار هذه الحكومة الانتقالية، يفترض أن تتوفر المهنية والتخصص والتمثيل السياسي، لأن البعض يعتقد أن الخيارات المطروحة أن تكون هذه الحكومة من خارج إطار القوى السياسية، وبالتالي نحن نقول إن المزاوجة بين هذه المسائل كلها ضرورية جداً، لاسيما في هذه الفترة.

وأضاف الغول لـ "آفاق برلمانية": فيما يتعلق بالثنائية والمحاصصة في تشكيل الحكومة، أو حتى في الحوارات، الذي ينتج عنه اقتسام السلطة بكل مكوناتها، بما في ذلك اقتسام الوظيفة العامة، فإننا نعتبره أمراً في غاية الخطورة، ونحن بالتالي ندعو إلى أن تكون السلطة وأجهزتها ملك للمجتمع، وليست ملكاً لهذا الفصيل أو ذاك، وعلى هذه القاعدة نحن ضد المحاصصة بالمطلق، وندعو إلى شراكة جدية تعكس تمثيل مختلف القوى السياسية والاجتماعية، لأن من شأن ذلك أن يوفر طاقات للحكومة ولأية مؤسسة من مؤسسات السلطة، تعكس التمثيل الوطني الكلي، وتبتعد عن البحث عن المحاصصة في إطار الوظيفة العامة.

ولفت إلى أن "ما هو مطروح عند البعض، هو البحث في كيفية اقتسام السلطة بكل مكوناتها، واقتسام منظمة التحرير أيضاً بكل مكوناتها، وبسفاراتها وغير ذلك، وهذا أمر يُعد في غاية الخطورة لأنه يحوِّل المؤسسات إلى مؤسسات ذات طابع حزبي، وهو ما عانينا منه"، مضيفاً: إن إحدى المشكلات السابقة هي الأجهزة الأمنية على سبيل المثال، فقد كانت أجهزة في الغالب ذات لون واحد، والآن هي كذلك، وبالتالي نحن كنا من المبادرين إلى دعوة تحييد الأجهزة الأمنية عن هذا الأمر، وإخراج منتسبيها من الانتماء الفصائلي، ما داموا يعملون في هذه الأجهزة، وأن تكون هناك خطة وطنية متوافق عليها لوظيفة هذه الأجهزة ودورها، حتى تؤدي دورها لصالح الوطن والمواطن".

وفيما إذا لمست الجبهة الشعبية أية ليونة في مواقف الحركتين حيال الحوار، وتشكيل حكومة مؤقتة أو غير مؤقتة، بعد عام من الحصار المشدد على غزة، قال الغول: من الصعب الحديث عن موضوع الحكومة الآن، لأن الحكومة هي نتاج الحوار، والمهم هو أن يبدأ الحوار، وحتى هذه اللحظة لا توجد أية آليات محددة لبدء هذا الحوار، الأمر الذي يعكس بطئاً في التجاوب مع دعوة الرئيس، ولذلك نحن في الجبهة الشعبية ندعو إلى الإسراع في بدء الحوار الوطني الشامل، ونؤكد بالطبع على الحوار الشامل، لأن هناك بعض الأصوات تحبذ الحوار الثنائي ما بين حركتي "فتح" و"حماس". ونحن نقول إن الحوار الوطني الشامل هو الذي يمكن أن يحمي أي اتفاق وطني، ويخرجه من دائرة الصراع على المحاصصة كما جرى بعد اتفاق مكة، الذي حمل في أحشائه تفجيراً للوضع.

وبيّن الغول أنه لا يمكن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية دون توافق وطني، متسائلاً عن "كيفية إجراء انتخابات رئاسية على سبيل المثال، وحالة الانقسام سائدة، أو كيف يمكن أن تجرى انتخابات تشريعية وحالة الانقسام سائدة؟ لذلك الانتخابات بحاجة إلى توافق وطني أولاً على تحديد موعدها، ثم على الأساس الذي يحكم هذه العملية".

وأضاف: نحن في الجبهة الشعبية، ومن واقع ما أفرزته تجربة الانتخابات السابقة، سواء الأخيرة، أم التي أُجريت في العام ١٩٩٦، ندعو إلى اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل كنظام انتخابي، لأن من شأن هذا النظام أن يجنبنا إمكانية استئصال أية قوى سياسية في مؤسسات السلطة، ويجنبنا أيضاً الثنائية في إطار هذه السلطة كما جرى بعد الانتخابات الأخيرة.

وأردف: في الوقت نفسه، هذا النظام الانتخابي يجب أن يعكس بدقة وزن هذه القوى في المجتمع، وبالتالي يجرى تمثيلها في إطار الهيئات المنتخبة ارتباطاً بذلك، ولذلك نحن نقول إنه من المستبعد جداً، إن لم يكن من المستحيل، إجراء أي انتخابات في ظل حالة الانقسام ودون توافق.

إجماع على ضرورة محاسبة المخطئين

مختصون يحذرون من فشل أية مصالحة سياسية ما لم تعالج الآثار الاجتماعية للانقسام

مصالحة سياسية.. ثم اجتماعية.

كتب محمد الجمل:

يرى البعض أن الخلاف بين حركتي "فتح" و"حماس" كان سياسياً، ويمكن حله من خلال حوارات بين الحركتين المتخاصمتين، لتعود الأمور إلى ما كانت قبل ما بات يعرف بـ "الانقلاب" أو "الحسم العسكري".

وبعد دعوة الرئيس إلى الحوار، وما تبعها من تصريحات حمساوية مرحبة، تعالت الدعوات لتهيئة أجواء للمصالحة، وسارع الفصيلان المتخاصمان إلى وقف التحريض الإعلامي في وسائلهما الإعلامية، ولو إلى حين، تمهيداً لبدء الحوار الذي طال انتظاره.

ولكن يبدو أن البعض نسي أو تناسى ما أحدثه الانقسام من شرخ عميق في المجتمع الفلسطيني، تسبب في تعميق الكراهية والحقد بين بعض أوساط الشعب الواحد، بما يهدد بإحياء مخاطر تحيق بالنسيج المجتمعي ليس أقلها الثأر العشائري، لدرجة أن أحد المحللين ذهب إلى حد القول: قد نحتاج إلى عام أو عامين لرأب الصدع سياسياً، لكننا بحاجة إلى عقود لإنهاء آثار ما حدث خلال العام الماضي.

ضرورة المصالحة الاجتماعية

من جانبه، رأى المحلل السياسي طلال عوكل، ضرورة أن تأخذ أية مصالحة سياسية بعين الاعتبار الأضرار البالغة التي أصابت بنية المجتمع الفلسطيني ونسيجه، جراء حالة الانقسام التي استمرت أكثر من عام.

وقال عوكل في حديث خاص لـ "آفاق برلمانية": إن الأضرار الاجتماعية التي نجمت عن الانقسام، أعمق وأخطر بكثير مما أصاب الحالة السياسية الفلسطينية، وهذا يحتاج إلى علاج فوري، وعمل متعاون من قبل الجميع.

وأشار إلى أن المعالجة المطلوبة لا يمكن لجهة بعينها أن تقوم بها، مشدداً على ضرورة إشراك القوى والفعاليات الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني كافة، في تلك الخطوة، التي نوه إلى أنها قد تستغرق وقتاً طويلاً.

وقال: أولى خطوات المعالجة يجب أن تكون باعتراف الجميع بسيادة القانون، والتزامهم به قولاً وفعلاً، وأن يقف الجميع أمام مسؤولياته الوطنية والأخلاقية، اتجاه القضايا التي تخص مصلحة المواطنين.

وأكد عوكل على ضرورة تكريس مبدأ المحاسبة، من خلال محاكمة ومحاسبة كل عنصر أو جهة، ارتكب جريمة أو مخالفة خلال الأحداث التي وقعت في الفترة الماضية، موضحاً أن أية مصالحة لا يمكن أن تنجح دون محاسبة المخطئين.

وقال: لا يمكن القبول بطي صفحة الماضي، لأن ذلك من شأنه فتح صفحة سوداء من الثأر، والثأر المضاد، وبالتالي انتشار الجريمة والفوضى من جديد داخل المجتمع الفلسطيني.

وثمن بعض الخطوات التي أطلقت مؤخراً، في إطار التمهيد للمصالحة، لاسيما الحملات الشعبية التي نفذتها بعض الجهات، لتهيئة المجتمع للمصالحة، داعياً إلى تنفيذ المزيد من الخطوات المماثلة، التي وصفها بالضرورية.

وعلى الرغم من تأكيداته على أهمية المصالحة، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتوحيده، وبخاصة في المرحلة العصيبة التي يواجهها الفلسطينيون في الوقت الراهن، فإنه عبر عن اعتقاده بأن ضغوطاً قد تمارس على بعض الجهات والأطراف الفلسطينية، لعرقلة تلك المصالحة، وإبقاء الوضع على حاله، مشيراً إلى أن إسرائيل لها مصلحة في استمرار الانقسام، لتنفذ أجندتها الهادفة إلى تجزئة القضية الفلسطينية وتفتيتها.

ودعا عوكل الأطراف كافة إلى المضي قدماً في خطوة المصالحة، وإعادة لم شمل البيت الفلسطيني بصورة سريعة، ليتمكن الجميع موحداً من مواجهة المخططات الإسرائيلية الخطيرة.

مشاركة شاملة

بدوره، شدد الدكتور أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الوزراء في الحكومة المقالة، على ضرورة تحقيق المصالحة في أسرع وقت ممكن، موضحاً أن ذلك من شأنه تقوية الموقف الفلسطيني، وتوحيد الجهود للمضي قدماً في معركة التحرر الوطني.

وأشار يوسف إلى أن أية مصالحة يجب أن تكون شاملة وكاملة، تنهي حالات الاحتقان، وتعيد للمجتمع الفلسطيني لحمته، موضحاً أن ذلك "لن يتم إلا من خلال مراضاة عائلات الضحايا، والمتضررين كافة جراء الأحداث التي وقعت سابقاً".

وأكد أن "أية حكومة وحدة وطنية يتم تشكيلها، يجب أن تضع خططاً وآليات من شأنها تحقيق التوافق، وإعادة التماسك إلى المجتمع الفلسطيني"، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة إشراك فئات المجتمع والشخصيات الوطنية والدينية البارزة كافة، في تلك المصالحة، وبخاصة المقبولة منها اجتماعياً، بهدف ضمان نجاحها.

وقال: إذا أردنا إعادة الوحدة والترابط للمجتمع، فيجب أن يكون ذلك على أسس سليمة، وبنوايا صادقة، وعلى الجميع أن يشارك في جهوده من أجل ذلك.

محاسبة وعفو

وفيما يخص موقفه من المحاسبة، أكد يوسف أن المحاسبة يجب أن تكون جزءاً أساسياً من أية مصالحة وطنية، لافتاً إلى أن المحاسبة المذكورة "تقسم إلى قسمين، أولهما يتعلق بمسؤولين فلسطينيين سابقين، متورطين في قضايا فساد مالي وإداري، وضدهم اتهامات بالإضرار بالمصالح العليا، وهؤلاء يجب أن يحاسبوا ويقدموا للقضاء"، وقال: بعض هؤلاء المسؤولين فارون، وإذا ما أرادوا العودة يجب أن يحاسبوا. أما عن القسم الثاني، فهم من تورط في مخالفات ميدانية خلال فترة الحسم العسكري، أو أثناء الاقتتال الداخلي، فهؤلاء من الممكن أن يشملهم عفو عام، في حال تمت مراضاة عائلات الضحايا، ودفع الدية لهم.

وتطرق في حديثه إلى إمكانية أن تمارس بعض الجهات ضغوطاً على

بعض الأطراف، لعرقلة جهود المصالحة، تحقيقاً لمصالح شخصية، أو لخدمة أجندات خارجية، قائلاً: هذه الأصوات باتت مكشوفة، وأهدافها معروفة، وقد فشلت رهاناتها، لذا لن تستطيع التأثير على الأطراف المعنية.

وفي نهاية حديثه، وصف يوسف الأجواء الحالية بالجيدة، مؤكداً وجود نوايا صادقة لدى الطرفين لتحقيق المصالحة، داعياً في الوقت ذاته إلى رعاية عربية وإسلامية لجهود المصالحة، وأن يتم تقديم ضمانات للالتزام بما يتفق عليه.

اقتراح بتشكل وزارة مصالحة وطنية

من جانبه، أكد أشرف جمعة، النائب عن كتلة "فتح" البرلمانية، وأحد قيادات الحركة، أن أية مصالحة لا يمكن أن يكتب لها النجاح، في حال تجاهلت الوضع الاجتماعي المأساوي، الذي نتج عن حالة الانقسام.

وشدد جمعة على "ضرورة أن يتفق الجميع على العمل بالوسائل كافة لإزالة آثار الاحتقان والبغضاء، التي انتشرت في المجتمع، لاسيما أن المجتمع الفلسطيني يعتبر مختلطاً تنظيمياً، فأحياناً يكون داخل الأسرة شقيق من حركة "حماس" وآخر من حركة فتح".

واقترح أن تشكل وزارة جديدة تحت اسم "وزارة المصالحة الوطنية"، تعمل لمدة عام أو عامين، ويقودها وزير مستقل، على أن تكون مهمتها "إعادة ترميم النسيج الاجتماعي المهتك، ولملمة الأشقاء وتوحيد جهودهم".

وتحدث جمعة عن "الدور السيئ" لوسائل الإعلام المحلية خلال فترة الانقسام والصراع، وما قدمته من كم هائل من التحريض والتحريض المتبادل، وما نتج عن ذلك من زيادة الفرقة والبغضاء بين أبناء الشعب الواحد.

ونوه إلى أن "توقف وسائل الإعلام عن التحريض لا يعتبر كافياً، فيجب على تلك الوسائل أن تعمل في اتجاه معاكس، من خلال الدعوة للوحدة، والتحاب والتآخي، ونزع فتيل الاحتقان"، مطالباً الفضائيات منها بالعمل من أجل تحسين صورة الفلسطينيين أمام العالم، بعد أن شوهت نتيجة للأحداث المذكورة.

وخالف جمعة يوسف الرأي، مشدداً على ضرورة أن تكون المحاسبة على المستويات كافة، وتشمل جميع الأطراف والعناصر والشخصيات، داعياً في الوقت ذاته من أخطا من القادة في كلا الفصيلين، إلى أن يتحلى بالشجاعة، ويعترف بخطئه على الملأ، وأن يتنحى عن منصبه إذا اقتضى الأمر، مؤكداً أن ذلك من شأنه "إعادة ثقة المجتمع بقياداته".

وشدد على ضرورة أن يكون الحوار الفلسطيني مختلفاً عن المرات السابقة، وأن يكون المتحاورون أشخاصاً مقبولين على المستوى الشعبي، ويمتلكون صلاحية اتخاذ القرارات السياسية.

وفي نهاية حديثه، أكد جمعة أن "الرئيس محمود عباس، كان ولا يزال جاداً في دعوته لإطلاق الحوار من أجل تحقيق المصالحة".

تحذير من "عفا الله عما مضى"

ميدانياً، طالب نشطاء وعائلات ضحايا سقطوا خلال الأحداث التي وقعت أثناء العام المنصرم، بمحاسبة ومعاقبة كل من ارتكب جريمة، أو اعتدى على شخص، مؤكدين أن المحاسبة هي شرط أساسي من شروط المصالحة.

وقال أسامة الطويل، أحد نشطاء حركة "فتح"، وقد تعرض للإصابة بالرصاص خلال أحداث الصيف الماضي: إذا كانت المصالحة تلفزيونية، بأن يتصافح الطرفان أمام الكاميرات، ويبتسم المتصالحون، فهذا لن يجدي، وستبقى الأمور مرشحة للانفجار مجدداً في أية لحظة.

وأضاف الطويل: يجب أن تشمل المصالحة الجماهير، وأن تعاد للنسيج الاجتماعي الفلسطيني لحمته، قبل أن تتم مصالحة سياسية بين المسؤولين في الحركتين.

وأكد أن عشرات الضحايا من أمثاله، "لم ينسوا الاعتداء عليهم، وما زالت إعاقاتهم تذكرهم بالظلم يومياً، ويؤكدون على ضرورة أن يعاقب المعتدون عليهم".

ونوه إلى أن "ما يروجه البعض بطي صفحة الماضي، سياسة مرفوضة، وستكون لها آثار كارثية على المجتمع الفلسطيني، وسيظل المجرمون طلقاء، على استعداد لتكرار جرائمهم مجدداً، وسيشجع ذلك أشخاصاً آخرين على تنفيذ جرائم مماثلة".

وأكد الطويل أنه "في حال حدثت المصالحة، فيجب أن تشكل لجان قانونية، وقضائية، وأخرى لحصر الأضرار، وكل لجنة تعمل في مجالها، وتكون مهمتها ملاحقة المخالفين ومعاقبتهم، وتعويض المتضررين، وإعادة اللحمة بين المواطنين، وإنهاء الأحقاد والضغائن التي نمت وترعرعت في المجتمع خلال الفترة الماضية"، مشيرا إلى أن ذلك لن يحدث إلا بنوايا صادقة، وعزيمة وإرادة قوية، على حد تعبيره.

وفي ختام حديثه، شدد الطويل على أن "الجميع يطمح ويسعى لإعادة اللحمة بين شطري الوطن، وأن يتحد الجميع لمواجهة التحديات التي يواجهها المشروع الوطني الفلسطيني، ويتفرغ لمعركة النضال الوطني، لكن ذلك يجب أن يتم على أسس سليمة".

رفض الدية

من جانبه، أعرب سامي أبو عنزة، شقيق الضحية حسام أبو عنزة، وهو من أفراد القوة التنفيذية التي شكلتها الحكومة العاشرة، وقد قتل خلال موجة من الاقتتال قبل نحو عام ونصف العام، أن عائلته تصر على أن يعاقب قتلة ابنها، لاسيما أنهم معروفون لديها جيداً.

ونوه إلى أن العائلة رفضت مبدأ الدية التي حاولت بعض الجهات تقديمها لإنهاء ملف المغدور حسام، موضحاً أن "القصاص من القتلة، هو كل ما تريده العائلة".

وأعرب أبو عنزة عن دعمه وأفراد عائلته، للمصالحة الوطنية، ولم الشمل الفلسطيني، قائلاً: أية مصالحة يجب أن تكون لها استحقاقاتها، ويجب أن تراضي عائلات الضحايا، ويأخذ كل ذي حق حقه.

جهود لتهيئة الجمهور لقبول المصالحة

بدوره، أكد رسمي أبو العينين، القيادي في الجبهة العربية الفلسطينية، عضو هيئة العمل الوطني، أن الأخيرة باشرت بإطلاق حملة جماهيرية مكثفة، لتهيئة الشارع الغزّي لأجواء الوفاق والمصالحة، وإعادة اللحمة بين المواطنين بعد أن مزقتها حالة الانقسام.

وأشار أبو العينين في حديث خاص لـ "آفاق برلمانية"، إلى أن الهيئة، وبعد دعوة الرئيس عباس للحوار، وما تبعها من ترحيب من قبل رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية، باشرت حملتها من خلال المساجد، موضحاً أن أعضاء من الهيئة، ألقوا كلمات أمام جموع المصلين، تحدثوا خلالها عن أهمية المصالحة، للتصدي لعدوان الاحتلال، ومخططاته، وإنقاذ المشروع الوطني مما يتهدده من مخاطر، على حد تعبيره.

وقال أبو العينين: طالبنا أئمة المساجد، والوعاظ، والمدرسين، وقادة الرأي، بالعمل إلى جانبنا، من أجل نشر ثقافة التسامح داخل المجتمع الفلسطيني، وتهيئة الجماهير للقبول بالمصالحة.

ونوه إلى أنه وأعضاء هيئة العمل الوطني لمسوا استجابة واضحة من قبل المواطنين، مؤكداً على وجود رغبة جماهيرية جامحة في تحقيق المصالحة بين الحركتين المتخاصمتين.

وشدد على أن الاستجابة المذكورة "شجعت أعضاء وقيادات الهيئة، الذين وضعوا خططاً عاجلة، للقيام بالمزيد من الفعاليات الأخرى خلال الفترة المقبلة، بهدف تكوين قاعدة جماهيرية مهيأة للقبول بالمصالحة، وضاغطة في اتجاه تحقيقها".

وفيما يخص موقف الهيئة من فتح باب المحاسبة، أو طي صفحة الماضي في حال حدثت المصالحة، أكد أبو العينين أن "المهم في المرحلة الحالية أن تعاد اللحمة السياسية لشطري الوطن، وأن ينتهي الوضع القائم، وفي حال حدث ذلك، فإن باقي المشاكل والأمور العالقة ستحل تباعاً".

وختم حديثه قائلاً: على الإخوة في حركة "حماس" مراعاة مصالح الشعب الفلسطيني، والوقوف أمام المسؤوليات الوطنية، التي تعبر عن حجم نضال الفلسطينيين وتضحياتهم، والبدء بخطوات أكثر تأثيراً، لتجسيد الوحدة والتعاون، والكف عن الاعتقالات السياسية، ومداهمة البيوت وتكميم الأفواه.

مبادرة وطنية متكاملة

أما لجنة الوفاق والمصالحة الوطنية، فأكدت أنها تعكف على إنجاز مبادرة وطنية شاملة متكاملة، من أجل رأب الصدع بين الفرقاء الفلسطينيين، على أساس دعوة الحوار التي أطلقها الرئيس عباس، وعلى أساس تفاهمات صنعاء، تكون أولى بنودها تشكيل حكومة تكنوقراط.

وأشار د. مخيمر أبو سعدة، عضو لجنة الوفاق والمصالحة الوطنية، خلال لقاء عقد في مدينة غزة مؤخراً، إلى أن الانقسام الجاري في الأراضي الفلسطينية له الأثر السلبي على القضية الفلسطينية، وبخاصة أن من تبعاته اشتداد الحصار وزيادة الاستيطان، وانتشار الحواجز في الضفة، وتقسيم الشعب الفلسطيني إلى كتلتين مختلفتين.

من جانبه، أكد د. إياد السراج، عضو لجنة الوفاق الوطني، في تصريحات نشرت له مؤخراً، أن اللجنة التقت عدداً كبيراً من قيادات "حماس" و"فتح"، حيث لاقت هذه اللقاءات ردوداً إيجابية بشأن الحوار من قبل الطرفين.

وقال تيسير محيسن، عضو لجنة الوفاق والمصالحة، في تصريحات صحافية: إن المبادرة سترتكز على بنود عدة، أهمها العمل على تشكيل حكومة تكنوقراط في الضفة والقطاع، تعمل على حل الأمور الخلافية، وتعمل على الخروج من الأزمة والحصار الذي يمر به الشعب الفلسطيني، وكذلك إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أساس الكفاءة والمهنية، بعيداً عن الحزبية ومبدأ المحاصصة.

وأكد محيسن أن المبادرة تنص على أن يتم النظر ومعالجة جميع القرارات الصادرة بعد أحداث حزيران والعمل على دراستها.

تساؤلات

وبعد عام من الانقسام، وما نجم عن ذلك من آثار اجتماعية خطيرة، بدا الفريقان وقد فشلا في إحراز نجاحات ملموسة تدعم إستراتيجية كل منهما ضد الآخر، فعملية المفاوضات مشلولة، و"المقاومة" المسلحة تئن تحت الحصار والضربات الإسرائيلية، وهو ما جعل الجميع أقرب إلى الاستماع إلى نداء الحوار والتقارب.

وقد دعا الرئيس عباس في الرابع من حزيران الماضي إلى حوار وطني شامل يفعل المبادرة اليمنية، الأمر الذي رحبت به حركة "حماس" على لسان رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية.

لكن يبقى التساؤل: هل يمكن للفرقاء الفلسطينيين إحداث توافق حقيقي في ظل استمرار وجود خلافات جذرية حول سبل المواجهة وتحرير الأرض؟ وهل يستطع الفرقاء مواجهة التحديات المقبلة، وإعادة اللحمة للمجتمع الفلسطيني؟ وهل يتمكن الطرفان من مواجهة الضغوط الخارجية، ويحققان مصالحة حقيقية بالمعنى السياسي والاجتماعي القادر على توحيد الفلسطينيين على شتى المستويات؟

من أكثر قضايا الحوار سخونة

المؤسسة الأمنية المُقبلة .. الغائب الحاضر في أذهان صناع القرار والمواطن

كتب فايز أبو عون:

كلما جرى الحديث عن وجود مساع أو مبادرات عربية أو محلية، لرأب الصدع بين الفرقاء الفلسطينيين، والعودة إلى طاولة الحوار، والشروع في محادثات فصائلية، ثنائية ومجتمعة، برز ما هو في هامش الشعور، فورا إلى بؤرة الشعور، لاسيما ما يتعلق بالقضايا المُختلف عليها، مثل عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه في قطاع غزة، وتسليم المقار الأمنية، وشكل الحكومة المقبلة، وقضية إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة.

والأنكى من ذلك كله، الذي من المتوقع أن يضع العقدة أمام المنشار، هو شكل المؤسسة الأمنية ومرجعيتها، وتحت مسؤولية من ستبقى، وهل ستكون هناك مؤسسة أمنية واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أم ستكون هناك مؤسستان أمنيتان، إحداهما في الضفة تحت مسؤولية "فتح"، والأخرى في غزة تحت مسؤولية "حماس"؟ وهل سيتم حصر الأجهزة الأمنية جميعها في ثلاثة أجهزة، هي الأمن الداخلي، والشرطة، والدفاع المدني، كما هو الحال في غزة الآن؟ أم سيكون هناك جهاز للمخابرات العامة، وآخر للأمن الوقائي، وثالث للشرطة، ورابع للاستخبارات العسكرية، وخامس للدفاع المدني؟

وطالما أن المؤسسة الأمنية ما انفكت تُشكل هاجساً لدى جميع المواطنين بشكل خاص، والمؤسسات الحقوقية بشكل عام، لاسيما أن جميع الأجهزة التابعة لها دون استثناء، سواء في الضفة أم في القطاع، هي الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان من حيث طريقة الاعتقال والتوقيف والتعذيب، فقد التقت "آفاق برلمانية" عدداً من ذوي الاختصاص للوقوف عن كثب على ماهية شكل المؤسسة الأمنية المقبلة وبنيتها ومرجعيتها في حال نجح الحوار الفلسطيني الداخلي، وتم التوافق والاتفاق على مثل هذه القضايا.

رؤية "حماس" للمؤسسة الأمنية

وفي هذا السياق، قال رئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية التابعة لحركة "حماس"، إسماعيل الأشقر، "إن الأجهزة الأمنية كانت هي أم المشاكل التي واجهتها الحكومات الفلسطينية كافة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن، وذلك لأنها بُنيت على أسس غير وطنية، وعلى اتفاقات كان ظاهرها سياسياً، وباطنها أمنياً، كما أن هناك إملاءات أمنية كانت تُملى على السلطة الوطنية لتطبيق الاتفاقات الأمنية المجحفة التي زجت بالأجهزة الأمنية في أتون التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي".

وأضاف الأشقر أن هذا الأمر "أضعف من مصداقية هذه الأجهزة في الشارع الفلسطيني، ما جعلها تتغول، وتتشكل بولاءات لأشخاص لهم انتماءات غير فلسطينية، ممن أصبح بعضهم ينتمي لمدرسة تتعاون أمنياً مع وكالات استخبارات عالمية، وبعضها يتعامل مع الاحتلال؛ بذريعة أن ذلك يخدم المصلحة الوطنية" على حد قوله.

وتابع إن ذلك "ضرب مصداقية الأجهزة الأمنية، وأصبح الفساد ينخر فيها، ما جعلها تشكل خطراً، وتساهم مساهمة كبيرة في الفلتان الأمني الذي عاشته الساحة الفلسطينية".

وقال: لذلك أرى أن حل مشكلة هذه الأجهزة الأمنية يتطلب التالي:

أولاً. أن يكون هناك نظام سياسي مستقر، ولكن طالما أنه في ظل سلطة ترزح تحت الاحتلال، سيكون من الصعوبة بمكان الوصول إلى ذلك، فيمكن التوافق وطنياً على أن الأجهزة الأمنية هذه، يجب ألا تكون لها علاقة بالوضع السياسي بالمطلق، وأن تكون عبارة عن أجهزة تُبنى لتطبيق القانون والنظام العام، والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، وألا تتدخل في الجوانب السياسية على الإطلاق، ولا علاقة لها بالأحزاب الفلسطينية، وأن تتبع الحكومة التي تأتي عبر صناديق الانتخابات، وتأخذ الثقة من المجلس التشريعي، سواء أكانت هذه الحكومة تتبع حركة "فتح" أم حركة "حماس"، أم أياً من التنظيمات الأخرى.

ثانياً. أن تُبنى هذه الأجهزة على أُسس مهنية، وألا تكون عبارة عن "شؤون اجتماعية" لإخواننا المصابين، أو للأسرى الذين حُرروا من الأسر، أو أن تكون لها ولاءات تنظيمية، كما يجب أن تكون أجهزة مدربة ومؤهلة وحقوقية، وباستطاعتها المحافظة على النظام، وعلى حقوق الإنسان، وعلى تطبيق القانون بحذافيره، لأن القانون واضح بما يتعلق بحقوق الإنسان، والأصل أن تقوم الشرطة على خدمة المواطنين، لا أن يقوم المواطنون على خدمة الشرطة.

وأضاف الأشقر: أعتقد أنه من الأهمية بمكان، ألا تكون للأجهزة الأمنية أية علاقة مباشرة على الإطلاق بالمولين، ولا بأي حال من الأحوال، وبخاصة أميركا وبعض الدول الأوروبية، حتى لا تُفرض عليها إملاءات، أو تكون رهينة للسيناتور الأميركي

السابق (جورج ميتشل)، أو لمدير وكالة الاستخبارات الأميركية السابق جورج تينيت، أو حتى لإسرائيل، أو لمن يدفع لها النقود، والرواتب، ويوفر لها الإمكانيات، لأن الأجهزة الأمنية صُنعت خصيصاً للمحافظة على المواطن الفلسطيني.

ونوه إلى أن النقطة الأخرى في هذا الأمر، "هي أننا يجب أن نتوافق على أن الأجهزة الأمنية طالما أنها لا تتصدى لإسرائيل، فيجب عليها أن تكون ذات صلة بحقوق الناس، والحفاظ على ممتلكاتهم وأعراضهم، وأن توفر الحماية للمقاومة الفلسطينية والمقاومين وسلاحهم الطاهر، وأن يُطبق على منتسبيها القانون مثلما يُطبق على أي مواطن، وأن تنأى هذه الأجهزة عن ملاحقة المقاومين أو تتبع سلاحهم أو اعتقالهم، وبالمقابل تكون المقاومة هي التي تدافع عن الشعب الفلسطيني وتتصدى للاجتياحات وللاحتلال الإسرائيلي".

وشدد على "أهمية أن يُشكل لهذه الأجهزة مجلس أمن قومي أعلى بقانون من المجلس التشريعي، بحيث تبتعد عن التجاذبات السياسية، وأن تُنسق فيما بينها والمجلس الأعلى فقط لحفظ أمن المواطنين من اختراقات المخابرات الإسرائيلية، ومن أي اختراقات أجنبية أخرى للساحة الفلسطينية، وأن يكون أمرها متعلقاً مباشرة بهذا المجلس الذي يتبع الحكومة من خلال وزارة الداخلية، لأن الحكومة مطالبة بالحفاظ على الأمن".

وأضاف الأشقر: كما يجب أن تضم هذه الأجهزة كل ألوان الطيف السياسي، وأن تكون أجهزة أمنية وطنية قادرة على التصدي لأي اختراق لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وأن ترفض أية محاولة لجذبها لأي فصيل؛ سواء أكان من "حماس" أم "فتح"، فهي مهنية بحتة تتمتع بحماية وطنية، وتلتزم بتطبيق القانون الفلسطيني.

وحول ما إذا كان يرى أن من الضروري أن يكون هناك جهازان أمنيان، أحدهما في الضفة والثاني في غزة، ولهما رئيسان وكلاهما يتبعان لوزير داخلية واحد، قال الأشقر: إننا لا نقبل أن تكون هناك دولتان، إحداهما في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة، ولكن طالما أن هناك فصلاً جغرافياً بين الضفة والقطاع بفعل الاحتلال، وطالما أن هناك احتلالاً مهيمناً على الضفة، وغزة أيضاً، وطالما أننا لا نؤمن بهذا الفصل ونعتبره فصلاً عنصرياً، ولا نأخذ به بأي حال من الأحوال، ونناضل لأن يكون هناك تواصل جغرافي، كما هو الحال بالنسبة للوحدة السياسية لأبناء الشعب الفلسطيني في شقي الوطن، فهذا يتطلب أن تكون هناك وحدة أمنية، وأن تكون هناك تخصصات.

وفي تفصيل وجهة نظره قال: مثلاً، يمكن أن تكون المؤسسة الأمنية في غزة على رأسها مسؤول أمني، وفي الضفة الغربية أيضاً على رأسها مسؤول أمني، كما كان الحال في الأجهزة الأمنية السابقة، والمسؤولان الأمنيان يتبعان لوزير الداخلية مباشرة، وتطبق قرارات الحكومة وقرارات وزير الداخلية.

وعن تصوره لعدد أفراد هذه الأجهزة الأمنية في حال تشكيلها من جديد، قال: لا بد أن يكون هناك استقرار سياسي يتم من خلاله التداول السلمي للسلطة، ونحن إذا وقّعنا على وثيقة شرف على ذلك، فإن العدد تقرره أية حكومة، وأية وزارة داخلية، لأنها هي التي تعرف العدد الذي يلزمها حتى تحافظ على الأمن، وهذه النقطة من المهم أن يتم التوافق عليها، مشدداً على "ضرورة أن يكون هناك توافق وطني وسياسي على برنامج القواسم المشتركة، حتى تتم إقامة نظام سياسي، أما إذا كان هناك نوع من التجاذبات السياسية، والكل ينتصر لرأيه السياسي، فيعني ذلك أنه سيكون حشد من كل طرف ضد الطرف الآخر، وهذا ما لا نقبله".

أبو النجا: مطلوب جهد عربي ملزم

من جانبه، قال عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" إبراهيم أبو النجا: إذا تحدثنا عن شكل المؤسسة الأمنية القادمة في حال تم الحوار والاتفاق، فيجب التوقف عن الحديث عن أن هناك طرفين، لأن الحديث عن الثنائية المرفوض أصلاً لم ولن يُوصلنا إلى حل نهائي وجذري، فقضية الثنائية متعبة، وجلبت لنا العديد من المشاكل، والفصائل كلها مستاءة من الثنائية، وبالتالي إذا كان الحديث عن الأجهزة الأمنية فقط، فإنها لا تهم الفصيلين فحسب، بل تهم جميع الفصائل، ونحن نريد حلاً جذرياً يقبل به الكل الفلسطيني، مؤكداً على أن أي حوار وأي اتفاق فلسطيني فلسطيني، يجب أن تكون له حاضنة ومرجعية عربية، لأنه تم الاتفاق في السابق على وثيقة تنظم العلاقة بين الأجهزة الأمنية ولجنة المتابعة العليا، ولم يلتزم بها أحد، لأنها فلسطينية فلسطينية، واليوم وضعنا لم يعُد يسمح بأن تكون المسألة ثنائية أو فلسطينية فلسطينية دون أن يكون هناك جهد عربي ملزم لكل الأطراف.

ونوه أبو النجا إلى أن "حركة "فتح" لم تكن راضية في يوم من الأيام عن شكل الأجهزة الأمنية السابقة، حيث ثبت من خلال الإحصائيات، وصناديق الاقتراع، أن عنصر "فتح" كان ضعيفاً جداً فيها، ولكننا لا ننظر إلى الشكل، بل ننظر إلى الجوهر وإلى ما يجب أن تضطلع به هذه الأجهزة، لأننا نريد مساهمة فعلية في حفظ الأمن، وتطبيق القانون، ولكن كيف"؟ وأجاب قائلاً: إن هذا بحاجة إلى حوار طويل بعيداً عن المحاصصة، وبعيداً عن روح الجاهلية السابقة، يجب أن ننسى أن الأجهزة حكمتنا لسنوات، لننسى ذلك، فالكل كان يصارع الكل، ولم تكن هناك صيغة صحيحة على الإطلاق، فهذا جيش التحرير الوطني، وهذه مخابرات عامة، وهذه أجهزة أمنية.

وأضاف: أما فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تعتقل وتمارس ما تمارس، فإن "فتح" ليست مع هذه الاعتقالات السياسية، لأنه لا يوجد أي مبرر لها كذلك، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن أمن البلد يتركز في تطبيق أجهزتها الأمنية القانون والنظام الأساسي، والقوانين التي وُضعت لمراعاة حقوق الناس وحماية مصالحهم، أما أن يقال إنه يوجد هنا اعتقال وهناك اعتقال، فما نوع الاعتقال هنا وما نوع الاعتقال هناك، هذه قضية شائكة ولا يجوز أن يقول هنا اعتقال وهناك اعتقال!

ولم يستبعد أبو النجا أن يكون هناك اتفاق على بناء مؤسسة أمنية حقيقية قادرة على الحفاظ على النظام، وتطبيق القانون "إذا أردنا ذلك"، مضيفاً: لكن، على الكل أن يرتقي إلى مستوى مصلحة شعبنا حتى نستطيع أن نصل إلى اتفاق في كل شيء، وعلى كل شيء، وليس على شكل الأجهزة الأمنية فحسب.

ولفت إلى أن "طلب الرجوع عن الانقلاب الذي حصل قبل ما يقارب السنة للوصول إلى هذا الاتفاق، لا يُعتبر شرطاً على الإطلاق، بل هو طلب من حركة "حماس" للإعلان أنها مستعدة لأن يكون هناك طرف ثالث، وأنها مستعدة للنقاش وللعودة عما حدث".

جبر: لا احتكار أو تحزب

أما اللواء توفيق جبر، مدير عام الشرطة في حكومة إسماعيل هنية المُقالة بغزة، الذي كان يعمل أيضاً في صفوف الشرطة والأجهزة الأمنية السابقة، فقال: إذا أردنا بناء أجهزة أمنية بما تحتويه من تخصصات متنوعة، لا بد من أن نتعلم من تجربة السنوات الماضية، ويجب على الأجهزة الأمنية ألا تخضع لنظام سياسي، وعلينا جميعاً أن نتدارك الأخطاء وأن ندرس العبر.

ولفت جبر إلى أن "الهدف من المؤسسة الأمنية أولاً وأخيراً، هو حماية المواطن وحماية الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة منها، وبالتالي يجب علينا قدر الإمكان الابتعاد عن النزوات أو الشهوات أو الاحتكارات، وأن تصف هذه المواقع الأمنية والشرطية في جانب مصلحة المواطن الفلسطيني، وعندما نُحيد هذه المؤسسات الأمنية لا بد أن نبذل كل الجهد من أجل أن يكون المواطن في وضع مؤتمن عليه، ومطمئن على سلامته داخل الشارع الفلسطيني، ولكن عندما تتجه هذه الأجهزة إلى الاحتكار السياسي، فلا أعتقد أن الطريق ستكون أمامنا هادئة، بل ستقودنا إلى الفشل والضياع، سريعاً جداً".

وأضاف: إن خير دليل على ذلك، هو أن قادة الأجهزة الأمنية السابقة أُخضعوا في عملية بناء مؤسساتهم إلى ثقافة كانت لا تؤهلهم لبناء صرح أمني سليم، ونحن الآن أمام لحظات خانقة ولحظات صعبة تحيط بأوضاعنا الفلسطينية، وعلى جميع الأطراف الفلسطينية أن تتحمل مصداقية العلاقة الداخلية على جميع نطاق فلسطين، معرباً عن أمله في "نجاح التجربة المقبلة لبناء المؤسسة الأمنية، وأن يكون القاسم المشترك بين الجميع هو حب الوطن والتضحية من أجله، وأن يدركوا أن هذه المؤسسة هي مؤسسة فلسطينية، وليست مؤسسة ذات لون سياسي واحد".

وأشار جبر إلى أنه "بعد مرور أكثر من عام على الانقسام وعلى الجرح الفلسطيني العميق، يجب أن تسود الواقعية المهنية، والواقعية الرامية للارتقاء لأعلى مستوى للحفاظ على أمن المواطن وممتلكاته العامة والخاصة".

وقال: فيما يتعلق ببقاء هاجس الخوف من المؤسسة الأمنية، سواء أكانت الأمن الوقائي والمخابرات في الضفة المُجيرة لحركة "فتح"، أم الأمن الداخلي في غزة والمُجير لحركة "حماس"، فإن النظام المدني العالمي في بناء أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية، لا بد أن يخضع النظام الداخلي إلى قوانين العمل الصحيح، بمعنى أننا لا نستطيع أن نُحيد أو نستبعد من أي نظام أمني داخلي في أية دولة في العالم، نظام الأمن الداخلي، بمعنى تعدد الاختصاصات الموجودة، ولكن هذه التخصصات يجب ألا تخضع لنفوذ، ويجب ألا تخضع للاحتكار، أو للون سياسي محدد، وبالتالي لا نستطيع أن نقول إنه كان ينبغي ألا تكون هناك أجهزة أمنية في السابق، فهذا مستحيل، لأنه لا بد أن تكون هناك أجهزة أمنية، ولكن الطريق التي رُسمت فيها الأجهزة الأمنية كانت بنسبة تفوق ٧٠٪ لا تعتمد ثقافة مهنية، وليست مبنية على قواعد علمية وإدارية ذات ضبط عال.

وتابع قائلاً: من هنا، جُيِّرت هذه الأجهزة سابقاً إلى نوع من مراكز الرعب والخوف، ولكن ما يحدث الآن يختلف (في غزة)، فلا يوجد سوى مركز واحد في "المشتل"، وهو يختص بالعملاء، وبالقراصنة المتعاونين مع الإسرائيليين، مضيفاً: لكن، قد يحدث هنا أو هناك نوع من الإفراط في العنف، والإفراط في التحقيق، غير أننا نتتبع هذه الأخطاء، وقد حاسبنا الكثيرين على هذه الأخطاء، لكن يجب أن ننظر بموضوعية إلى كون المواطن هو دائما الضحية.

وأردف: لا نستطيع أن نستبعد أن لا تكون هناك رقابة أمنية، بل يجب أن تكون هناك رقابة أمنية، وبخاصة أننا لا نبعد سوى سنتيمترات عن الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول على مدار الساعة أن يعبث بالجبهة الداخلية، ويحاول أن يجند العملاء، ولكنني أرى أنه يجب أن تكون هناك قواعد مُلزمة بالاحترام وبحقوق الإنسان وبالتحقيقات وبالاستجوابات تكون على أعلى مستوى من اللباقة والأخلاق.

وفيما يتعلق بتصوره عن شكل المؤسسة الأمنية المستقبلية في حال تم التوافق بين الفرقاء، قال جبر: من الحكمة والصحيح أن تكون نقطة القيادة على رأس هرم المؤسسة الأمنية غير متحزبة لأي تنظيم، أو لأي رأي محدد، كما يجب علينا أن نستبعد الكثير من الإجتهادات التي أدت إلى هذا الضياع ولهذه الكارثة الفلسطينية، وعلينا ألا نعيش أو نُعيش المواطن الفلسطيني داخل حجرة مظلمة، بل علينا دائماً أن نوصل النور إليه، لأنه يكفيه ما حمله خلال السنوات الطويلة من هموم ومن آلام ومن جراح ومن احتلالات ومن بعض الممارسات الخاطئة التي مورست بحقه.

وبيّن أنه "للوصول إلى حل واتفاق، يجب علينا أن نُرتب البيت الأمني الفلسطيني، وعلينا أن ندرس أخطاء الماضي، ونتعلم الدروس والعبر من احتكار الأجهزة الأمنية السابقة للمعابر والمنافذ، ومن وجود بعض المعتقلين المسجونين لسنوات طويلة جداً من دون تحقيق ومن دون أية محاكمة، كما أن هناك بعض الغرف التي تبين أن فيها ٦٤ معتقلاً تراوحت مدة حبسهم من ٤ إلى٩ سنوات على ذمة بعض المسؤولين، وبعض المسيرين في الأجهزة الأمنية دون أن تكون قد وجهت لهم تهم حتى لو كانت كاذبة. وبالتالي، يجب أن ندرك تماماً أن المواطن أصبح لا يثق بأي من الأجهزة الأمنية، لأن تجاربه معها أليمة وصعبة، ولكن يكفينا شرف في غزة خلال هذه السنة أننا نسيطر على ما نسبته أكثر من ٩٩٪ من الأمن، ويكفينا شرف أن هذه الجبال الضخمة كافة التي لم تُلاحق خلال ١٤ سنة، تم تفكيكها، ومن ثم انهيارها، واستطعنا أن نقضي على أكثر من ٩٥٪ من هذه العصابات المنظمة، واستطعنا أن نقضي على أكثر من ٩٠٪ من عصابات المخدرات، ويكفينا شرف أن ما نسبته نحو ٩٨٪ من القضايا المعقدة ذات الألغاز العالية في سجلات النيابة العامة، وفي مجلس القضاء الأعلى، تم تحليلها وتفكيكها في جهاز الشرطة الفلسطيني".

تصويب الهيكلية من القاعدة إلى القمة

بدوره، قال منسق وحدة المساعدة القانونية في مركز الميزان لحقوق الإنسان، والخبير في شؤون الأجهزة الأمنية، جميل سرحان، "من حيث المبدأ العام والوجهة العامة، يجب أن يكون العمل وفق آلية تلتزم بأن المؤسسة الأمنية هي مؤسسة للجميع، وتقدم خدماتها للجميع دون استثناء، وأفرادها من الجميع، لأنها مؤسسة وطنية بامتياز، وعليه يجب وقف جميع إجراءات التعيينات والترقيات فيها على خلفية سياسية، كما يجب أن يكون أحد أشكال الحل، هو إصدار قانون من المجلس التشريعي لإعادة النظر في جميع التعيينات والترقيات الصادرة منذ العام ٢٠٠٥، وليس من باب طرد الناس من أعمالهم، وإنما من منطلق إعادة تصويب الهيكلية من القاعدة إلى القمة.

وأضاف سرحان: كما يفترض مراعاة القوانين واللوائح المنظمة للعمل الأمني والعسكري، بما يشمل قانون المخابرات العامة من حيث الاختصاص والمتابعة وكامل الإجراءات الخاصة بهم، وقانون الخدمة العامة في قوى الأمن رقم (٨) لعام ٢٠٠٥، لاسيما أحكام الترقية والانتقال والتعيين، وينبغي احترام جميع القرارات والأنظمة الخاصة بالأمور الشرطية.

وتابع قائلاً: ويجب إصدار قانون يحد من استغلال الأفراد العاملين في الأجهزة الأمنية والشرطية بشكل عام لمناصبهم، وحظر جميع أشكال التجارة، فمن العار أن نجد عقيداً أو لواء براتب لا يصل إلى ألفي دولار، إلا أنه يتملك من العقارات ما يزيد على ١٠٠ ألف دولار خلال أقل من عام، مشيراً إلى أن هذا يتكرر مع الأخوة في كل من حركتي "فتح" و"حماس"، ولدينا من الشواهد الكثير، وبالتالي يجب تفعيل قواعد الإثراء بلا سبب، وتفعيل قانون من أين لك هذا؟

ونوه سرحان إلى أنه من خلال متابعته للكثير من الحالات، تبين له أن هناك الكثير من المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان، لاسيما ما يتعلق بإجراءات الاعتقال، مؤكداً أن "هناك حالات يتم احتجازها دون إصدار أوامر قبض من النيابة العامة، بالإضافة إلى احتجازها فيما بعد، في أماكن احتجاز غير مشروعة، ولا يتم فيها احترام مدد التوقيف والعرض على المحكمة، وهذا مستمر".

ولفت إلى أن "معايير الأمن من وجهة نظر حقوقية، كانت في السابق وما زالت، تختلف عن بعض ما يدعيه السياسيون، لأن مفهوم الأمن والاستقرار يكون من خلال احترام القانون وفرض سيادته على الجميع، بما يشمل المساواة بين أفراد الشعب، ويشمل تطبيق جميع القوانين، بما فيها قانون الاجتماعات العامة التي تخالفه حركة "حماس" في أكثر من موقع، وقانون الجمعيات التي تخالفه أيضاً في أكثر من موقع، وكذلك القانون الأساسي الذي تخالفه، لاسيما فيما يتعلق بالتعذيب في مراكز الاعتقال على سبيل المثال".

وذكر سرحان أن "مفهوم الاستقرار الأمني من وجهة نظرنا كحقوقيين، هو قيام مرافق العدالة بأداء دورها وفق الأصول المهنية"، مضيفاً أنه "في هذا الموضوع هناك صعوبة يتعرض لها القضاء والنيابة العامة، من حيث عدم وجود العدد الكافي من ذوي الخبرة لأداء الأعمال في جميع المجالات المهنية لتمكين المواطنين من الحصول على حقهم".

فيما يظل معبر رفح بين السماء والطارق

هل تكون الضفة الغربية والحوار الداخلي ضحيتين لاتفاق التهدئة؟

كتب عيسى سعد الله:

على الرغم من انشغال المهتمين في قطاع غزة بتحليل دوافع التهدئة وأسبابها، وإمكانية استمرارها من عدمه، وما هي مرحلة ما بعد انهيار التهدئة، فإنه من المبكر توقع أن يشعر الفلسطينيون في قطاع غزة على المدى القريب أن التهدئة حققت لهم انتعاشة اقتصادية وأمنية افتقدوها طيلة عام مضى، مع استخدام إسرائيل قضية المعابر للابتزاز السياسي، وتصعيد عملياتها وإجراءاتها التعسفية في الضفة الغربية بشكل يهدد بانهيار التهدئة في أي وقت.

الطرفان اللذان توصلا من خلال وساطة مصرية شاقة ومضنية إلى التهدئة، "حماس" وحكومة أولمرت الضعيفة، يعرفان تماماً دوافع التهدئة وأسبابها، ويحاول كل منهما أن يستغلها لكسب المزيد من القوة على الأرض؛ سواء على مستوى حشد المزيد من التأييد الشعبي أم على مستوى إعادة ترتيب أوضاعه، فالأمر لدى إسرائيل لا يعدو أكثر من قرار تكتيكي، وبخاصة أنها تمتلك قوة عسكرية ساحقة.

وبحسب مراقبين ومحللين، فإن إسرائيل تريد من التهدئة تحقيق جملة من المكاسب الإستراتيجية، مثل إفساد أجواء الحوار الفلسطيني، ومنحها شرعية من قبل حركة "حماس" والحكومة المقالة للقيام بإغلاق المعابر في كل مرة يمارس فيها الفلسطينيون حقهم الطبيعي في مقاومة الظلم والاحتلال.

ولا تقف أهداف إسرائيل عند هذا الحد، بل ربما ستقود التهدئة إسرائيل إلى محاولة تحقيق أحد أهدافها الإستراتيجية المتمثلة بالتركيز على ابتلاع ومصادرة أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية، ووضع اللمسات الأخيرة على تهويد القدس، وبالتالي تدمير إمكانية التوصل لاتفاق فلسطيني– إسرائيلي يشمل إقامة الدولة الفلسطينية.

وإضافة إلى هذه الأهداف، وبعد تحقيقها أو تحقيق جزء مهم منها على الأقل، لا يستبعد المحلل السياسي تيسير محيسن "أن تقوم إسرائيل بمحاسبة من تريد محاسبته على طريقتها الخاصة؛ سواء أكانت قوى المقاومة في قطاع غزة أم إيران، وذلك بعد الانتهاء من دوامة أزمتها الداخلية".

مسار تكتيكي

الأهم من ذلك بالنسبة لإسرائيل هو أنها قد أشعرت مصر بمكانتها الإقليمية وتأثيرها في صنع القرار على مستوى المنطقة، من خلال الاستجابة لوساطتها وجهودها التي أفضت لإبرام اتفاق التهدئة كي تنتزع إسرائيل عقب ذلك المزيد من التنازلات على صعيد السيطرة و"التحكم عن بعد" في القطاع.

ويقول المحلل السياسي رائد أبو ربيع، أستاذ الإعلام في جامعة الأزهر: التهدئة جاءت ضمن إطار المسار التكتيكي لإسرائيل مع "حماس"، لاسيما أن هذه التهدئة عبارة عن اتفاق أمني تكتيكي بامتياز، وليست له أية دلالة سياسية، وبخاصة في ظل الحديث عن مراحل تنتهي بنشر قوات عربية متعددة الجنسيات في قطاع غزة.

ولا يتوقع محيسن أن تبادر إسرائيل إلى فتح معبر رفح إلا إذا أطلق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت، على الرغم من إصرار "حماس" على رفض ربط قضية جلعاد بفتح المعابر.

كما يشكك محيسن في إمكانية أن تتجاوب إسرائيل مع الحد الأدنى لمطالب الفصائل مقابل إطلاق سراحه.

ويرى أبو ربيع أن "ما يلف ساحة الصراع مع إسرائيل هو التمهيد لعمل عسكري على جبهة غزة، التي تعد الحلقة الأقرب والأقل خطورة على صعيد الجبهات الثلاث التي صنفها الإسرائيليون مؤخراً بأنها خطر حقيقي على مستقبل دولتهم".

وقال: إن أولمرت ينتهج خطوات وتحركات خادعة في سياق ذر الرماد في العيون، وإطلاق فقاعات مضللة، فتصريحاته الأخيرة، وحتى بلورة اتفاق التهدئة، جاءت مدروسة لكسب مزيد من الوقت.

مكاسب "حماس"

ولكن لحركة "حماس" نظرة أخرى على صعيد مكاسبها من التهدئة، فهي تريد إخراج الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من مسلسل الكوارث التي حلت به وحالة الضيق التي يعيشها منذ سيطرتها على القطاع قبل عام.

وقال محيسن إن "حماس" حققت إنجازات على المدى القريب من أبرزها أنها، وفي حال احترمت إسرائيل التهدئة، ستقول للشعب إنها استطاعت أن تفك الحصار، وأن تكسب جزءاً من الاعتراف الدولي، ولو بطريقة غير مباشرة.

وأضاف: إن لحركة "حماس" حاجة ماسة على الصعيد العسكري لإعادة ترتيب أوضاعها وترسيخ قبضتها على القطاع وإدارته، لتعزيز موقفها على طاولة الحوار الوطني.

لكن غالبية الفصائل ترى أن التهدئة جاءت بسبب الضعف الذي اعترى الساحة الفلسطينية نتيجة الانقسام الداخلي، كما يقول خضر حبيب، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي.

ويشير حبيب إلى أن ظروف المعادلة في فلسطين وإسرائيل بحاجة إلى هذه التهدئة، مشدداً على أن موقف حركة الجهاد الإسلامي هو أن "التهدئة خارج سياق القانون الطبيعي للاحتلال"، لكنه أكد أن الظروف الصعبة جعلت حركة "الجهاد" تتعامل مع هذه التهدئة على الرغم من التحفظ.

وقال حبيب أنه على الرغم من التحفظ على مضمون التهدئة، فإن "الجهاد الإسلامي" لن تكون ضد الإجماع الوطني.

ونوه إلى أنه من ضمن أهداف قبول "الجهاد" بالتهدئة، هو الحد من الظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني نتيجة الحصار المشدد المفروض عليه منذ أكثر من عام.

وشدد على ضرورة أن يستغل الجميع التهدئة على الرغم من بعض مساوئها من أجل تعزيز الصمود، مؤكداً أن "الجهاد ستستغل فترة التهدئة في زيادة وتعزيز صفوفها وقوتها".

الرد على الخروقات

وأكد حبيب على موقف حركته المتمثل بالرد على الخروقات والجرائم الإسرائيلية، مشدداً على "حق ووجوب الرد على هذه الخروقات في الوقت والمكان المناسبين".

لكن المحلل أبو ربيع يشكك في "جدية الفصائل بالرد الفوري على الخروقات الإسرائيلية حتى إذا ما حصلت في غزة"، متوقعاً "أن تحجم الفصائل عن الرد بشكل فوري حتى لو سقط بعض الشهداء والجرحى مثلاً".

وألمح حبيب إلى عدم رد الفصائل الفوري على الخروقات الإسرائيلية عندما أشار إلى أن الرد على الخروقات الإسرائيلية المتوقعة "سيكون مرتبطاً بالمصلحة الوطنية".

وقال: إن "الجهاد الإسلامي" لا تزال تصر على أن تشمل التهدئة الضفة الغربية، محذراً من أن الاستفزازات والاعتداءات الإسرائيلية بالضفة الغربية ستنهي التهدئة.

بدوره، اعتبر جميل مزهر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن "هذه التهدئة بشروطها الحالية واستثنائها الضفة، تعطي فرصة للاحتلال الإسرائيلي للاستفراد بالضفة الغربية، ومواصلة الاستيطان والملاحقة والقتل والتدمير، وتعزيز فرص الفصل ما بين الضفة والقطاع".

ولكن فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس"، لا يعتقد أن التهدئة ستسرع من وتيرة الإجراءات الإسرائيلية بأشكالها كافة في الضفة الغربية، أو تنهيها، مشيراً إلى أن إجراءات الاحتلال على الأرض في الضفة الغربية لم تتوقف.

وحذر مزهر من أن جرائم كبيرة يمكن أن تقدم عليها قوات الاحتلال في الضفة الغربية من شأنها خلط الأوراق من جديد، وفتح الاحتمالات في كل الاتجاهات.

ويتوقع حبيب "أن تشهد المنطقة برمتها تصعيداً عسكرياً كبيراً في حال فشلت التهدئة"، مؤكداً أن ذلك لن يضعف من قدرة الشعب الفلسطيني على المقاومة.

وقال: لا خيار أمامنا إلا القبول بالتهدئة واستغلال الفرصة لترتيب البيت الفلسطيني.

التهدئة والحوار

ويؤكد محيسن أن التهدئة جاءت في لحظة تاريخية تتسم بحدة الإشكال الداخلي الإسرائيلي، لأن أولمرت يمر بوضع صعب، مؤكداً أن "التهدئة جاءت بقرار إسرائيلي إلى حد كبير على الرغم من أنها تشكل حاجة فلسطينية أيضاً".

وتطرق محيسن إلى سلبيات التهدئة، وأبرزها أنها غير شاملة، وتأتي في سياق انقسام فلسطيني حاد.

وقال: إن التبعات اللوجستية لفرض التهدئة من قبل "حماس" والحكومة المقالة قد تتسبب في إحراج الأخيرتين، لكن برهوم يشدد على أن "حماس وقعت على التهدئة من أجل المصلحة الوطنية العليا، ومن أجل إنجاح الجهد المصري".

ووصف برهوم التهدئة بأنها إنجاز وطني "كونها ستفك الحصار وتنهي العدوان".

في المقابل، يرى الدكتور فيصل أبو شهلا، عضو المجلس التشريعي عن حركة "فتح"، أن السلوك الإسرائيلي من وراء إقرار التهدئة يهدف لإضعاف الموقف الفلسطيني، مشيراً إلى أن "إسرائيل ومنذ زمن طويل تريد التخلص من المسألة الفلسطينية وحلها بعيداً عن أي ثمن تريد دفعه".

وأضاف أبو شهلا أن إسرائيل تهدف من وراء التهدئة، أيضاً، إلى إفشال وإضعاف فرص نجاح الحوار الفلسطيني الداخلي، منوهاً إلى أن "التهدئة ستشعر قيادة حركة "حماس" بأنه ليست لها حاجة في الحوار الداخلي، وبالتالي التشدد بمواقفها، وبخاصة في ظل تفسيرها لنتائج التهدئة".

لكن لبرهوم رأياً مغايراً، إذ يعتقد أن "التهدئة ستساهم في تسريع وتسهيل مهمة الحوار الوطني"، مشيراً إلى أن الحوار يحتاج إلى أجواء التهدئة.

ويخشى أبو شهلا من أن تنخدع "حماس" بالتهدئة وتميل إلى المزيد من التصلب في التجاوب مع دعوة الرئيس للحوار، معبراً عن اعتقاده بأن "التهدئة لن تفيد الحوار الداخلي".

مشكلة معبر رفح

ولا يتوقع أبو شهلا أن تنفرج أزمة معبر رفح في المدى القريب، مستنداً في توقعه إلى عدم رغبة إسرائيل في دفع ثمن كبير لقاء التهدئة.

ويصر برهوم على موقف "حماس" على رفض الربط بين قضية الجندي شاليت ومعبر رفح، مؤكداً أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة بعيدة عن إسرائيل لوضع الآليات لفتح معبر رفح.

وأشار أبو شهلا في هذا السياق، إلى أن "إسرائيل خسرت منذ إقامتها ومن أجل استمرارها آلاف الجنود القتلى والجرحى وعشرات الأسرى، ومنهم من استمر في الأسر أكثر مما قضاه شاليت بسنوات، ولم تقدم ثمناً كبيراً".

وفي هذا الإطار، يؤكد محيسن أنه "إذا أرادت إسرائيل أن تقدم ثمناً مقابل شاليت، فإنه سيكون من جيوب الفلسطينيين كما هو الآن مع التهدئة".

وقال: إن ما قدمته إسرائيل من خلال التهدئة هو فتح معابر وإدخال بضائع كانت تدخل قبل أشهر عدة.

ونوه أبو شهلا إلى أن "الشعب الفلسطيني أمام فرصة تكتيكية تفرضها المصالح الإسرائيلية، ولسنا نحن الطرف المقرر فيها".

وحذر من أن "إسرائيل تسير في اتجاه تصعيد كبير في غزة، لكن باراك يريد التهدئة لصالحه وليس لصالح أولمرت".

وأضاف أبو شهلا أنه "يجب ألا نبني أوهاماً على التهدئة، علينا أن نستثمر الفرصة الراهنة لإنجاح وتحقيق الإنجازات في الحوار"، لكنه شدد على احترام حركة "فتح" للتهدئة، مؤكداً على ضرورة أن تضمن التهدئة رفع الأذى وإنهاء معاناة المواطنين.

ويتوقع مزهر، أن لا تصمد التهدئة طويلاً، لاسيما أنها "لن تستمر في ظل التجارب السابقة مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي كان يبادر دائماً إلى خرق أي اتفاق حول التهدئة"، وهو ما يؤكده برهوم من خلال ما سماه بتجربة الحركة والفصائل مع إسرائيل خلال تهدئة العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦.

لكن برهوم يرى أن "حركة "حماس" أرادت من خلال التهدئة البرهنة للعالم أن المشكلة لا تكمن فيها، وإنما في الاحتلال".

"الشعبية": التهدئة مصلحة إسرائيلية

ويؤكد مزهر أن "هناك مصلحة إسرائيلية في هذه التهدئة تتمثل في الأزمة التي يعيشها أولمرت وحكومته، حيث يهدف من خلال الموافقة على تهدئة في القطاع إلى التفرغ لمعالجة أزماته ومشكلاته وترتيب أوراقه الداخلية ليحمي استمرار وجوده على رأس الحكومة، وبخاصة في ظل تراجع شعبيته إلى أدنى مستوياتها، وتقلص نفوذه داخل حزبه كاديما".

ولا يساور برهوم أدنى شك في "خرق إسرائيل لكل المعاهدات والمواثيق والاتفاقات"، مشدداً في الوقت ذاته على "حق حركة "حماس" والفصائل في الرد على الخروقات الإسرائيلية من خلال التوافق الوطني والتواصل مع الجانب المصري".

وكذلك الحال بالنسبة للجبهة الشعبية، حيث قال مزهر "إن الجبهة في حالة حدوث خرق من الجانب الإسرائيلي ستقف وتقرر في إطار المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني، ومن خلال التوافق مع فصائل العمل والوطني والإسلامي وتنسيق المواقف معها في الرد على هذا العدوان".

وشدد على أنه على المدى الأبعد "لا مجال لأية تهدئة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإمعانه في القتل والتدمير والحصار وتهويد القدس ومواصلة الاستيطان الذي يلتهم جزءاً كبيراً من أراضي الضفة الغربية في محاولة لقطع الطريق على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس".

وأضاف أن "هذا الموقف المبدئي ينطلق من الحرص على مصالح شعبنا، وفهم طبيعة الصراع مع هذا العدو المجرم، الذي لا يزال يتنكر للحقوق الوطنية، ولقرارات الشرعية الدولية المنصفة لقضيتنا الوطنية".

وأشار مزهر إلى أن "هناك هبوطاً وتراجعاً في سقف شروط التهدئة التي طرحتها حركة "حماس" على الجبهة الشعبية والفصائل الفلسطينية"، لافتاً إلى أن "اتفاق التهدئة لم يشمل فتح معبر رفح الحدودي، مع أن هذا المعبر هو الشريان الرئيسي الذي يربط القطاع بالعالم الخارجي".

على الرغم من كونه المؤسسة الفلسطينية الوحيدة المنتخبة!

تشاؤم حيال إمكانية تحرر "التشريعي" من الصراعات الداخلية حتى نهاية ولايته

مؤشرات لا تعكس رغبة برلمانية حقيقية في النهوض من السبات القائم

كتب حسام عز الدين:

في الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل ينهي المجلس التشريعي عامه الثالث دون أن يتمكن من إقرار ولو قانون أو تشريع واحد، بل ودون أن يتمكن من فرض الرقابة البرلمانية المفترضة على أداء الحكومات، ودون أن يقر أو يبحث أية موازنة أو قضية فساد حسب الدور البرلماني المنوط به.

فالاجتماع الكامل والوحيد للمجلس بكامل أعضائه عقب الخلافات السياسية التي احتدمت منذ فوز حركة "حماس" في الانتخابات، كان حينما "اقتيد" النواب في السابع عشر من آذار من العام الماضي، للتصويت لصالح حكومة الوحدة الوطنية، بعدما اتفقت حركتا "فتح" و"حماس" على تشكيلها بموجب اتفاق مكة.

وفي حين أن دعوة الحوار التي أطلقها الرئيس محمود عباس مجدداً عشية الذكرى الأولى للأحداث التي عصفت بقطاع غزة، أحدثت صدى واسعاً على الصعيد الداخلي على الرغم من أن الدعوة لم تأت بجديد، حسب ما يقول مراقبون، فإن أهمية هذه الدعوة تكمن في كونَها جاءت في ظل رغبة فلسطينية عارمة بإعادة اللحمة ما بين قطاع غزة والضفة الغربية وإنهاء الانقسام الداخلي.

ومهما حملت تفاصيل دعوة الرئيس عباس وأسبابها إلى الحوار وفق المبادرة اليمنية، فإن هناك من يرى أن على المجلس التشريعي، كونه المؤسسة المنتخبة، المبادرة إلى تلقف هذه الدعوة والنهوض مجدداً لتحقيق رغبة الناخبين في الحوار وإنهاء حالة الانقسام السياسي والجغرافي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن هناك من يرى أن المجلس التشريعي لن يكون بإمكانه التحرك طالما أن نواب كتلتي "فتح" و"حماس" متأثرون أصلاً بحالة الخلاف السياسي القائمة، بل "إنهم جزء من المشكلة وليسوا جزءاً من الحل"، حسب تعبير أحد النواب من قائمة برلمانية أخرى.

وقد يكون أصحاب هذا الرأي على حق، إذا ما أخذ بالمؤشرات البرلمانية التي أعقبت دعوة الرئيس عباس، وبخاصة إعلان نائب رئيس المجلس التشريعي أحمد بحر عن مصادقة المجلس على إضافة وزراء إلى حكومة إسماعيل هنية المقالة، على الرغم من أن القانون الأساسي ينص على وجوب أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة الوطنية.

جدل حول ولاية الرئيس

ويضاف إلى ذلك، ما أعلنه بحر أيضاً من دعوة الرئيس عباس إلى إجراء انتخابات رئاسية في كانون الثاني المقبل، على اعتبار أن ولاية رئيس السلطة الوطنية هي أربع سنوات كما حددها القانون الأساسي.

واستند بحر في دعوته هذه إلى ما جاء في القانون الأساسي من أن "ولاية رئيس السلطة الوطنية أربع سنوات".

لكن القانون الأساسي في الوقت ذاته، لم يتطرق إلى آلية وطريقة ومضمون الانتخابات التشريعية ولا الرئاسية، ونص بوضوح في المادة رقم (٣٤) على أن "ينتخب رئيس السلطة الوطنية انتخاباً عاماً ومباشراً من الشعب الفلسطيني وفقاً لأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني".

ويرى قانونيون، ومنهم رئيس ديوان الفتوى والتشريع عبد الكريم أبو صلاح، أنه طالما أن القانون الأساسي خول آلية انتخاب رئيس السلطة الوطنية إلى قانون الانتخابات الفلسطيني، فإن قانون الانتخابات المقر في العام ٢٠٠٥ أشار في المادة رقم ١١١ إلى أن ولاية رئيس السلطة الوطنية الحالية تنتهي مع نهاية ولاية المجلس التشريعي المقبل، أي المجلس التشريعي الحالي الذي تم انتخابه في العام ٢٠٠٦.

ودون الخوض كثيراً في تفاصيل الجدل القائم حول انتهاء ولاية الرئيس عباس، على الرغم من وجود نص صريح في قانون الانتخابات الفلسطيني بأن ولايته تنتهي بانتهاء ولاية "التشريعي"، فإن إثارة هذه القضايا مباشرة عقب دعوة الرئيس لاستئناف الحوار، لا تبشر بأن المجلس التشريعي قد يبادر إلى تلقف هذه الدعوة وممارسة عمله البرلماني لمعالجة الخلافات، وبخاصة أنه المؤسسة الفلسطينية الوحيدة المنتخبة.

وقالت النائب عن قائمة الشهيد أبو علي مصطفى خالدة جرار، إن إثارة هذه القضية في هذا الوقت "ليس لها معنى".

ورفضت جرار الخوض في قانونية ولاية الرئيس، لكنها اكتفت بالقول "الخلاف على هذه القضية سياسي وليس قانونياً".

ولاء تنظيمي يصادر الانتماء البرلماني

وحول ما إذا كان بإمكان المجلس التشريعي، كونه المؤسسة المنتخبة، تلقف دعوة الرئيس عباس والعمل التحفيزي لخلق أجواء جيدة للحوار، قالت جرار "الصراع السياسي يعكس نفسه على المجلس التشريعي، بل وبات المجلس جزءاً من هذا الصراع".

وترى جرار أن "التشريعي" إنما هو "جزء من التركيبة السياسية القائمة، على الرغم من أنه يجب أن يتعامل ويتصرف بعيداً عن حالة الاصطفاف السياسي القائمة".

وفي الضفة الغربية، توجه أعضاء المجلس التشريعي إلى صياغة آلية جديدة، تتمثل في تشكيل مجموعات عمل لمتابعة قضايا برلمانية، وهو ما اعتبره نواب من حركة "حماس" امتداداً للشرخ داخل "التشريعي".

واعتبر النائب عن قائمة "البديل"، وأمين عام حزب الشعب بسام الصالحي، أن الدعوات المتتالية للحوار ما بين "فتح" وحماس"، مهمة كونها تبقي الأمل قائماً للعودة لحل الخلافات عبر الحوار مجدداً.

وقال الصالحي: من المهم أن يكون هناك دائماً دفع متواصل للتجاوب مع مبادرة الرئيس محمود عباس، وتحويلها لآليات ملموسة للبدء بحوار حقيقي.

وأضاف: يمكن للنواب في المجلس التشريعي والشخصيات التمثيلية كافة أن يلعبوا دوراً رئيساً في الحوار.

لكن الصالحي يوافق على أن المجلس التشريعي لا يزال متأثراً بالإشكاليات السياسية القائمة، التي قد تمنعه من القيام بدوره.

وقال: واضح أنه لا تزال هناك صعوبات تعترض قيام المجلس التشريعي بلعب الدور المرجو منه، ولكن هذا لا يمنع أن تجري محاولات لخلق أجواء تدفع الحوار إلى الأمام.

وتابع: الفترة الماضية والأجواء التي خيمت على الخلافات السياسية ما بين "فتح" و"حماس"، ربما قد تكون أثرت سلباً على مستوى الدور الذي من المفترض أن يلعبه المجلس التشريعي، في إشارة إلى ضلوع النواب في الخلاف السياسي، بل وتحولهم إلى جزء من المشكلة القائمة.

وفي حين كان وصل النواب إلى مقاعدهم البرلمانية من خلال دعم الأحزاب السياسية لهم، فإن المنطق البرلماني يقول إن أعضاء المجلس التشريعي يمثلون الشعب بأكمله حال جلوسهم على المقاعد البرلمانية.

وقال الصالحي: النواب من المفترض أن يمثلوا الشعب عقب انتخابهم أكثر من الفصيل، وبسبب عدم إدراكهم لهذه المعضلة والتعامل الجدي معها، سمح النواب لدورهم ولدور المجلس عموما بأن يتراجع.

وأردف: لو كان هناك تعامل جدي مع هذه الحقيقة، لتمكن النواب من القيام بدورهم، لكنهم كانوا طرفاً في الخلاف.

ونوه إلى أن "عدم التعامل مع دور النائب ودور المجلس باعتباره ساحة ديمقراطية للاختلاف، وساحة ضبط للاختلاف السياسي وارتهان بعض النواب لآليات أخرى، مس مساً خطيراً بدور المؤسسة

محطات في رئاسة السلطة والمجلس التشريعي:

- ١١-١١-٢٠٠٤: استشهاد الرئيس الراحل ياسر عرفات، وتولي روحي فتوح منصب رئيس السلطة حسب القانون الأساسي لستين يوماً.
- ٩-١-٢٠٠٥: انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية خلفاً للرئيس الراحل ياسر عرفات.
- ١١-١-٢٠٠٥: لجنة الانتخابات المركزية تعلن رسمياً فوز الرئيس عباس في الانتخابات الرئاسية، ورئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" يقدم التهنئة للرئيس عباس بالفوز.
- ١٥-١-٢٠٠٥: الرئيس عباس يؤدي اليمين الدستورية، وأحمد قريع يقدم استقالة حكومته، والرئيس يعيد تكليفه بتشكيل الحكومة.
- ٢٥-١-٢٠٠٦: الفلسطينيون يتوجهون لانتخابات تشريعية جديدة، وفق القانون الأساسي، ووفق قانون الانتخابات المعدل للعام ٢٠٠٥.
- ٢٧-١-٢٠٠٦: الإعلان عن فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية، وحركة "فتح" تستعد لتسليم السلطة.
- ١٣-٢-٢٠٠٦: المجلس التشريعي الأسبق يعقد جلسته الأخيرة، وسط جدل ومعارضة حمساوية لهذه الجلسة.
- ١٤-٢-٢٠٠٦: حركة "حماس" تعلن رفضها لكل ما جاء في جلسة المجلس التشريعي الأخيرة.
- ١٨-٢-٢٠٠٦: تنصيب المجلس التشريعي الجديد، والرئيس عباس يلقي خطاباً سياسياً شاملاً أمام المجلس ذي الغالبية الحمساوية، وانتخاب عزيز الدويك رئيساً للمجلس التشريعي وأحمد بحر نائباً له.
- ٦-٣-٢٠٠٨: أولى جلسات المجلس التشريعي العملية، وبدء المناكفات البرلمانية ما بين حركتي "فتح" و"حماس"، التي كانت مؤشراً لما آلت إليه حال البرلمان اليوم.

التشريعية، بل شلها وأضعفها وسبب لها خسارة كبيرة، بدل الاهتمام بمعالجة القضايا المرجوة".

ويوافق النائب عن كتلة التغيير والإصلاح أيمن دراغمة، على أن المجلس التشريعي هو المؤسسة الأكثر قدرة على إطلاق الحوار وإنهاء حالة الانقسام.

وقال: هذا موقفي الشخصي، وهو أن المجلس التشريعي هو الأكثر قدرة على تفعيل الحوار الفلسطيني الداخلي وجعله حقيقة.

تحركات نحو إحياء دور "التشريعي"

وفيما تجاهل نواب "حماس" في قطاع غزة الإشكاليات البرلمانية القائمة كافة، وشرعوا في عقد جلسات، وصفوها بـ "الشرعية" استناداً إلى توكيلات النواب، فإن نواب الضفة الغربية يقرون بأن المجلس التشريعي "معطل"، ويمارسون لقاءاتهم خارج قاعة المجلس الرئيسية في رام الله.

ومؤخراً، اجتمع ممثلو القوائم البرلمانية وكتلة "فتح"، واتفقوا على وضع آلية خاصة لممارسة عملهم البرلماني، وممارسة ما اعتبروها رقابة على أداء الحكومة.

واتفق على تشكيل هيئة برلمانية من ممثلين القوائم وكتلة "فتح"، ينبثق عنها لجان متخصصة تعمل وفق كل قضية برلمانية على حدة.

وقال دراغمة الذي حضر أحد الاجتماعات التي عقدت لهذه الغاية في مقر "التشريعي" برام الله، "أنا ضد تشكيل الهيئة في الضفة الغربية لأنها تعزز الانقسام، ولا تسهم في استعادة دور المجلس".

وبحسب دراغمة، فهو يرى أنه "لا بد من حوار داخلي بين جميع الكتل والقوائم البرلمانية لحل الخلافات الداخلية وإزالة العقبات، في المرحلة الأولى".

وقال: في هذه المرحلة لا يمكن إحياء المجلس التشريعي من دون توافق، ويجب أن يكون المجلس راعياً للحوار الفلسطيني الداخلي من خلال اجتماعاته الرسمية.

وحول ضلوع نواب في الإشكاليات السياسية القائمة، وهو ما يعيق تحقيق تقدم في الحوار الداخلي، قال: هذا كلام غير دقيق، وسبب تعطيل المجلس هو الخلافات ما بين "فتح" و"حماس"، وإذا حلت الخلافات ما بين السياسيين تحل مشكلة المجلس.

واعتبر دراغمة أن الحديث عن استقلالية النائب وعمله الموضوعي عقب وصوله إلى مقاعد المجلس التشريعي، إنما هو "كلام جميل ولكنه غير واقعي".

وأضاف: يجب أن يكون الانتماء للمؤسسة التشريعية وهذا كلام جميل، لكن لا يمكن تطبيقه لأن الانتماء الحزبي وصل إلى النخاع، ودون وقفة جديدة للمجلس التشريعي للنهوض لا يمكن أن يكون هناك دور للمجلس التشريعي.

نواب "حماس" داخل سجون الاحتلال
(قشة قد تقصم ظهر البعير)

أثار اتفاق التهدئة (الهش) الذي تم التوصل إليه بين حركة "حماس" وإسرائيل بوساطة مصرية، بصيصاً من الأمل لدى المواطنين في قطاع غزة من جهة، ولدى أوساط سياسية مختلفة من جهة أخرى.

وفي حين أن البعض اعتبر أن التوصل إلى التهدئة، ومن ثم الشروع في مفاوضات بين إسرائيل و"حماس" لعقد اتفاق تبادل أسرى مقابل الجندي الإسرائيلي المختطف، وأن هذا الأمر سينعكس إيجاباً على إطلاق بصيص أمل جديد في الحوار بين "فتح" و"حماس"، اعتبر مراقبون أن نجاح "حماس" في إطلاق سراح نوابها ضمن صفقة التبادل قد يبدد بصيص الأمل بالبدء في الحوار الداخلي مع حركة "فتح".

وقال أحد المسؤولين (طلب عدم ذكر اسمه) "لا يوجد فلسطيني يرغب في بقاء أسير واحد في سجون الاحتلال، إلا أن عدم التوافق القائم بين حركتي "حماس" و"فتح"، قد يدفع حركة "حماس" إلى التضحية بأي شيء لقاء إطلاق سراح نوابها، لإبقاء حالة المناكفة السياسية والبرلمانية قائمة".

وقال هذا المسؤول "بتقديري أن حركة "حماس" تبذل قصارى جهدها لهذه الغاية، لأنه سيكون بإمكانها حينذاك التصرف كيفما تشاء بالنواحي القانونية والدستورية".

وكانت حركة "حماس" فازت في الانتخابات التشريعية التي جرت في العام ٢٠٠٦، وحصلت على ٧٤ مقعداً، من أصل ١٣٢ مقعداً، إضافة إلى ٤ مقاعد (مستقلون) دعمتهم الحركة في الانتخابات، مقابل ٤٥ مقعداً لحركة "فتح"، و٩ مقاعد لباقي الفصائل مجتمعة.

وشنت إسرائيل حملة اعتقالات واسعة في صفوف نواب الحركة ووزرائها عقب قيام مجموعات مسلحة في قطاع غزة، وبعضها تابع لحركة "حماس"، باختطاف الجندي جلعاد شاليت في غزة، ومن بين المعتقلين ٤٤ نائباً في الضفة الغربية، أطلق سراح ثلاثة منهم.

ومنذ أن اعتقلت إسرائيل نواب الحركة، لم يتمكن المجلس التشريعي من عقد جلساته بسبب الخلافات بين حركتي "فتح" و"حماس"، واستغلال ثقل الحركتين المتبقي للتلاعب في النصاب القانوني لجلسات المجلس التشريعي (٦٧ نائباً).

وفي حال أطلقت إسرائيل سراح نواب حركة "حماس"، فإنه سيكون بإمكان الحركة عقد جلسة قانونية للمجلس بحضور (٧٤ نائباً)، إضافة إلى ٤ نواب مستقلين دعمتهم في الانتخابات.

وعلى الرغم من أن إسرائيل كانت تعتقل بالأصل ثلاثة نواب من حركة "فتح"، غير أن هذا الأمر لم يمنع امتلاكها لأغلبية ٤٢ نائباً مقابل ٣٣ لحركة "حماس"، لكن أياً من الحركتين لا تستطيع عقد جلسة للمجلس التشريعي بأعضائها الحاليين فقط.

إضافة إلى ذلك، فإن مقاعد الفصائل الأخرى (٩) لا تسهم في عقد جلسة قانونية في حال تحالفت مع أي من الحركتين.

ومنحت هذه الأجواء التي تسبب بها اعتقال إسرائيل لنواب حركة "حماس"، الرئيس عباس حق التعامل بمادة في القانون الأساسي تجيز له إصدار قرارات تأخذ صفة القانون، في حال تعطيل أعمال المجلس التشريعي.

وفتح غياب المجلس التشريعي المجال واسعاً أمام سلام فياض للاستمرار في حكومة الطوارئ التي شكلها الرئيس عقب سيطرة "حماس" على قطاع غزة، حيث لم يتمكن "التشريعي" منذ ذلك الحين من عقد جلساته، لا لمنح حكومة فياض الثقة ولا لحجبها عنها.

وفي حال نجحت "حماس" في إطلاق سراح نوابها، فإنه سيكون بإمكانها "حسب النظام الأساسي للمجلس والقانون الأساسي"، عقد جلسة قانونية للمجلس التشريعي، والنظر في كل القوانين التي أصدرها الرئيس عباس بقرارات، وإلغاؤها، ومن ضمنها قانون الانتخابات الأخير الذي صدر بقرار من الرئيس واعتمد التمثيل النسبي الكامل الذي تعارضه حركة "حماس".

غير أن نائباً من كتلة الإصلاح والتغيير، أطلق سراحه مؤخراً، قال إنه "لا يوجد لدى النواب الذين كنت بينهم داخل السجون الإسرائيلية أي مخططات أو تربص للإطاحة بأية حكومات".

وقال النائب باسم الزعارير، الذي أطلقت إسرائيل سراحه، مقابل كفالة مالية إلى حين المحاكمة، "حسب ما علمت من نواب كتلة الإصلاح والتغيير المعتقلين، فإنه في حال تم الإفراج عن جميع نواب الحركة، فإن المبادرة الأولى ستكون الدعوة لحوار وطني والاتفاق على كل شيء".

وأضاف "لكنني واثق بأنه لا توجد خطط أو تربص للإطاحة بأية حكومات، وهناك سعي جاد لبدء الحوار الذي دعا إليه الرئيس محمود عباس".

من جانبه، قال رياض المالكي، وزير الإعلام والشؤون الخارجية في حكومة فياض، "إن الحديث عن هذا الموضوع سابق لأوانه".

وأضاف: نحن في الحكومة نرحب بإطلاق سراح كافة الأسرى في السجون الإسرائيلية، وما يجري من مفاوضات هنا وهناك بهذا الشأن سننظر فيه عند حدوثه.

وتابع المالكي: رئيس الحكومة سلام فياض عرض حكومته على المجلس التشريعي لكن المجلس لم ينعقد، بالتالي فنحن حريصون على أن تجري كل القضايا بطرق قانونية بما يخدم مصير هذا الوطن.

تحذيرات من محاصصة ثنائية على مستوى المنظمة

إجماع على الحاجة لإصلاح منظمة التحرير وخلاف حول شروطه وأسسه

المنظمة قبل السلطة: المرجعية الوطنية العليا.

كتبت نائلة خليل:

إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية بات المطلب الأكثر تكراراً وإلحاحاً عند الحديث عن ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وهو بند دائم في أي اتفاق أو وثيقة تأتي عبر وساطة فلسطينية أو عربية بين الأطراف الفلسطينية.

وأصبح إصلاح المنظمة وتطويرها شرطاً لنجاح الحوار الوطني الشامل، كما تؤكد حركة "حماس". وبرأيها، منذ وقت طويل لم تعد المنظمة البيت الذي يضم كل الفلسطينيين. أما قادة حركة "فتح" وفصائل اليسار، فيؤكدون على أهمية إصلاح المنظمة، لكنهم يعتبرون أن الانقسام الداخلي، وانسلاخ قطاع غزة عن الضفة الغربية بعد سيطرة "حماس" عليه في حزيران ٢٠٠٧، سبب قوي يحول دون الإصلاح.

هناك أكثر من رؤية وآلية للإصلاح، قسم يرى في انتخاب المجلس الوطني حلاً واحداً ووحيداً، وقسم آخر يرى استحالة إجراء الانتخابات في الأراضي الفلسطينية بسبب الانقسام، والاحتلال، وفي الشتات لصعوبتها، فهل يكونون بذلك اتفقوا على "الإصلاح" واختلفوا على كيفية تحقيقه؟!

الإصلاح مطلب جماعي

الفلسطينيون، شعباً وفصائل سياسية، يريدون مظلة تجمعهم، ومرجعية سياسية مؤثرة تقودهم، ولطالما توفرت مثل هذه الشروط في منظمة التحرير، لكن منذ نشوء السلطة الفلسطينية ١٩٩٤ بدأ دور المنظمة يتراجع، وعن قصد أو من دونه، همشت المنظمة وترهلت، وباتت بحاجة الآن إلى عملية جراحية جذرية تطال لجانها ودوائرها المتعددة على أمل أن تعود لتقود الساحة السياسية الفلسطينية من جديد، في الوطن كما في الشتات.

وعلى الرغم من أنهم يختلفون على كل شيء تقريباً، فإن حركتي "فتح" و"حماس" بشكل خاص، وبقية الفصائل، تؤكد جميعها على أن إصلاح منظمة التحرير بات ضرورة لا تحتمل التأجيل.

يقول فوزي برهوم، المتحدث باسم حركة "حماس": في أي حوار مع "فتح" كان إصلاح المنظمة مطلباً حاضراً وملحاً، بل ومن أهم القضايا المبدئية الموجودة على جدول أعمال الحوار الوطني الشامل، مثل الأجهزة الأمنية، والانتخابات التشريعية، حكومة الوحدة، ملف القانون.

ويعتبر برهوم إصلاح المنظمة، "مطلباً لا يقتصر على حركة "حماس" وحدها، بل هو مطلب جميع الفصائل الفلسطينية، وهو من الملفات المهمة التي يجب التوافق عليها قبل بدء الحوار الوطني الذي بادر للدعوة إليه الرئيس محمود عباس".

أما النائب محمود العالول، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، فيؤكد أن "إصلاح منظمة التحرير بغض النظر عن الآليات، يعتبر أمراً واقعياً وضرورة، وبخاصة في المرحلة الحالية، بهدف ترميمها كمظلة ترعى حالة النضال الفلسطيني، وتعيد التأثير والثقل للقضية الفلسطينية في الخارج، وتشكل عنواناً داخلياً يقف أمام أي انقسام وصراع".

الأمر ذاته يؤكده صالح رأفت، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، قائلاً: بالتأكيد، كل الفصائل في منظمة التحرير والمنظمات الشعبية والشخصيات الوطنية المستقلة، كلهم معنيون بضرورة إصلاح منظمة التحرير، وكما هو معروف، شكلت لجنة تحضيرية للتحضير لانعقاد المجلس الوطني في الفترة القادمة.

وبينما أصبحت كلمة "إصلاح" تصلح لأن تنسحب على كل شيء في المجتمع الفلسطيني، يعلق قدوره فارس، أحد قيادي حركة "فتح"، قائلا "موضوع الإصلاح أصبح في الحالة الفلسطينية شعاراً نظرياً، للتجّمل وليس للعمل، صحيح أن المنظمة بحاجة إلى الإصلاح منذ أكثر من عشر سنوات، لكن أحداً لا يستطيع أن يطل على الشعب الفلسطيني ويدعي أن إصلاحاً حدث خلال السنوات العشر الماضية".

وأضاف فارس: استمرار الحديث عن الإصلاح يفتقد لأي مضمون عملي؛ لكون الشعب الفلسطيني يستمع لإدعاءات بنوايا الإصلاح ولا يرى أية خطوة عملية.

ما الذي يعيق الإصلاح؟

إذا كان الإصلاح مطلباً جماعياً تجمع عليه الفصائل الفلسطينية التي قلما اتفقت على شيء بهذا الحجم منذ سنوات، فما الذي يعيق فعلاً تنفيذ إصلاح منظمة التحرير؟

يذهب برهوم للقول: إن السبب وجود ممثلين عن بعض مؤسسات منظمة التحرير لهم أجندات خارجية، ولهم مصالح خاصة، يسعون إلى إفساد الحوار الوطني –الذي إن تحقق ستكون أبرز إفرازاته إصلاح المنظمة حسب رأيه– بمواقفهم؛ لأنهم ضد الحوار بين "فتح" و"حماس"، ولن يجدوا لهم مكاناً بالوفاق الوطني الفلسطيني، وكل همهم إفساد الحوار.

وتابع: هؤلاء سينتهون من حيث بدأ الحوار، لأنه ضد مصالحهم وأجنداتهم الخارجية.

أما الذي يحول دون إصلاح المنظمة، حسب العالول، فيكمن في "حالة الانقسام والانقلاب على الشرعية الذي تقوم بها حركة "حماس" منذ سيطرتها على قطاع غزة".

ويرى النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، أنه "على الرغم من عدم وجود طرف فلسطيني ينفي ضرورة إصلاح المنظمة، فإن الإشكالية تكمن في تباين وجهات النظر، وكيفية إنجاز الحل، حيث يوجد اتجاه يريد أن يخضع الإصلاح لمنهج التوافق الفوقي بين الطرفين الأقوى، "فتح" و"حماس"، وتشكيل هيئات المنظمة من خلال المحاصصة وأسلوب التعيين والصفقات الفوقية، وهو الأمر الحاصل حالياً".

"فتح" و"حماس" واقتسام الكعكة

يرى مراقبون أن ميزان القوى الذي ينعكس في أوساط الشارع الفلسطيني في المرحلة الحالية في طريقه إلى أن ينعكس على التركيبة الجديدة لمنظمة التحرير، إن أُتفق على إصلاحها وتطويرها.

ولا يخفي هؤلاء، ومعهم قادة من قوى اليسار، أن "حماس" و"فتح" تريدان حواراً ثنائياً يؤدي بهما في النهاية إلى اقتسام منظمة التحرير، بموجب مبدأ التعيين أو المحاصصة، لا فرق، بل المهم أن تحظى الحركتان، وهما الأقوى حالياً، بحصص ومراكز مرضية للطرفين، ليكملا الطريق من دون صراع قدر الإمكان.

ومن الواضح للعيان أن "حماس" التي طالما رفضت الانضواء تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، بدأت تطالب بإصلاحها بجدية، حين حققت نجاحاً كاسحاً في الانتخابات التشريعية الماضية، وكأنها تقول إن مدّها لن يتوقف عند المجلس التشريعي فحسب، بل سيتعداه إلى منظمة التحرير، أعلى سلطة سياسية فلسطينية.

ويقول "أبو ليلى": هناك موقف واضح لحركة "حماس"، وهو الإصرار على الحوار والاتفاق الثنائي بين الحركتين حول القضايا كافة، بما في ذلك إصلاح منظمة التحرير، وهي تشدد على أن هذه الخطوة يجب أن تسبق انتخابات المجلس الوطني، وهذا كلام أهدافه واضحة.

ويردف: أيضاً، هناك داخل أوساط "فتح" من يروق له هذا الاتجاه، وإن كان الموقف الرسمي للرئيس و"فتح" هو تفضيل أسلوب الانتخابات والحوار الوطني الشامل. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك ضغوط من كلا الحركتين، تدفع باتجاه المحاصصة والثنائية وتغييب بقية الفصائل والتنظيمات.

ويستذكر رأفت، أحد المشاركين في التوصل إلى اتفاق القاهرة للعام ٢٠٠٥، قائلا: بعد اتفاق القاهرة أعطيت الأولوية مباشرة لإجراء الانتخابات البلدية والتشريعية، وكان هناك بحث من أجل إيجاد صيغة لتطوير المنظمة، البعض كان يتحدث عن انتخابات، والبعض الآخر كان يتحدث عن صيغة اتفاق أو توافق، أي "كوتا"، وحركتا "فتح" و"حماس" أبديتا اهتماماً بالطرح الأخير، وبخاصة "حماس".

ويضيف: "حماس" كانت معنية جداً بالكوتا، وبعد انتخابات المجلس التشريعي كانت تدعو لتقاسم السلطة بينها وبين "فتح"، وتقاسم منظمة التحرير أيضاً، لذلك كانت تطالب بحوار ثنائي بينها وبين "فتح" ولا تريد حواراً وطنياً شاملاً.

ويتابع: يريدون البدء بتقاسم المنظمة، وثم تفعيل اتفاق مكة الذي كانت فيه محاصصة وتقاسم للسلطة، واستكمال اتفاق مكة من أجل تقاسم الأمن وصولاً لتقاسم القضاء.

المنظمة بعد السلطة: تنازع الصلاحيات.

ويدلل رأفت على ما سبق بقوله: هذه تصريحات قيادات "حماس" في الداخل والخارج، جميعهم من خالد مشعل، أسامة حمدان، محمود الزهار، إسماعيل هنية، طالبوا بحوار ثنائي مع "فتح"، وأكدوا على ذلك في اتصالاتهم مع وساطات وجهات عربية مختلفة.

لكن برهوم ينفي ما سبق، مؤكداً أن "حماس لا تبحث عن حصة في المنظمة، بل تريدها أن تكون الوعاء الأشمل للفصائل الفلسطينية، ومن يقول أنها تبحث عن حصة يريد تشويه صورة "حماس" ومواقفها".

ويعتبر العالول أن جميع تخوفات وتحليلات قوى اليسار ليس لها أساس من الصحة، قائلاً: هذا الكلام مردود على الجميع، لأن الرئيس محمود عباس أطلق مبادرة حوار وطني شامل وليس حواراً ثنائياً بين "فتح" و"حماس"، والدليل أن وفد "فتح" حين ذهب إلى غزة لم يقم بحوار مع حركة "حماس"، لأن الحوار الثنائي مرفوض، وثانياً، وهو الأهم، لم يتم تخصيص وفد من "فتح" لمتابعة الحوار، وإنما جرى تشكيل لجنة متابعة منبثقة عن منظمة التحرير.

آليات ورؤى الإصلاح

تعددت آليات الإصلاح كما يراها كل فصيل، وإن كانت الآلية التي تطرح بقوة أكبر وتحظى بدعم واضح هي إجراء انتخابات على أساس التمثيل النسبي للمجلس الوطني، بينما هناك أكثر من رأي يحاجج بعدم جدوى الانتخابات داخلياً وخارجياً بسبب الصعوبات الكبيرة التي تحول دون تنفيذها.

ويقول رأفت: هناك توافق بين كل فصائل منظمة التحرير، وقرار من المجلس المركزي للمنظمة، بأن يتم إجراء انتخابات لعضوية المجلس الوطني داخل الوطن، وفي الشتات، حيث ما أمكن ذلك، على قاعدة التمثيل النسبي الكامل.

ويستدرك قائلاً: إذا تم التوافق عبر حوار وطني شامل على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة، يجب أن يتم ذلك بالتزامن مع انتخاب عضوية المجلس الوطني على الأراضي الفلسطينية، وفي الخارج، وتحديداً في سورية ولبنان، إذا وافق البلدان على إجرائها على أرضهما.

ويضيف: يمكن أن يتم التوافق على كيفية تمثيل الفلسطينيين في الأردن، وموضوع الجاليات في الخارج التي ستنتخب قياداتها ومن يمثلها هناك.

ويرى رأفت أنه "يمكن الاستعانة بالأمم المتحدة لمراقبة إجراء هذه الانتخابات في الشتات، أما بالنسبة للأراضي الفلسطينية، فستكون هناك رقابة دولية وعربية ومحلية لضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية والتشريعية وللمجلس الوطني".

وحول قابلية هذه الرؤية للتنفيذ، يقول: إذا تم التوافق الوطني على إنهاء الانقسام، ستصبح قابلة للتنفيذ خلال الأشهر القليلة القادمة.

وأكد أن "إنجاح كل ما سبق مرهون بإرادة وقرار سياسي من حركة "حماس"، لتنفيذ بنود المبادرة اليمنية، وليس الحوار حول بنود هذه المبادرة، لأن حركة "حماس" إذا دخلت في حوار حول كل بند، سنحتاج إلى سنوات للتوافق، أما إذا نفذت الحركة المبادرة اليمنية خلال وقت قصير، فسيتم إصلاح المنظمة، لأن هذا الأمر يندرج في جوهر المبادرة اليمنية".

ويلخص رأفت رؤية "فدا" قائلاً: الخيار الأول هو انتخاب المجلس الوطني، لكن إذا تعذرت الانتخابات، فنحن مع أن ينعقد المجلس المركزي ويعبئ الشواغر الناقصة في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وهي أربعة، وفي الوقت نفسه نتابع التحضير لعقد المجلس الوطني، بالتوافق مع بقية الفصائل، تمهيداً لإجراء انتخابات وتشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام الجاري إذا لم يتم إنهاء الانقسام الداخلي.

ويؤكد "أبو ليلى" أنه "لا يمكن الحديث عن إصلاح المنظمة بالتعيين والصفقات التوافقية بين الفصائل. فهذه الطريقة أثبتت عقمها في السابق، وهي الآن أكثر عقماً لأن الأزمة أكثر عمقاً بسبب الصراع الداخلي المحتدم بين حركتي "فتح" و"حماس" على السلطة والتمثيل".

وذهب إلى القول إن "إصلاح المنظمة ممكن فقط من خلال الأساليب الديمقراطية، وأهمها انتخاب مجلس وطني جديد، وفق التمثيل النسبي الكامل، ووفقاً لما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني"، لافتاً إلى "هذا هو السبب الفعلي للتعطيل والمماطلة".

ومع ذلك، لا يختلف ما يطرحه المتحدث باسم "حماس" عما سبق، حيث أكد برهوم أن "ما تطلبه حركة "حماس" هو إعادة هيكلة المنظمة على أسس وطنية، بحيث تشمل كل الفصائل الفلسطينية، وتتوافق مع ما نصت عليه وثيقة الاتفاق الوطني واتفاق مكة".

وأضاف: إصلاح المنظمة يجب أن يكون عبر الانتخابات والتمثيل وليس بالتعيين كما هو حاصل الآن، ويجب أن تضم المنظمة حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي".

الحديث عن الانتخابات .. مزايدات!

حتى الآن، يوجد تيار قوي في "فتح" ضد انتخاب مجلس وطني جديد، وعلى الرغم من أن هذا التيار غير رسمي، فإنه مؤثر، ويبرهن على وجهة نظره بقوة، إضافة إلى خصوصية الوضع الفلسطيني التي تأخذ طابعاً إشكالياً، وتحديداً في الشتات، بطريقة تدعم رأي هذا التيار.

وأكد العالول على أن "هناك آليات غير موضوعية، لكنها مسوقة إعلامياً لإصلاح المنظمة مثل الانتخابات".

وقال: حين يتم الحديث عن آليات إعادة بناء منظمة التحرير من خلال الانتخابات، فهذا طرح غير عملي، ولا يمكن التعاطي معه، لأنه مجرد مزايدات، وإلا فليقنعنا أصحاب هذا الرأي كيف يمكن أن نجري انتخابات في كل بقاع الشتات حيث يعيش الفلسطينيون؟

وبحسب العالول، فإن "الحديث عن الانتخابات هو غير عملي، وشكل من أشكال المزايدات الكلامية الفارغة من أي محتوى حقيقي".

وتساءل: ما هي الصيغة التي يمكن وفقها إجراء الانتخابات في دول مثل الأردن ولبنان وسورية، حيث يقطنها ملايين الفلسطينيين، حتى هنا في الأراضي الفلسطينية نقف عاجزين أمام إجراء انتخابات تشريعية بسبب حالة الانقسام الداخلي.

أما الآليات الموضوعية من وجهة نظره، فتتلخص في "إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية ليس بالأشخاص أنفسهم، وإنما على الأسس نفسها".

ونوه إلى أن "هذا الطرح خدم النضال الفلسطيني طوال السنوات الماضية، لأنه بذلك سيجري تمثيل مواقع الفلسطينيين في الشتات كافة، حيث سيختارون ممثليهم من الشخصيات البارزة فكرياً وسياسياً وعملياً، وهذه صيغة عملية، إضافة إلى إجراء الانتخابات حيثما أمكن ذلك".

وينفي العالول أنه مع خيار المحاصصة في المنظمة، مؤكداً أنه "يجب الابتعاد عنها، لأن تطبيقها كان جزءاً من حالة التردي التي سادت طوال الفترة الماضية"، في حين أن "المصلحة الوطنية يجب أن تكون أعلى من أية مصالح تنظيمية لحركتي "فتح" وحماس".

ويمتلك قدوره فارس، أحد القيادات الشابة في "فتح"، رأياً قد يبدو مختلفاً بعض الشيء، حيث يقول: المنظمة لها طبيعة "ائتلافية"، أي تنضوي تحتها أفكار وقوى وطنية وسياسية متنوعة للشعب الفلسطيني، البعض يرى في "الائتلافية" محاصصة، وهذا صحيح، لأن الصيغ الائتلافية هي محاصصة،

لكن ليست اعتباطية، بل تأتي بناء على حجم كل حركة أو تنظيم في الساحة السياسية".

ويضيف: التمثيل النسبي يعكس حضور كل قوة سياسية في الشعب الفلسطيني، وهذا لا يعتبر محاصصة، بل جاء بناء على صيغ تعكس تأثير كل تنظيم في الرأي العام الفلسطيني، وقوى اليسار لا تزال تبحث عن صيغة محاصصة متساوية، وهذا لا يعكس ميزان القوى داخل الساحة الفلسطينية.

وعلى الرغم من كل ما سبق، يؤكد فارس أن "المحاصصة يجب أن تأتي عن طريق الانتخابات، بحيث لا يطعن بها".

إمكانية إجراء انتخابات للمجلس الوطني

بعد أن اختلف السياسيون حول مدى واقعية إجراء انتخابات للمجلس الوطني، يبقى للخبير في شؤون الانتخابات د. طالب عوض رأي آخر بعيد عن المصالح والمماحكات السياسية، ومبني على معطيات الواقع، حسب تعبيره.

ويرى عوض أن إمكانية إجراء انتخابات للمجلس الوطني خارج فلسطين، غير واقعية، لافتاً إلى أن "هناك إشكالية تبدو مستحيلة في إشراك الفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن وسورية ولبنان في انتخابات المجلس الوطني".

ويشكل فلسطينيو الشتات ما بين ٧٠ و٧٥٪ من إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني.

وقال عوض: في الأردن تبدو الإشكالية الأكبر، على الرغم من أن عدد الفلسطينيين هناك يتجاوز ٣ ملايين ونصف المليون، لأن الفلسطينيين هناك يعتبرون مواطنين أردنيين يعيشون تحت سيادة أردنية.

أما بالنسبة لسورية ولبنان، فالأمر لا يقل صعوبة، حسب رأي عوض، "ففي سورية لا يمكن إجراء انتخابات ديمقراطية في ظل دولة لا تؤمن شروط النزاهة العادية للانتخابات، والأمر لا يختلف كثيراً في لبنان، فهناك صعوبة في تسجيل الفلسطينيين والإجراءات المتبعة هناك بحقهم، إضافة إلى صعوبة إجرائها في دول الخليج".

ويعتبر عوض أن "إمكانية إشراك الفلسطينيين في دول أميركا اللاتينية وأوروبا أسهل ومنطقية أكثر، كونهم موجودين كجاليات، وهناك إمكانية لتنظيم الانتخابات في السفارات الفلسطينية الموجودة هناك".

هل تريد "فتح" إصلاح المنظمة؟

لكن السؤال الذي يطرحه كثيرون هو: هل هناك مصلحة لحركة "فتح" في إصلاح منظمة التحرير، ما يعني أن "حماس" –إن نجحت مبادرة الحوار– ستكون هناك، لاسيما أن وضع "فتح" الداخلي في أسوأ حالاته منذ سنوات.

حول ذلك، يقول رأفت: حركة "فتح" في اجتماعات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي للمنظمة تقف مع إجراء انتخابات لعضوية المجلس الوطني، ولكن في الفترة الأخيرة اتخذت اللجنة التنفيذية قراراً بعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير، حتى يقوم بتعبئة الشواغر في اللجنة التنفيذية لانتخاب بدلاء عن الذين توفوا، وهم أربعة أعضاء، لكن –للأسف– الذي عطل عقد المجلس المركزي كان حركة "فتح" وليس غيرها من الفصائل، لأنه حتى الآن هناك نقاش من سيكون من حركة "فتح" في اللجنة التنفيذية للمنظمة؟!

ويعلق فارس على ذلك قائلاً: ربما لدينا مواطن ضعف وقصور في "فتح"، لكن لا ينبغي أن تتهم الحركة بالقصور وحدها، فلماذا تغيبت الفصائل؛ سواء من داخل المنظمة أم من خارجها عن تقديم مبادرات لإصلاح المنظمة؟ لماذا وقفت كل هذه الفصائل تنتظر وتلوم "فتح"؟ إذا كانت هذه القوى معنية بالإصلاح، فلماذا لم تقم بأية خطوة، أم هل إصلاح المنظمة يبدأ من "فتح"؟

ويضيف: من المهم أن يبدأ الإصلاح داخل "فتح"، لأنها حركة مؤثرة في الشارع الفلسطيني، وإصلاحها بات ضرورة وطنية ملحة، لكن هذا لا يعني ربط الحالة الفلسطينية بما يجري داخل "فتح"، لأن منظمة التحرير لا تتضمن حركة "فتح" وحدها، ويمكن اتخاذ إجراءات كثيرة في المنظمة من دون انتظار حدوث تحولات استثنائية في "فتح".

هيكلية منظمة التحرير
(حسب أحدث معلومات متاحة)

١. المجلس الوطني الفلسطيني: هو أعلى سلطة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية وفي الشتات، وهو مكون حالياً من ٧٠٠ عضو، يعقد اجتماعاته في دورات، وآخر دورة له كانت في العام ١٩٩٦، وينوب عنه حسب قانون منظمة التحرير المجلس المركزي.

والمجلس الوطني جرى تشكيله منذ البداية، عبر الانتقاء والتعيين لشخصيات وطنية وقيادية وممثلي النقابات والاتحادات الفلسطينية، ولم يخضع أعضاؤه لأي انتخابات.

* أعضاء المجلس التشريعي يعتبرون تلقائياً أعضاء في المجلس الوطني حسب قانون الانتخابات رقم ١٣ للعام ١٩٩٥.

٢. المجلس المركزي: يتكون من ١٢٨ عضواً، يجري انتخابهم من المجلس الوطني، وبعض أعضائه هم أعضاء في اللجنة التنفيذية. المجلس المركزي ينوب عن المجلس الوطني، وآخر اجتماع له كان في تموز ٢٠٠٧. أعضاؤه هم ممثلون عن الفصائل الفلسطينية والمستقلين، وحركة "فتح" تمثل الأغلبية فيه.

٣. اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير: وهي أعلى قيادة للشعب الفلسطيني، يتم انتخاب أعضائها رسمياً من المجلس الوطني، ورئيس اللجنة التنفيذية هو ذاته رئيس منظمة التحرير، وأيضاً رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

٤. دوائر منظمة التحرير: توجد ١٢ دائرة تابعة لمنظمة التحرير، هي: السياسية، العسكرية، الصندوق القومي الفلسطيني، شؤون الوطن المحتل، التربية والتعليم العالي، العلاقات القومية، الإعلام والثقافة، التنظيم الشعبي، الشؤون الاجتماعية، الشؤون الإدارية، شؤون المفاوضات، دائرة شؤون اللاجئين.

الإصلاح حسب وثيقة الأسرى

* نص إصلاح منظمة التحرير كما جاء في وثيقة الأسرى الصادرة في أيار العام ٢٠٠٦:

البند الثاني: الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار العام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" إليها، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية، ولتكريس حقيقة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي، وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في مختلف الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية. وإن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام ٢٠٠٦، بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، على أساس نسبي في التمثيل والحضور والفاعلية النضالية والسياسية والاجتماعية والجماهيرية والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً وطنياً جامعاً للفلسطينيين في الوطن والمنافي، ومرجعية سياسية عليا.

على الرغم من مرور ١٥ عاماً على بدء المفاوضات الثنائية

انقسام فلسطيني بشأن جدوى المفاوضات والخيارات البديلة ومخاوف من قبول إعلان مبادئ جديد

كتب منتصر حمدان:

هل مرور أكثر من ١٥ عاماً على المفاوضات الثنائية بين الجانبين الفلسطيني – والإسرائيلي، دون الوصول إلى نتائج يعتبر مدة كافية للحكم على هذه المفاوضات بالفشل؟ وهل سيدفع ذلك الطرف المتضرر منها إلى اتخاذ خطوات عملية لتغيير قواعد التفاوض غير المجدية؟ وفي حال استمرار المفاوضات على صورتها الحالية في ظل الاختلال المتزايد في موازين القوى، ما هي النتائج المتوقعة منها؟

هذا جزء من الأسئلة المتداولة في أوساط غالبية الفلسطينيين، وتحديداً في النخب السياسية والأكاديمية، وسط استمرار حالة التباين في المواقف، فالمسؤولون الرسميون والمشاركون في المفاوضات السياسية يرون ضرورة قصوى لمواصلة المفاوضات وقطع الطريق على أية محاولات إسرائيلية ترمي إلى التهرب منها بذريعة تخلي الجانب الفلسطيني عنها، في حين ترى أوساط سياسية وشخصيات أكاديمية أن الوقت حان للمراجعة والتقييم لهذه العملية السياسية، وبخاصة أن ما يجري على الأرض يكشف بوضوح الطريقة الإسرائيلية "الاستخدامية" لهذه المفاوضات، بما يساهم في تسريع تنفيذ مخططاتها الاستيطانية من جانب، وحشر الفلسطينيين في خيارات محدودة بسقف يرسمه الاحتلال وأجهزته بعيداً عن المرجعية التي أطلقت على أساسها عملية السلام، والمتمثلة بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومع إدراك غالبية الفلسطينيين أن إسرائيل لا تلتزم بتلك المرجعيات وتخرق الاتفاقيات المبرمة، فإن حالة من الغموض بدأت تحوم حول طبيعة الموقف الفلسطيني الرسمي بشأن هذه المرجعيات، وهل يمكن لطاقم المفاوضات والقيادة الفلسطينية القبول بأقل مما ضمنته قرارات الشرعية الدولية؟ وهل من جدوى بالاستمرار في النهج التفاوضي الثنائي دون أن يكون هناك طرف ثالث لديه القدرة والجدية لفرض إرادته وحكمه لإنجاز التسوية؟

وعلى الرغم من مرور أكثر من ١٥ عاماً على البدء الرسمي للمفاوضات السياسية الثنائية بين الجانبين (الفلسطيني–الإسرائيلي)، وما ترتب عليها من تباين في المواقف الفلسطينية إزاء هذه العملية، فإن الخلاف الفلسطيني–الفلسطيني ما زال قائماً في حالة تشبه "طحن الهواء". فالمؤيدون يدافعون عن وجهة نظرهم بشأن أهمية مواصلة هذه المسيرة التفاوضية، لأن الاستمرار فيها "أفضل من وقفها"، في حين يرى المعارضون أن هذه العملية التي جرى التعويل عليها استنفدت ذاتها، ولم تفضِ إلى النتائج المرجوة، بل على العكس ساعدت إسرائيل في تكثيف جهودها باتجاه تحقيق أهدافها تحت يافطة عملية السلام.

وفي الوقت الذي يتسلح فيه كل طرف بمواقفه ومبرراته في الدفاع أو مهاجمة النهج التفاوضي، فإن الحقيقة الماثلة تؤشر إلى أن الطرفين لم يقيّما مواقفهما بشكل جدي بشأن هذه المفاوضات من أجل الوصول إلى موقف موحد تكاملي، لاسيما أن الحديث يدور عن شعب بأكمله يعيش تحت الاحتلال؛ سواء المعارضين أم المؤيدين لهذه العملية، ما يجعلهما يظهران أمام الجمهور بوصفهما أضعف من أن يعول عليهما لإدارة الشؤون الفلسطينية الداخلية. وأكثر ما يدلل على ذلك هو تصريحات العديد من قادة الاحتلال، بمن فيهم مسؤولون شاركوا في إطلاق عملية السلام؛ أمثال الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، الذي لا يتردد في وصف الشركاء القدماء في عملية السلام بأنهم أصحاب سلطة ضعيفة، ولا يمكن التعويل عليهم في إنجاز اتفاق سياسي قبل نهاية العام.

ويأتي ذلك في وقت يدور فيه الحديث عن إمكانية التوصل إلى ورقة "إعلان مبادئ" جديدة مع نهاية العام الجاري، وسط مؤشرات حول إمكانية قبول الجانب الفلسطيني لمثل هذا الإعلان إذا استجاب لبعض المطالب، مثل أن يكون ذلك في إطار مؤتمر دولي للسلام، بمشاركة الأطراف كافة، وأن يكون هذا الإعلان مكتوباً ويحظى بإجماع دولي وضمان دعم تحقيقه بصورة مغايرة لتجربة عملية السلام التي وصفها أحد كبار المسؤولين البريطانيين بأنها كانت عملية فاشلة، ولم تفضِ إلى النتائج المرسومة لها.

وتنظر غالبية القيادات السياسية المؤيدة لاستمرار نهج المفاوضات الراهن، إلى هذه العملية على أنها "الساحة" التي يمكن فيها تحقيق نتائج سياسية تحظى بالقبول الدولي، وأنه لا يمكن التراجع عنها كونها تحظى بموافقة وإجماع عالميين.

قريع: اتفاق أو كارثة سياسية

من جانبه، يؤكد رئيس الطاقم الفلسطيني لمفاوضات الوضع النهائي، أحمد قريع، أن "المفاوضات خيار مستحدث لحل النزاعات بقوة المنطق بدلاً من منطق القوة"، موضحاً أن "عملية المفاوضات بدلالاتها الغامضة، مثيرة للشك والارتياب سلفاً، وباعثة على القلق والاحتراز تلقائياً".

وقال قريع، في مداخلة مطولة قدمها في المؤتمر الثاني لمركز "بدائل" الذي عقد في رام الله، أن "هذه الاجتماعات الجارية حيناً على مستوى ثنائي بين رئيسي الوفدين، وأحياناً على مستوى مقلّص يضم عدداً محدوداً من المفاوضين من كلا الجانبين، بدأت كما تبدأ كل مفاوضات صعبة طويلة ومعقدة، بتحديد إطار العمل وتحديد جوانبه الفنية المتعلقة بقواعد سير الاجتماعات، ثم مضت نحو تحديد جدول الأعمال، وتوضيح المفاهيم، وتواصلت بعدئذ من خلال عرض مواقف استهلالية، والحصول على استيضاحات مختلفة، والقيام بمحاولات لسبر غور المواقف المتبادلة".

وأوضح أن الأسس الموجهة لهذه المفاوضات، تتمثل في أن "كل موضوعات الحل الدائم وقضاياه الرئيسية مدرجة، دون استثناء، على مائدة المفاوضات، بما في ذلك القدس، واللاجئون، والحدود، والاستيطان، والأمن، والمياه، وغيرها، وأن الاتفاق الذي نسعى إليه هو الاتفاق على كل القضايا دون تأجيل أيٍّ منها. كما أن ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية تشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس، وغور الأردن، والبحر الميت، والمناطق الحرام، وقطاع غزة، على الرغم من واقعة الانفصال

الراهنة، وأن مصير الضفة الغربية والقدس لن يتقرر بمعزل عن مصير القطاع، وأن الجدول الأمني لهذه المفاوضات كهدف هو نهاية العام الجاري كما تحدد في إعلان أنابوليس، كما أن المفاوضات ستبقى بعيدة عن التداول الإعلامي، من أجل الحفاظ على استمراريتها وضمان سبل نجاحها، بعيداً عن المزايدات المتوقعة من هنا وهناك".

وذكر أن الجانب الفلسطيني عمل على إضافة عدد من البنود على تلك الأسس، "منها أن أي اتفاق محتمل سوف نعرضه على الشعب الفلسطيني في إطار استفتاء عام، قبل أن يتم اعتماده بشكل نهائي، وأن ما كان مرفوضاً لنا في كامب ديفيد لن يكون مقبولاً لنا الآن، على الرغم من كل ما استجد من متغيرات على الأرض، كما أن الجانب الفلسطيني لن يقبل حتى مجرد النقاش حول الدولة ذات الحدود المؤقتة، فهي مرفوضة تماماً، وأن الاستيطان علاوة على أنه غير شرعي ومرفوض من قبلنا فهو عقبة في طريق المفاوضات، لذلك يجب التوقف عن كل نشاط استيطاني في الضفة الغربية والقدس، بما في ذلك النمو الطبيعي، وأن الانقسام الداخلي الفلسطيني بين الضفة والقطاع، شأن ذاتي نعالجه بأنفسنا، لا يشكل قيداً على قرارنا بما لا يخل بالثوابت الوطنية وبرامج الإجماع الوطني".

ويرى قريع أنه "إذا انقضت هذه السنة دون التوصل إلى الاتفاق المنشود، ستكون هناك كارثة سياسية تحل بنا مباشرة، وبخاصة أنها السنة الأخيرة لولاية الرئيس جورج بوش، كما أنه إذا مر مزيد من الوقت المحدود المتبقي لنا، وظل الوضع على ما هو عليه، فربما يكون ذلك مبرراً كافياً كي تتقدم الإدارة الأميركية بورقة تفاجئنا، أو مشروع تسوية غير ملائم لنا، ولا نستطيع رفضه، وأنه إذا لم نتمكن من الوصول إلى اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية الحالية، على عيوبها المدركة سلفاً، فإن من شبه المستحيل التوصل إلى ذلك مع حكومة إسرائيلية مقبلة، من المرجح أن يشكلها، حسب استطلاعات الرأي، الليكود مع الأحزاب اليمينية المتطرفة".

وأكد أنه مع استمرار تعمق مظاهر الانقسام الداخلي كافة، "قد يتحول الانقلاب العسكري في غزة إلى حقيقة سياسية، وبخاصة إذا توصلت "حماس" إلى تفاهمات مع الجانب الإسرائيلي، ونالت بعض المصادقة العربية والدولية الواقعية على دويلة غزة، الأمر الذي من شأنه تقويض الموقف التفاوضي الفلسطيني، وإفشال العملية من أساسها، وطعن القضية الوطنية في الصميم، كما أنه إذا وقعت حرب إقليمية خلال فترة ما تبقى من هذه السنة، كما يتوقع البعض، واختلطت الأوراق والأجندات والحسابات، وتغيرت الأولويات والرهانات والحقائق على الأرض، فقد تتراجع درجة الاهتمامات الدولية والإقليمية بعملية السلام، لصالح الاهتمام بمستجدات قد تكون غير مواتية لنا، ولو كان ذلك على المدى القصير".

وشدد على أهمية السعي "لاستكشاف حقيقة الموقف الإسرائيلي، واستيضاح أقصى حدود الممكنات التفاوضية غير المعلنة لديهم حيال القضايا الرئيسية، وذلك قبل حدوث أي متغيرات داخلية إسرائيلية محتملة، قد توقف هذا المسار مرة أخرى، أو قد تعيدنا إلى نقطة البداية التفاوضية من جديد".

وسعى قريع إلى طمأنة الفلسطينيين بالقول "أستطيع القول بكل ثقة إن الجانب الفلسطيني يمتلك وعياً وتجربة شخصية، وخبرة متراكمة في منهجية التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، وفي إدارة عملية تفاوض جادة، استناداً إلى الاشتباك المباشر والطويل مع قيادات ومع أطقم مفاوضات إسرائيلية متعاقبة، كما أنه ليس في السياسة شيء اسمه المستحيل، ولا يوجد في آفاقها ما يسمى بالفرصة الأخيرة، ولا تقوم مبادئها على أساس المعادلة الصفرية، ولا تجري سياقاتها بمعزل عن الحلول الوسط".

وأضاف: إن كل التخوفات الرائجة على مشروعيتها، وكل محاولة لحرق المراحل على بؤسها، قد تفضي إلى معالجات تستبطن في العادة ثقة ضعيفة بالذات، وتؤدي إلى كشف بعض الأوراق إن لم أقل حرقها، ناهيك عن احتمال حدوث تسريبات تؤذي المفاوضين والعملية التفاوضية، بل وقد تخرجها عن مجراها الحقيقي.

واعتبر أن "أثمن المكاسب التي حققتها هذه المفاوضات منذ انطلاقها، قد تمثلت في توفير فرصة، كنا قد افتقدناها منذ مفاوضات طابا العام ٢٠٠٠، وأعيد الاعتراف بنا كشريك معترف به في عملية صنع السلام".

عمرو: العيب ليس في التفاوض بل بالتنازل

وقال سفير فلسطين لدى القاهرة، والمستشار الإعلامي السابق للرئيس محمود عباس، نبيل عمرو: إن تجميد الحركة السياسية يضر بنا، ويمكن أن نخسر تأييد العالم وحيوية قضيتنا الوطنية، مؤكداً في الوقت ذاته أنه "في الوقت الذي تطالب فيه إسرائيل بأن تعطي بالسياسة فإنها تحاول أن تأخذ بالعمل العسكري".

وأضاف: إسرائيل تدرك أنها على مائدة المفاوضات مرشحة لأن تدفع، وفي ميدان القتال مرشحة أن تأخذ، بحكم حالة عدم توازن القوى. إذن، ليس من مصلحتها أن ينقل الملف من الحسم الأمني والعسكري إلى الحسم السياسي.

ويسعى عمرو إلى تبرير الموقف الداعم لاستمرار المفاوضات السياسية من خلال قوله "لا يجوز التعامل مع كل ما تريده إسرائيل بأنه قضاء وقدر، ويجب أن يكون الأمر واضحاً بأننا لا نعمل تحت سقف أن ما تريده إسرائيل يحدث"، مدللاً على ذلك بالقول "لو أننا نتعامل بهذه الطريقة لكنا انتهينا منذ زمن، وأكثر من يعارض ويواجه إسرائيل هي السلطة الفلسطينية".

ونوه إلى أن "إسرائيل حاولت تأجيل قضية القدس لوقت آخر، وتأجيل قضية اللاجئين لوقت آخر، وحاولت أن تضع أولويات تناسب المزاج الإسرائيلي"، موضحاً أن الجانب الفلسطيني رفض التعامل مع ذلك كله.

وشدد عمرو على أن الموقف الفلسطيني رافض لأي تأجيل أو إلغاء لأي بند من بنود مفاوضات الوضع النهائي، موضحاً أن "المفاوضات جارية وليس من المستحب تقييم المفاوضات في ضوء النتائج السريعة لها، أو من خلال التصريحات الإعلامية".

وقال: ليس عيباً أن تتفاوض، ولكن العيب أن تقدم تنازلات، ونرى أن المفاوضات هي خطوة نحو إنهاء الاحتلال، وبخاصة أن العديد من الأطراف والدول تسعى للدخول في مفاوضات مع إسرائيل.

وعلى الرغم من حديث عمرو عن المفاوضات السياسية وأهمية التمسك بها كخيار، فإنه يرى ضرورة الاستعداد الفلسطيني لاحتمال فشل هذه العملية، وقال: إذا لم نكن مستعدين لهذه الإمكانية، فإن هناك مخاطر أن تتحول فلسطين إلى مرتع لكل من هب ودب، في حين تقوم إسرائيل بملء الفراغات، وما لا تستطيع إسرائيل ملأه، فإن أطرافاً عديدة ستقوم بذلك بدلاً منها، وما أنجزناه كفلسطينيين من توحيد الهوية السياسية على الأقل، سيكون معرضاً لخطر التبدد.

عبد ربه: فشل التسوية لا يعني الانتحار السياسي

من ناحيته، أكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبد ربه، أن الجانب الإسرائيلي قدم أكثر من صيغة مختلفة لخرائط محتملة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية خلال المفاوضات بين الجانبين، مشدداً على أن تلك الصيغ التي عرضت أكثر من مرة من قبل الإسرائيليين "لا تحتوي على التزام واضح

بحدود العام ١٩٦٧، ولا تحتوي على مدينة القدس المحتلة، مؤكداً أن العقبة الحقيقية في التوصل للتسوية السياسية تكمن في عدم وجود قرار إستراتيجي إسرائيلي بالوصول إلى تسوية سياسية وفق أسس يمكن لها الحياة والاستمرار". وأكد أن الجانب الفلسطيني "يسعى للوصول إلى تسوية سياسية تستند إلى الأسس التي وردت في مبادرة السلام العربية، والتي تتضمنها خارطة الطريق إلى حد بعيد".

وحول طبيعة الخيارات أمام القيادة الفلسطينية إزاء هذا الوضع، أكد عبد ربه "إن شعارنا الرئيس هو الصمود، ونحن نمارس الصمود السياسي في وجه كل الضغوط وكل الطروحات (الإسرائيلية) التي تريد منا أن ننزل بسقف مطالبنا الوطنية إلى أدنى مما قررته لنا الشرعية الدولية والشرعية العربية"، مشدداً على أن "الجانب الفلسطيني سوف يتمسك بالحد الأدنى في برنامج الصمود السياسي الوطني".

وأضاف: هناك خيارات يتجاهلها الآخرون، ويعتقدون أن البديل عن فشل التسوية هو الاستسلام أو اللجوء إلى الانتحار السياسي بأن نرتد إلى مواقف متطرفة كنا نتبناها سابقاً، وكان مفعولها الوحيد هو عزل القضية الفلسطينية عن العالم، بما في ذلك العالم العربي.

وتابع: لذلك، إذا فشلنا فذلك لا يعني الارتداد إلى الشعارات اللاهبة والمتطرفة التي ترضينا نحن كفلسطينيين من الناحية النفسية، ولا تقود إلى أي تغير على الإطلاق سوى المزيد من الحصار السياسي لنا.

وقال: هذه الوصفات جربناها في الماضي ودفعنا ثمناً غالياً من الناحية السياسية، مؤكداً أن "الصمود ليس شعاراً أو خطبة رنانة تقدم في صلاة يوم الجمعة، أو تسليح بضع مئات أو حتى الآلاف من الشبان وإشباعهم بالشعارات اللاهبة في وقت تتدهور فيه الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية، وتعريض الشعب للمجاعة كما يحدث في غزة حالياً، على حد تعبيره.

القدوة: إستراتيجية بديلة

بدوره، يؤكد وزير الشؤون الخارجية السابق د. ناصر القدرة، في رؤية بعنوان "نحو إستراتيجية تفاوضية بديلة" قدمها خلال المؤتمر الثاني لمركز "بدائل"، أن "أية إستراتيجية تفاوضية ناجحة تتطلب، تحديد موقف واضح من بديل المفاوضات، أي المقاومة. وهو أمر غير متوفر فلسطينياً الآن، حيث هناك مواقف عدة، وهي التمسك بالمقاومة وممارسة العمل العسكري (وربما حتى الاعتقاد بإمكانية الجمع بينها وبين المفاوضات)، وبالمقابل رفض المقاومة (وربما حتى نبذها)، وهناك موقف ثالث هو الصحيح من وجهة نظري، وهو التمسك بالمقاومة كحق للشعب الفلسطيني من حيث المبدأ، والسعي الجاد لوقف أشكال العنف كافة (وقف متبادل لإطلاق النار)، ومعالجة الجوانب المحلية لهذا الموضوع، مع ممارسة وتشجيع المقاومة الشعبية السلمية".

وبرأي القدوة، فإن المفاوضات الحالية لن تقود إلى تسوية مرضية للشعب الفلسطيني، ومنسجمة مع برنامجنا الوطني خلال العام ٢٠٠٨ لأسباب عدة، بعضها متعلق بالإستراتيجية التفاوضية.

وقال: على الرغم من كل شيء، قد تكون هناك فرصة قادمة تستحق تجربة أخيرة وإستراتيجية تفاوضية جديدة أو بديلة، منوهاً إلى أن عناصر الإستراتيجية التفاوضية البديلة المطلوبة، "يجب أن تستند إلى العمل على تغيير قواعد العملية كما وضعتها الولايات المتحدة، وهي قواعد تم اختراعها خصيصاً في هذه الحالة لتناسب إسرائيل، والعمل على وضع أساس سياسي صحيح من خلال المحافظة على جوهر الصراع وإبرازه دائما، أي الاحتلال الأجنبي والاستعمار الاستيطاني، وتحديد الشكل النهائي للحل باعتباره حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧. المفتاح هنا الجزء الثاني وليس الأول (حدود ١٩٦٧) وهو أيضاً جوهر المبادرة العربية.

وأضاف: يستدعي هذا التخلي عن البدائل التي لا يمكن إلا أن تقوض هذا الموقف المبدئي، مثل خارطة الطريق على سبيل المثال، أو مثل ما ورد في التفاهمات المشتركة لأنابوليس، وموافقة الجانبين على الشكل النهائي للحل قبل الدخول في المفاوضات.

بلعاوي: لاحق العيار لباب الدار!

ويرى عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، حكم بلعاوي، أن الجانب الفلسطيني يريد مفاوضات سياسية حقيقية، لكنه أشار إلى أن "الجانب الفلسطيني اكتشف أن الجانب الإسرائيلي لا يريد الدخول في مفاوضات جدية، وليس ذلك فحسب، وإنما يقومون بالتزوير والتزييف".

وقال بلعاوي "مثلما قبلنا نحن إقامة دولة فلسطينية مجاورة لإسرائيل، فإن على إسرائيل أن تتحول تدريجياً أو حالياً بما يبقيها دولة في المنطقة، وبخاصة أنه لن يكون هناك استقرار ولا أمن لها دون حل القضية الفلسطينية".

وتابع: لدينا مثل شعبي يقول "لاحق العيار لباب الدار"، مؤكداً أن "الجانب الفلسطيني لديه الاستعداد لقبول اتفاق إطار إذا كان له زمن محدد وضمانة بتنفيذه من قبل المجتمع الدولي، وبذلك، فإنه يمكن القبول به"، وقال: دون ذلك، فإنه سيكون مرفوضاً لأن الجانب الفلسطيني دخل المفاوضات من أجل الحل الكامل بين الدولتين المتجاورتين.

الصالحي: المفاوضات أثبتت فشلها

من جانبه، اعتبر الأمين العام لحزب الشعب، والنائب عن كتلة "البديل"، بسام الصالحي، أن "المفاوضات السياسية أثبتت فشلها في تحقيق نتائج ملموسة، وأن المطلوب إعادة القضية الوطنية الفلسطينية إلى وضعها الطبيعي في مجلس الأمن والأمم المتحدة، وبخاصة بعد فشل المساعي كافة لحلها بشكل عام ومنصف، ويضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني".

الجرباوي: الطرف الأضعف يدفع لا يأخذ

وبرأي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت د. علي الجرباوي، فإن "أحد أهم الإشكاليات في هذه المفاوضات أنها تتم بين طرفين متصارعين، دون السماح لأي طرف أو قوى دولية بالتدخل لحسم الخلافات"، موضحاً أن "هذه الإشكالية الحقيقية التي وقع فيها الجانب الفلسطيني عندما قبل بمبدأ التفاوض الثنائي، الأمر الذي يعني خضوع كل عملية المفاوضات لموازين القوى لدى كل طرف، أي أن الفلسطينيين هم الطرف الأضعف، وهو المرشح لأن يدفع بدلاً من أن يأخذ".

دراغمة: المفاوضات توفر غطاء لإسرائيل

وقال عضو المجلس التشريعي عن كتلة الإصلاح والتغيير، أيمن دراغمة، "إن برنامج المفاوضات السياسية مع إسرائيل بات يمثل شريحة ضيقة من المجتمع الفلسطيني في الوقت الذي يحتاج فيه الشعب الفلسطيني إلى برنامج وطني، الأمر الذي يستدعي العمل من أجل إعادة تقييم التجربة السابقة وتشكيل لجنة وطنية عليا للضغط من أجل تغيير هذا البرنامج الذي لم يفض إلى نتائج ملموسة، بل إنه بات يوفر غطاء لإسرائيل للاستمرار في سياساتها الاستيطانية والاستعمارية.

ونوه إلى أن "الحديث عن إمكانية الاتفاق على ورقة عمل سياسية بموافقة الطرفين أو إعلان مبادئ جديد يعني العودة إلى المربع الأول في هذه المفاوضات، ما يعني بشكل قاطع أن إسرائيل سوف تعمل من أجل استثمار ذلك سياسياً وعسكرياً لفرض أجندتها واستكمالها بعد أن عمدت إلى سياسة التملص والتراجع خطوة خطوة عن أية اتفاقيات".

وأضاف دراغمة: الحقيقة أنه لا توجد عملية سلام، وأن المفاوضات الجارية غير منتجة، مشدداً على أن "ما ينقص الفلسطينيين هو إعادة تقييم المرحلة السابقة".

وأكد أهمية "عقد مؤتمر وطني؛ سواء في فلسطين أم خارجها بمشاركة النخب والقيادات السياسية كافة، لتقييم نهج المفاوضات مع إسرائيل، وبخاصة أن هناك أطرافاً من داخل السلطة الوطنية وداخل حركة "فتح" تنتقد هذه العملية"، كما شدد على أهمية إعادة تقييم الموقف العربي من المبادرة العربية للسلام، وبخاصة في ظل عدم تجاوب الجانب الإسرائيلي ورفضه لها.

واعتبر دراغمة أن "التجربة على الأرض تثبت أنه ليس بإمكان طرف فلسطيني وحده إدارة أوضاع الشعب الفلسطيني، ما يعني أن إحدى الخطوات المهمة والضرورية تتمثل في توحيد الموقف الفلسطيني في إطار جامع، يعبر عن هموم الشعب بأكمله، ويدافع عن حقوقه وثوابته الوطنية".

مفاوضات إلى الأبد

بقلم: هاني المصري

لم نعد نسمع من القيادة الفلسطينية والناطقين باسمها ومن الوفد المفاوض، التهديد بالخيارات والبدائل الأخرى الدراماتيكية التي استمعنا إليها لبعض الوقت بعد الزيارة الأخيرة للرئيس محمود عباس "أبو مازن" لواشنطن، التي كانت مخيبة للآمال تماماً.

لم نعد نسمع التهديد بتعليق المفاوضات أو وقفها، بل أصبحنا نسمع أن المفاوضات قدر وخيار محسوم، وأنها ستستمر في كل الأحوال، وأن إسرائيل هي التي تريد وقف المفاوضات (لا أعرف لماذا؟).

لم يترافق تراجع التهديد الفلسطيني بالخيارات والبدائل الأخرى، أو بتعليق المفاوضات، أو وقفها، بحدوث تقدم في المفاوضات أو في الموقفين الأميركي والإسرائيلي، بل ما حدث في الواقع أن معدلات الاستيطان تتزايد بصورة رهيبة، والإدارة الأميركية، خصوصاً بعد خطاب الرئيس جورج بوش في الكنيست، حطمت كل التوقعات حول إمكانية التوصل إلى معاهدة سلام أو حتى اتفاق إطار أو اتفاق رف، لأنه كان في هذا الخطاب صهيونياً أكثر من معظم الصهاينة، وأكد التزامه بعدم الضغط على إسرائيل ودعمها بكل الأشكال.

وعلى الرغم من ذلك، يستمر إيهود أولمرت بالادعاء أن تقدماً قد تم إحرازه في المفاوضات، وأن هناك إمكانية للتوصل لاتفاق أو تفاهمات قبل نهاية هذا العام، لدرجة أنه أبلغ الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بذلك أثناء زيارته الأخيرة. فأولمرت يراهن على التوصل لاتفاق لكي يوظفه للبقاء في الحكم، وليس من أجل تطبيقه. بل إن الشيء الوحيد الممكن تطبيقه هو الحل الإسرائيلي، وأي اتفاق يمكن التوصل إليه، إذا سلمنا جدلاً بأن هناك إمكانية للتوصل إليه، سينسجم مع الحل الإسرائيلي الذي يصبح أمراً واقعاً أكثر وأكثر مع فجر كل يوم جديد.

رداً على هذا التعنت الإسرائيلي المدعوم أميركياً، عاد الفلسطينيون لاستخدام عبارات حول إدانة الاستيطان واعتباره أكبر عقبة في وجه السلام، وأن عملية السلام تحتضر بسبب الاستيطان، وأنه لا يمكن الجمع بين السلام والاستيطان. وأصبح الهدف الفلسطيني الحصول على وثيقة مكتوبة بخصوص ما تم ويتم الاتفاق حوله من قضايا، وبخاصة فيما يتعلق بالحدود، والأمن، ومواصفات الدولة الفلسطينية المرجوة، قبل رحيل حكومة أولمرت المنتظر وانتهاء عهد إدارة بوش.

فالقيادة الفلسطينية، وتحديداً الرئيس "أبو مازن"، تخشى أمرين اثنين: الأول: أن يقوم الرئيس الأميركي في لحظة ما قبل انتهاء رئاسته، ويمكن أن يكون ذلك بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، وقبل تسلم الرئيس الجديد مهام منصبه، بعرض معاهدة سلام أو خطوط عامة لتسوية على الطاولة، ويطلب من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قبولها أو رفضها. طبعاً بوش إذا فعل ذلك، سيكون قد نسق الأمر مع الحكومة الإسرائيلية، وسيكون العرض الأميركي مستجيباً للشروط والأهداف الجوهرية الإسرائيلية.

في هذه الحالة، سيكون "أبو مازن" في وضع صعب جداً، فإذا وافق سيظهر في صورة المتخاذل أمام شعبه، لأن المعاهدة (العرض الأميركي) لا يمكن أن تكون مرضية حتى لأكثر الفلسطينيين اعتدالاً. وإذا رفض سيتم تحميل الجانب الفلسطيني مرة أخرى المسؤولية عن إضاعة فرصة جديدة للسلام، وهذا سيطلق يد إسرائيل أكثر وأكثر لتطبيق مشاريعها التوسعية والعنصرية والاستيطانية ويبعد احتمالات التسوية، وربما يبعد أيضاً المفاوضات إلى إشعار آخر.

ومن أجل تجنب ذلك، حصل الرئيس "أبو مازن" من الرئيس بوش على تعهد بعدم طرح اتفاق غير متفق عليه، سواء أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن، أم أثناء لقائهما في شرم الشيخ.

الثاني: أن لا يتم التوصل إلى معاهدة أو اتفاق من أي نوع أو حتى إعلان حتى لو كان على شاكلة اتفاق رف؛ أي غير قابل للتطبيق الفوري، ما يعني أن العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية والمفاوضات سترمى في بطن المجهول، بحيث لا يمكن التيقن ما إذا كانت المفاوضات ستستأنف أم لا في العام القادم، وفي ظل قيادتين أميركية وإسرائيلية جديدتين، وإذا استؤنفت هل ستبدأ من حيث انتهت أم ستبدأ مرة أخرى من الصفر؟ وتكون إسرائيل قد تقدمت أكثر فأكثر على طريق خلق أمر واقع يجعل الحل الإسرائيلي هو الحل الوحيد الممكن والمطروح عملياً.

إن أكثر ما يؤرق القيادة الفلسطينية هو تكرار ضياع الفرصة التي أوجدتها مباحثات طابا في بداية العام ٢٠٠١، حيث تقدمت المفاوضات ووصلت إلى العمق وطرحت الخرائط والتفاصيل، وكادت أن تجسر الهوة ما بين الموقفين لولا استدعاء رئيس الوزراء حينذاك إيهود باراك المفاوضين الإسرائيليين بعد أن أعلن للجميع أنهم غير مفوضين منه، وبالتالي صب "تنكة" من الماء البارد على الرؤوس الحامية والمتفائلة.

والآن، صرح رئيس طاقم التفاوض الفلسطيني أحمد قريع "أبو علاء" وصائب عريقات بأن المفاوضات وصلت إلى مرحلة طابا وما بعد طابا، ودخلت في مرحلة الخرائط والتفاصيل، وأنها كانت ستصل إلى الاتفاق لو أن حكومة أولمرت باقية وقوية، ولكن الفضائح التي تلاحق أولمرت وتهدد حكومته بالسقوط جعلت، كما صرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، إمكانية التوصل إلى اتفاق قبل نهاية هذا العام تتلاشى أكثر وأكثر، قبل أن يعلن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس أنه لا توجد إمكانية للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

إذاً، الهدف المقدس الذي يحاول المفاوض الفلسطيني تحقيقه قبل نهاية هذا العام تقزم إلى درجة تسجيل ما تم التوصل إليه في وثيقة، حتى تتواصل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بعد مجيء إدارة أميركية جديدة، وحكومة إسرائيلية جديدة، من النقطة التي انتهت إليها، من دون حدوث فراغ تملؤه الأطراف المعادية لعملية السلام والمفاوضات.

في المقابل، تحاجج القيادة الفلسطينية كل من يطالبها بوقف المفاوضات أو تعليقها، بأن هذه المفاوضات أدت إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى الصدارة، وهي التي أدت إلى إنهاء العزلة الدولية ورفع المقاطعة المالية، كما تعتبر المفاوضات أداة الضغط التي يمكن أن تحشد الدعم الأميركي والدولي للضغط على إسرائيل لدفعها للتجاوب مع متطلبات عملية السلام.

وعندما يقال للقيادة الفلسطينية إن القضية الفلسطينية عادت للصدارة وانتهت العزلة الدولية ورفعت المقاطعة المالية، ولكن مقابل ثمن غالٍ جداً، هو القبول بمسار أنابوليس الذي أطلق المفاوضات بلا مرجعية، ما جعلها تستخدم من قبل إسرائيل أسوأ استخدام، ترد على هذا القول بأن وقف المفاوضات لا يؤدي إلى وقف الاستيطان، وإذا كان يفعل ذلك سنوقف المفاوضات فوراً.

إن الفارق بين مفاوضات تستخدم للتغطية على العدوان والاستيطان والجدار وخلق الحقائق على الأرض، وبين سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية من دون مفاوضات، هو فارق جوهري وحاسم، يتعلق بالمسائل التالية:

أولاً: إن استمرار المفاوضات يعطي إيحاء بأن هناك عملية سلام على الرغم من أنها عملية بلا سلام، وهذا من شأنه أولاً أن يبعد المجتمع الدولي ويحيده، ويجعل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية المنحازة كلياً لها تستفرد بالطرف الفلسطيني.

ثانياً: من شأن استمرار هذا الوضع أن يقطع الطريق على الجهود والمبادرات الأخرى العربية والدولية. فالمفاوضات واللقاءات الدورية والمنظمة، والود الذي يتملكها تجعل "القاضي يبدو راضياً" ولا يوجد داعٍ للتدخل.

ثالثاً: هذا الأمر يذكي عوامل الخلاف والفتنة والانقسام داخل البيت الفلسطيني بين المؤيدين لهذه المفاوضات والمعارضين لها، ويساعد على تصوير المعارضين كمتطرفين وإرهابيين، بينما الاحتلال هو الذي يجسد ذروة التطرف والعنصرية والإرهاب.

رابعاً: إن سياسة خلق الحقائق على الأرض تقطع الطريق فعلاً على إمكانية قيام سلام عادل أو متوازن يشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس على الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً على أساس القرار ١٩٤ الذي يتضمن حق العودة والتعويض، وبالتالي تجعل السلام بعيداً جداً عن التحقق بعد الأرض عن السماء!

خامساً: إن عدم وجود مفاوضات يستدعي من الأطراف الدولية والمجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التدخل. وتدخل هذه الأطراف يجعل القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة هي المرجعية التي يتم الاستناد إليها، وستعمل المفاوضات وفقاً لها.

إن البديل موجود، وهو بديل لا يدير الظهر كلياً للمفاوضات، لكنه يضع شروطاً ومتطلبات لها، بحيث تستند أساساً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لا أن تكون سيدة نفسها، بحيث يتحكم بها الطرف القوي المحتل (إسرائيل) بالطرف الضعيف (فلسطين).

فلا يمكن الجمع بين المفاوضات والاستيطان، ولا يمكن أن تكون المفاوضات مثمرة إذا لم يكن هدفها النهائي واضح منذ البداية، وإذا لم يكن هناك دور دولي فعال وضمانات دولية كفيلة بوضع جداول زمنية سريعة وآلية تطبيق ملزمة تضمن إنهاء الاحتلال. فإسرائيل لا تعترف أصلاً بأنها دولة محتلة، وحتى إذا اعترفت بأنها محتلة، فتقصد أنها محتلة للسكان وليس للأرض التي هي جزء من "أرض إسرائيل الكاملة"، وهي تبدي استعداداً للتخلي عن جزء منها من أجل ضمان استمرار دولة إسرائيل كدولة يهودية، وليس كاعتراف بالحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

إن البديل موجود، وهو يتضمن احتفاظ الشعب الفلسطيني بحقه في المقاومة بأشكالها المعترف بها في القانون الدولي كافة، على أن يمارس أشكال المقاومة المناسبة في كل مرحلة وفقاً لضرورات المرحلة واحتياجاتها، وخدمة للمصلحة الفلسطينية والأهداف الوطنية والبرنامج الفلسطيني.

دون مقاومة، لا يمكن أن يفاوض المفاوض من موقع قوة. ودون مقاومة، لا يمكن أن تشعر إسرائيل أنها يمكن أن تخسر من احتلالها أكثر مما تربح. ودون مقاومة، لا يمكن توحيد الفلسطينيين، ولا حشد العرب والأحرار في العالم كله وراءهم ودعماً لقضيتهم العادلة. فالمقاومة توحد، والمفاوضات العبثية تفرق.

إن القيادة الفلسطينية، ومعها كل فريق المفاوضات، اعتمدت المفاوضات كخيار وحيد، وهذا أدى إلى إفشال المفاوضات قبل أن تبدأ. فالخيار الوحيد لهذه السياسة هو الفشل المؤكد، لأن عدوك وخصمك لا يمكن أن يأخذاك على محمل الجد إذا اقتنعا أنه لا يوجد لديك خيار آخر. ففي هذه الحالة ما ترفضه الآن يمكن أن تقبله غداً ... وهكذا دواليك. ونظرا لأن هذا الفريق بات يخشى من فشل المفاوضات بالقدر نفسه الذي يخشى من نجاحها، فإنه يستبق كلا الأمرين بتخفيض التوقعات من المفاوضات عبر الحديث عن الحاجة إلى معجزة لكي تتوصل إلى اتفاق قبل نهاية هذا العام (أبو علاء)، وأن تحقيق هذا الهدف مستحيل (سلام فياض). فأي فشل لا بد أن يتحمل ثمنه طرف، ويحتاج إلى كبش فداء، والكل يحاول أن ينأى بنفسه حتى لا يتحمل الثمن.

لذلك، بات البعض يلجأ للتهويل بالترويج أن البديل عن المفاوضات هو انهيار السلطة والعودة إلى المقاومة المسلحة وبرنامج التحرير الكامل، لأنه يؤمن بأن البديل عن المفاوضات المزيد من المفاوضات، فالمفاوضات تناسب الوضع الحالي، وتعطيه إمكانية الاستمرارية، في حين المطلوب فلسطينياً أن يتحرك الوضع الحالي نحو إنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والعودة والاستقلال.

ينقل تأييده للسياسيين حسب مواقفهم ومبادراتهم

الرأي العام الفلسطيني .. هامش واسع من المرونة السياسية

كتب محمد يونس:

قفزت شعبية الرئيس محمود عباس عقب إعلانه عن مبادرته للحوار الوطني الشامل بنسبة لافتة (٦ في المائة)، فيما انخفضت شعبية خصمه إسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة في قطاع غزة بنسبة أكبر (٧ في المائة) وفق استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الضفة الغربية وقطاع غزة مطلع حزيران الماضي.

والسؤال الكبير الذي أثارته هذه القفزة في شعبية الرئيس عباس ومن ورائه حركته "فتح"، والتدني المفاجئ في شعبية هنية ومن ورائه حركة "حماس" هو: هل الرأي العام الفلسطيني على هذه الدرجة العالية من الحيوية، بحيث تقفز شعبية سياسي وتتراجع شعبية خصمه بهذه الدرجة الكبيرة في فترة محددة، متأثرة بخطوة سياسية ما؟

وكان الاستطلاع السابق الذي أجراه المركز في آذار الماضي، بيّن أن شعبية الرئيس عباس انخفضت إلى نسبة قلت فيها عن شعبية رئيس الحكومة المقالة في غزة بنسبة واحد في المائة. فقد حصل الأول على ٤٦ في المائة، فيما حصل الثاني على ٤٧ في المائة.

ويقول الدكتور خليل الشقاقي مدير المركز، إن الرأي العام الفلسطيني يتحرك في هامش كبير يتراوح بين ١٠-١٥ في المائة. وأضاف: "الرأي العام الفلسطيني يتأثر بسهولة بمواقف الأطراف، لكن درجة التأثر هذه لا تصل إلى درجة الانقلاب الكامل بنسبة ١٨٠ درجة".

والمجتمع الفلسطيني واحد من أكثر المجتمعات تسيساً، لكنه يحتفظ بهامش متغير. ويقول الشقاقي إن هذا الهامش الكبير نسبياً يضم فئات أقل تسيساً مثل الأميين وربات البيوت.

وأظهرت الأحداث التي شهدتها البلاد في العام الأخير أن شعبية كل من حركتي "فتح" و"حماس" تتأثر جدياً بالمواقف والخطوات والمبادرات التي تتخذها قيادة كل منهما. فعقب استيلاء "حماس" على السلطة في قطاع غزة بالقوة المسلحة في حزيران من العام الماضي، تراجعت شعبيتها بصورة كبيرة وصلت إلى ١٢ في المائة. لكن الحركة سرعان ما استعادت هذه الشعبية عندما استقر حكمها للقطاع، واتخذت مبادرات أثارت إعجاب الرأي العام، مثل اختراق الحدود مع مصر عقب الحصار الشديد للقطاع.

والأمر ذاته لدى حركة "فتح"، التي يعد فشل المفاوضات التي تقودها، وفشل الإصلاح الداخلي من عوامل تراجع شعبيتها.

ويعمل في الأراضي الفلسطينية حوالي عشرة مراكز لقياس الرأي العام. لكن نتائج هذه الاستطلاعات تتفاوت من مركز إلى آخر.

ويعزو الدكتور فيصل عورتاني أستاذ الإحصاء في جامعة بيرزيت، مدير مؤسسة "ألفا" الخاصة لاستطلاعات الرأي العام، هذا التفاوت إلى اختلاف الأساليب المستخدمة في القياس. وقال: إن الأمر هنا كما لو كان اثنان يستخدمان أداتي قياس مختلفتين، مثل أن يستخدم أحدهما السنتيمتر ويستخدم الآخر الإنش. ويرصد عورتاني ثلاث مشكلات في عمل استطلاعات الرأي في البلاد، الأولى تكمن في طريقة اختيار العينة، والثانية هي طريقة إدارة الباحثين الميدانيين، والثالثة إدارة جودة البحث الميداني، الأمر الذي يؤثر على النتائج ويجعلها متفاوتة.

وقال: على سبيل المثال، هناك سؤال حول عامل الثقة بين مراكز البحث والجمهور، فثمة قطاعات من الجمهور لا تثق بالاستطلاع، وثمة مراكز استطلاع لا يحسن باحثوها بناء علاقة ثقة مع المستطلعين تؤهلهم للوصول إلى قياس دقيق لآرائهم.

وتتفاوت شعبية القوى الرئيسية بين نتائج استطلاعات عدد من هذه المراكز، ما يثير شكوك الجمهور بوجود انحياز سياسي لدى البعض من العاملين في استطلاعات الرأي.

لكن الدكتور جميل رباح مدير شركة "نير ايست كونسلتنج"، يرى عوامل أخرى وراء هذا التفاوت مثل "طبيعة الأسئلة، وتوقيت إجراء الاستطلاع، والعينة المستخدمة". ويقول: عندما تسأل مستطلعاً ما عن رأيه مستخدماً كلمات مثل: تؤيد أو تنتخب أو تثق، فإنك تحصل على إجابات مختلفة.

ووصلت شعبية حركة "فتح" في آخر استطلاع أجرته مؤسسة "نير ايست" إلى ٣٧ في المائة، فيما انخفضت شعبية "حماس" إلى ١٥ في المائة، وهو ما يراه البعض غير حقيقي، بالنظر إلى أن شعبية "حماس" كما تظهرها مراكز استطلاع رأي أخرى أعلى بكثير.

ويقول رباح إن نسبة التأييد هذه لكل من "حماس" و"فتح" معقولة جداً بالنظر إلى وجود فئة أخرى تصف نفسها بالمستقلة، وغالباً ما تذهب إلى تأييد "حماس". وأضاف: هناك فئة تشكل ٣٥ في المائة من الجمهور غير راضية عن الفصائل، ولا تثق في الطرفين، لكنها في النهاية تأخذ جانب "حماس"، لأنها تعتقد أن "فتح" فشلت في المفاوضات، وفي الإصلاح، وأن قيادتها فاسدة.

وينتقد البعض مؤسسة "نير ايست كونسلتنج" لاستخدامها أسلوب العينة العشوائية عبر الهاتف، مشيراً إلى أن الهواتف لا تتوفر لدى جميع أبناء الشعب، وأن من يقابل على الهاتف يخشى تقديم إجابات صحيحة لأسباب "أمنية". لكن رباح يدافع بشدة عن هذه الطريقة ويرى أنها الأكثر دقة لأنها تمكنه من الوصول إلى مختلف المواقع في فلسطين. وقال: بعض القرى والمواقع والتجمعات تؤيد قوى بعينها، ما يجعل الاستطلاع في موقع منها لا يعكس المواقع الأخرى".

وأضاف: إذا أجريت استطلاعك في قرية دير غسانة، فإنك لا تعكس الرأي العام في قرية عابود مثلاً، مشيراً إلى أن لدى بعض القوى نفوذاً في مناطق بعينها، في حين لا يكون لها النفوذ ذاته في مناطق أخرى.

ويقول مدافعاً عن استخدام الهاتف: ٦٠ في المائة من البيوت الفلسطينية فيها هاتف أرضي.

فتح

ثلاثة أماكن مقترحة للمؤتمر ورفض مسبق لتصاريح الاحتلال

المؤتمر السادس لحركة "فتح" .. مؤشرات جدل صاخب وتوقعات بعدم عقده

مسودة البرنامج السياسي تثير جدلاً "غير مرئي" داخل الحركة بين الرفض والقبول

كتب حسام عز الدين:

قال المتحدث باسم حركة "فتح" فهمي الزعارير، إن حركة "فتح" لن تقبل منح أعضاء المؤتمر الحركي من القيادات التي تعيش في المنافي تصاريح خاصة لمدة ستة أيام من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمشاركة في أعمال المؤتمر السادس للحركة، الذي لم يحدد موعده بعد، "كون هذا الأمر يعتبر "إهانة لحركة "فتح"، وهو ما لا تقبله الحركة بالمطلق".

وكان الزعارير يعقب على معلومات تفيد بأن إسرائيل أبدت استعدادها منح قيادات الحركة التي بقيت متواجدة في الخارج تصاريح خاصة لمدة ستة أيام، للمشاركة في المؤتمر السادس الذي ما زالت الحركة تعمل على الإعداد له، شريطة أن يعقد المؤتمر في مدينة بيت لحم!

وقال مراقبون أن من شأن قبول حركة "فتح" بحصول قياداتها على تصاريح من قبل الاحتلال للمشاركة في أعمال المؤتمر، إنما ينعكس بالسلب على نظرة الفلسطينيين إجمالاً للحركة.

وستعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر اجتماعاً لها في عمان قبل نهاية تموز الحالي، سيتم خلاله البحث في قضايا تتعلق بالتحضيرات للمؤتمر، ومنها مسودات أوراق المؤتمر التي تم إعدادها من قبل لجان صياغة خاصة.

ويتجنب العديد من القياديين في حركة "فتح" الحديث عن تمنياتهم حيال ما سيخرج عن المؤتمر، في حين اعتبر البعض انعقاد المؤتمر قبل نهاية العام الحالي، بمثابة "معجزة حركية".

وفي حين أن موعد المؤتمر لم يحدد بعد، على الرغم من تأكيدات صدرت عن العديد من القيادات الفتحاوية بأن المؤتمر سيعقد قبل نهاية هذا العام، كما لم يحدد مكانه، كشف الزعارير النقاب عن ثلاثة أماكن لعقد المؤتمر، يتم تداولها في الأوساط القيادية، دون الجزم بشأن مكان محدد.

وأول هذه الأماكن، حسب ما أشار إليه الزعارير هو العاصمة الأردنية عمان، ومن ثم الضفة الغربية، أو العاصمة المصرية القاهرة.

وفيما يخص المعلومات التي تحدثت عن استعداد إسرائيلي لمنح أعضاء المؤتمر من الخارج تصاريح خاصة للوصول إلى الضفة الغربية، قال الزعارير "لم يبحث هذا الموضوع بشكل رسمي مع الجانب الإسرائيلي، لكن إذا ما توفرت الإمكانية لعودة القيادات الفتحاوية من الخارج إلى الداخل، فسيكون الداخل هو المكان الأفضل لعقد المؤتمر".

وعاد للتأكيد قائلاً "لكن مكان انعقاد المؤتمر لم يحدد بعد، وهناك نقاشات ومداولات لا تزال قائمة بشأن المكان والزمان المحددين".

وحول الموعد المحتمل لعقد المؤتمر، أوضح أنه "لم يحدد بشكل جازم، لكن المؤتمر سيعقد قبل نهاية العام، وتحديداً في الفترة ما بين أواخر تشرين الأول وأوائل تشرين الثاني".

وفي الوقت الذي يؤكد فيه المستوى القيادي الأول في حركة "فتح"، على أن المؤتمر سيعقد قبل نهاية العام الجاري، فإن أوساطاً في القيادة الفتحاوية الشابة تبدي تخوفها من عدم تحقيق ذلك، فيما يتوقع مراقبون عدم انعقاد المؤتمر قبل نهاية هذا العام مثلما تم الإعلان عنه.

وكان المجلس الثوري للحركة أكد في اجتماعه الأخير الذي عقد أواخر أيار الماضي، على ضرورة انعقاد المؤتمر الحركي قبل نهاية العام.

وجاء في بيان المجلس الثوري، عقب اجتماع استمر ثلاثة أيام في مقر الرئيس محمود عباس في "المقاطعة" بمدينة رام الله، "اطلع المجلس الثوري على تقرير اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لانعقاد المؤتمر العام السادس لحركة "فتح"، وكذلك اطلع المجلس على تقرير مفوضية التعبئة والتنظيم الخاص بالمؤتمرات الحركية، وانتخاب المندوبين للمؤتمر بطريقة ديمقراطية خلاقة ومبدعة".

وأضاف البيان "وقد ناقش أعضاء المجلس هذه التقارير على مدى ساعات طويلة، وأكد الأعضاء أن المؤتمر العام السادس يجب أن ينعقد في أقرب وقت ممكن خلال هذا العام".

وتابع "وفي ضوء التقارير والنقاشات، أكد المجلس على ضرورة مواصلة اللجنة التحضيرية لعملها، وكذلك الاستمرار في عقد المؤتمرات الحركية. وفي ضوء الأهمية الوطنية والتاريخية لهذا المؤتمر، أكد المجلس على ضرورة انعقاده قبل نهاية هذا العام، ورفع المجلس توصية إلى اللجنة المركزية لإعلان الموعد النهائي ومكان عقد المؤتمر، باعتبار أن ذلك من اختصاص اللجنة المركزية حسب القانون الأساسي".

تشكيك في موعد المؤتمر

غير أن عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، النائب السابق محمد الحوراني، أبدى تحفظه حيال إمكانية انعقاد المؤتمر السادس في الوقت الذي حدده المجلس الثوري.

وقال الحوراني: كل قيادة "فتح" تدرك أنه من المتعذر استمرار الوضع على ما هو عليه، والكل يجمع على أنه لا بد من انعقاد المؤتمر، لكن الخطوات التي قطعت لا تشير إلى أن المؤتمر سيعقد قريباً.

ويعول كثيرون على حركة "فتح"، باعتبارها العمود الفقري لحركة التحرر الوطني الفلسطيني منذ بداية انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، لكن هذا التعويل مشروط بتغييرات جذرية تجريها الحركة في مؤتمرها المقبل؛ سواء على صعيدها الداخلي أم على صعيد علاقاتها مع القوى الأخرى، ومن ضمنها علاقتها مع حركة "حماس"، وكذلك علاقة الحركة مع السلطة الوطنية ومؤسساتها، فضلاً عن أشكال النضال والخيارات الإستراتيجية التي سوف يعتمدها هذا المؤتمر.

وقال الكاتب سميح شبيب "أمام المؤتمر الحركي القادم لحركة "فتح" استحقاقات تتعلق بتغييرات كثيرة جداً وجدية، ودون إعادة النظر الجدي داخل

الحركة وتصالح الأجيال فيها، سيكون من الصعب أن تخرج حركة "فتح" موحدة من المؤتمر ... هذا إن عقد".

ويأتي الحديث عن عقد المؤتمر الحركي السادس لحركة "فتح"، في ظل إرهاصات تعرض لها النظام السياسي الفلسطيني عقب بزوغ قوة سياسية مؤثرة على الأرض، تمكنت من السيطرة على قطاع غزة (حماس)، إضافة إلى إشكاليات تعيشها حركة "فتح" على صعيدها الداخلي، ويعزو الكثيرون إليها السبب الرئيسي في خسارة الحركة للانتخابات التشريعية الأخيرة.

وقال شبيب: أعتقد أن انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة كانت لها دلالات كبيرة جداً، وكان على حركة "فتح" أن تستفيد منها، لكن لغاية الآن لم يتم استيعاب ما جرى، وعادت حركة "فتح" اليوم في محاولة للعب الدور القديم نفسه باعتبار نفسها العمود الفقري للعمل الوطني، على الرغم من أن ظهور حركة "حماس" أظهر عكس ذلك.

وأضاف: حركة "فتح" لعبت دوراً وطنياً مشهوداً منذ انطلاقتها في العام ١٩٦٥ ولغاية العام ١٩٩٤، حينما تحولت إلى حزب السلطة، لكن الحركة لم تستوعب هذا الانتقال من تحرر وطني إلى سلطة.

وبحسب شبيب، فإنه "وبسبب انغماس حركة "فتح" في السلطة تأثرت بالأمراض كافة التي حملتها السلطة منذ نشأتها"، مشيراً إلى أن "هذا الأمر هو أمر طبيعي لأي حزب ينغمس في السلطة على حساب وضعيته التنظيمية الداخلية".

وإضافة إلى ذلك، قال شبيب: كان لانتقال مركز القيادة من المنافي إلى الداخل في الضفة الغربية وقطاع غزة، مستلزماته، وعلى الرغم من ذلك لم تقم حركة "فتح" بضخ دماء جديدة تعكس البعد القيادي للحركة في ظل الوضع الجديد.

ووصف ما أشار إليه سابقاً بـ "التكلس القيادي"، وقال "هذا التكلس خلق نوعاً من عدم التواصل بين الأجيال".

مسودة البرنامج السياسي

ويبدو أن ما أشار إليه شبيب، وتحديداً قضية انتقال المركز القيادي للحركة من المنافي إلى الداخل، كان مرشداً للجنة الصياغة التي أعدت مسودة البرنامج السياسي للحركة، الذي لا يزال محط جدال واسع بين الصفوف القيادية.

وجاء في مسودة البرنامج السياسي الذي أعدته لجنة الصياغة التي يترأسها عضو اللجنة المركزية نبيل شعث، "مع تعقد المهام المطروحة حالياً في الوطن على حركتنا، برزت أسئلة مهمة حول بنيتها وطبيعتها ومدى ملاءمتها لإنجاز هذه المهام، نقصد بالطبع مهام بناء مؤسسات الدولة وبناء المجتمع والاقتصاد الفلسطيني. وترى الحركة هنا أنه، وبسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا، وبسبب الاستعمار الاستيطاني الذي يمنع التسوية، وكذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية ضد شعبنا، أن هناك تداخلاً غير مسبوق في أي مكان في العالم بين مهمات مرحلة التحرر الوطني، ومهمات مرحلة البناء ما بعد حل الصراع".

وتابعت المسودة "بناءً عليه، فإن الحركة لن تتحول الآن إلى حزب، وذلك لحين إنجاز مهام مرحلة التحرر الوطني، أو على الأقل لحين الوقوف على أرضية صلبة لا تراجع عنها فيما يتعلق بانتهاء هذه المهام".

وأضافت "في الوقت نفسه، فإن الحركة تدرك ضرورة التصدي للمهمات التي يفرضها وجود السلطة واستمرار عملها، وضرورة تطوير مؤسساتها والارتقاء بها، وبالتالي فهي تدرك ضرورة توسيع برنامجها ليشمل رؤيتها الاجتماعية والاقتصادية حتى تتمكن من أداء المهمات المطلوبة على أفضل وجه، والحركة تطلب من كادرها وأعضائها ضرورة استيعاب هذا التغيير والعمل على أساسه".

العلنية وإعادة النظر في الكفاح المسلح

وجاء في مسودة البرنامج السياسي أن هناك "مسألة مهمة أخرى فرضها التغيير في الظروف الموضوعية، هي انتقال التنظيم من ظروف السرية إلى العلنية، ويقتضي هذا التغيير الكبير إحداث تغييرات على الهيكل التنظيمي من الشكل العنقودي إلى شكل أكثر أفقية، وهو ما سيحدده النظام الأساسي المعروض على المؤتمر".

وتابعت "كما يقتضي أيضاً بالضرورة تغييراً في طبيعة العمل التنظيمي وعلاقته بالمحيط، بحيث يكون أكثر انفتاحاً على هذا المحيط وأكثر تأثراً به. ومن ضمن التغييرات المهمة في هذا المجال، الدور المباشر للعضو في اختيار قيادات الحركة وممثليها للمسؤوليات المختلفة، بما في ذلك الترشيح نيابة عنها".

وأكدت المسودة أن "هناك أيضاً مسألة العمل العسكري، وفي الوقت الذي تقدر فيه الحركة العمل النضالي الكبير، والتضحيات التي قدمها الأخوة الذين انخرطوا في العمل العسكري المقاوم، فهي تدرك أيضاً السلبيات التي ترتبت على بعض جوانب هذا العمل وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني، وعلى ضوء الموقف السياسي لحركتنا اتجاه أساليب النضال في المرحلة القادمة، فإنه من الواضح ضرورة معالجة هذا الموضوع بطريقة تنهي الوجود العسكري المستقل للحركة وأعضائها، ويمكن بطبيعة الحال استيعاب هذا الوجود في الأجهزة الأمنية الرسمية للسلطة الفلسطينية".

لكن الحركة تعود للقول "غير أن تحديات الوضع الخاص القائم على الأرض بتداخلاته الداخلية والخارجية قد يفرض على الحركة الحفاظ على قدرات أمنية معينة تحسباً للظروف".

وفي حين يدور جدل "غير مرئي" في الأوساط القيادية للحركة بشأن ما تضمنته هذه المسودة، فإن البعض يرى أن هذا البرنامج ليس سوى "مسودة" قابلة للتغيير والنقاش، حتى قبل الوصول إلى المؤتمر.

وحسب مصادر مطلعة، فإن مسودة البرنامج السياسي المطروحة تمت صياغتها من قبل لجنة صياغة خاصة، وأن هذه المسودة سيتم ترحيلها إلى اللجنة التحضيرية التي ستبحثها بدورها ومن ثم ترحلها إلى اللجنة المركزية للحركة، التي بدورها إما أن تقرها وإما ترفض اعتمادها كورقة أساسية من أوراق المؤتمر.

جدل ساخن

ويؤكد الحوراني على وجود "جدل ساخن" داخل أوساط قيادية في "فتح" بشأن برنامجها السياسي المقترح، غير أنه نوه إلى عدم وجود جدل بشأن حق الشعب الفلسطيني في المقاومة.

وقال: قبل الكثير عن البرنامج السياسي المقترح، لكن ما دام هناك احتلال إسرائيلي قائم، فلن يكون هناك تغيير جوهري في البرنامج السياسي.

وأضاف: المقاومة محدد أساسي وحق طبيعي ومكفول دولياً، ووجود هذا الحق لا يلغي المهام السياسية الأخرى والبحث عن أبعاد جديدة كالتعددية السياسية والبعد الاجتماعي.

وشدد الحوراني على أنه "حتى إعلان الدولة وقيامها فإن الحركة يجب أن تبقى حركة تحرر وطني تعتمد أشكال العمل التحرري كافة".

بدوره، قال الزعارير "إن مسودة البرنامج السياسي المقترحة بشكل تمهيدي سيجري نقاشها في أوسع الأطر القيادية في مختلف المواقع، ومن ثم ستعاد إلى اللجنة التحضيرية وفق الملاحظات الجديدة عليها".

وأضاف "كل ما هو مقترح ليس أكثر من مسودات، وصاحب القرار المصيري في اعتماد أي برنامج هو المؤتمر العام".

وبحسب الزعارير، فإن "المهمة الأساسية أمام حركة "فتح" في مؤتمرها السادس، تتمثل في إعادة الاعتبار للحركة ولبنيتها التنظيمية، مع الحفاظ على علاقة الحركة مع المؤسسات وبشكل أكثر وضوحاً مما سبق".

وحول ما أشار إليه شبيب، من خطأ ارتكبته "فتح" بالانغماس في مؤسسات السلطة خلال السنوات السابقة على حساب الوضع الداخلي للحركة، دافع الزعارير عن هذه القضية بالقول "مع بداية اتفاق أوسلو جوبهت حركة "فتح" بموقف عشرة فصائل معارضة للاتفاق الذي قامت السلطة بموجبه، بالتالي لم يكن أمام الحركة سوى بذل الجهد لتثبيت السلطة ومؤسساتها وسط حالة الرفض التي كانت قائمة حينذاك".

وأضاف "لكنه من الصحيح أنه نتيجة لهذا الوضع فإن الحركة لم تستطع المواءمة ما بين المهام الرئيسية للحركة ومهامها الجزئية في عملية بناء مؤسسات السلطة".

وقال "الآن، وبعد أن شاركت الفصائل والقوى كافة، حتى المعارضة لمنظمة التحرير في النظام السياسي الذي أنشأته حركة "فتح" عقب أوسلو، بات ضرورياً أن تتجه الحركة إلى التمييز ما بين قيادة النظام السياسي بالمشاركة مع الآخرين، والحفاظ على دور الحركة السياسي المستقل".

شبانة: المشكلة في استخدام الأط

"مؤشر الأسعار" لا يعكس الأثر الحق

السياسة المالية للحكومة تذكي التضخم وتفاقم عجزها عن معالجة الأزمة

كتب جعفر صدقة:

لم يكن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني محلاً للضغوط وعرضة للاستقطاب من قبل أطراف لها مصالح متناقضة، مثلما هو الآن، كما لم يكن للبيانات الصادرة عنه وزن وتأثير كما هو الآن.

فالحكومة تريد أن ترى في هذه البيانات تأثيراً، تأمل وربما ترغب في أن يكون إيجابياً، لسياستها الاقتصادية والمالية، وتعكس ما تقول إنه إنجازاتها، فيما تريد النقابات العمالية، وبخاصة في الوظيفة العمومية، أن ترى في هذه البيانات تبريراً لمطالبها القديمة والجديدة، كذلك يريد أصحاب الأعمال والمقاولات من هذه البيانات تبريراً لمطالبهم بتعديل العقود مع أصحاب/ممولي المشاريع، وبخاصة الحكومة والمانحين.

أبرز المؤشرات المثيرة للجدل في الأشهر الأخيرة، هو مؤشر الأسعار، الذي يصدره جهاز الإحصاء في ١٤ من كل شهر، والذي يرى الموظفون، ومعهم بعض المحللين، أنه لا يعطي صورة دقيقة عن الواقع في الأراضي الفلسطينية.

في ذروة الإجراءات الاحتجاجية للموظفين قبل حوالي ثلاثة أشهر، تمترست الحكومة خلف مؤشر الأسعار، لتبرير تجميد الزيادات في الرواتب، إذ ارتفعت رواتب موظفي القطاع العام في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بنسبة ٢٧٪، مقابل ١٤٪ لموظفي القطاع الخاص، في حين أن المعدل التراكمي للتضخم خلال الفترة نفسها بلغ حوالي ١٢٪، ما جعل الموظفين يوجهون سهامهم نحو جهاز الإحصاء واتهامه باتّباع منهجية في احتساب المؤشر تقود إلى رقم لا يعكس الارتفاع الحقيقي لأسعار السلع والخدمات.

"الإحصاء": علينا أن نبقى خارج اللعبة!

ويقول رئيس الجهاز المركزي للإحصاء لؤي شبانة، "لا يوجد في البلاد حتى الآن قدرة على حساب التضخم، وما يحسب هو التغيير في الأسعار، ولا خلاف في هذه المنهجية، فنحن نعتمد في ذلك المعايير الدولية والمنهجية المتبعة في بقية الدول".

وأضاف: المشكلة هي في استخدام الأطراف المختلفة للبيانات الصادرة عن الجهاز، فكل طرف يريدنا أن نصدر أرقاماً توافق مصالحه. النقابات العمالية تريد رقماً مرتفعاً، والحكومة تريد رقماً منخفضاً لأغراض التعامل مع مطالب العاملين، ومرتفعاً لأغراض التعامل مع الدول المانحة. نحن نرى أننا كمؤسسة يجب أن نبقى خارج اللعبة، ودورنا هو أن ننشر كل البيانات والنتائج، أما القرار في التعامل مع هذه البيانات فهو من اختصاص صاحب القرار الاقتصادي.

مشكلات في احتساب مؤشر الأسعار

من أبرز الإشكاليات في هذا المجال، تلك الناتجة عن الجهل في تقنيات احتساب مؤشر الأسعار، حيث يظهر فارق كبير بين احتسابه على أساس شهري، وبين احتسابه على أساس سنوي.

فعلى سبيل المثال، ارتفع مؤشر الأسعار في العام ٢٠٠٧ بنسبة ٢ر٧٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٦، بينما وصلت نسبة الارتفاع في شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٧ إلى ٦ر٩٪ مقارنة مع الأسعار في الشهر نفسه من العام ٢٠٠٦.

وعزا شبانة هذا التباين إلى أن الارتفاع الأكبر في الأسعار في الربع الأخير من العام ٢٠٠٧، في حين كانت نسبة الارتفاع في الأشهر الثمانية الأولى من العام قليلة نسبياً.

مشكلة أخرى في هذا المجال، تتمثل في دخول السلع والخدمات كافة (وعددها حوالي ألف) في احتساب المؤشر، في حين أن الغالبية العظمى من الأسر الفلسطينية تنفق الجزء الأكبر من دخلها على السلع الضرورية، وهي بالتحديد التي شهدت قفزة كبيرة في أسعارها، وعلى أساسها يتم احتساب نسبة الفقر.

سينما .. بلياردو .. وأناناس!

ويتساءل كثيرون من منتقدي طريقة احتساب مؤشر الأسعار: بماذا يعني الغالبية العظمى من الناس سعر تذكرة السينما، أو لعبة البلياردو، أو المشروبات الكحولية، أو حتى الكثير من السلع الغذائية التي لا دخل لهم بها كالأناناس والكيوي مثلاً؟ فما الذي يهم المواطن في سعر سلعة لا يشتريها أصلاً؟

فمن بين ألف سلعة وخدمة تشكل إجمالي سلة إنفاق الأسرة الفلسطينية، تستأثر السلع الأساسية بنسبة ١ر٧٩٪، منها ٦ر٣٧ للمواد الغذائية، و٤ر١٠٪ للمسكن ومستلزماته، و١٠٪ للنقل والمواصلات، وهذه المجموعات الثلاث التي يتم على أساسها احتساب نسبة الفقر الشديد، وهي التي شهدت أكبر معدل ارتفاع خلال العام من أيار ٢٠٠٦ إلى أيار ٢٠٠٧ بنسبة ٤٨ر٢١٪، و٦٤ر٨٪، و٣٨ر١١٪ على التوالي، في حين ارتفعت أسعار الخدمات الطبية خلال الفترة نفسها بنسبة ٨٨ر٩٪.

وبتحليل محتويات هذه المجموعات، فإن أكثر السلع أساسية فيها هو المسؤول الرئيسي عن ارتفاع الأسعار (الطحين، والأرز، والزيوت، واللحوم، والبيض في مجموعة الطعام، ومشتقات النفط في مجموعتي المسكن والنقل والمواصلات)، وهذه السلع بالتحديد تستأثر بالجزء الأكبر من دخل الأسر الفلسطينية، علما بأن البيانات الأخيرة لجهاز الإحصاء أظهرت أن ٢ر٥٧٪ من الأسر الفلسطينية يقل دخلها عن خط الفقر، و٣ر٤٦٪ من الأسر يقل دخلها عن خط الفقر الشديد.

وقدر خط الفقر في العام ٢٠٠٧ بحوالي ٥٧٢ دولاراً، وخط الفقر الشديد بحوالي ٤٥٧ دولاراً، وذلك دون احتساب الانخفاض في قيمة الدولار مقابل الشيكل، الذي شهدته الفترة نفسها.

جدير بالذكر، أن الطحين ارتفع في العام ٢٠٠٧ بنسبة ٧٣٪، والأرز بنسبة ٢٣٪ (تضاف إليها ٣٥٪ في الأشهر الثلاثة الأخيرة وحدها). أما مشتقات النفط، فقد ارتفعت بنسبة ٢ر١٤٪ منذ بداية العام الحالي، وتراوحت نسب الارتفاع بين ٥ر٩٪ للغاز المنزلي، و٦ر٢٣٪ للسولار، ما يعني أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لا يعكس الأثر الحقيقي لارتفاع الأسعار على دخول المواطنين.

وقال شبانة: المقارنة الشهرية لمؤشر الأسعار تعطي صورة أكثر دقة من المقارنة السنوية، ونحن ننشر المؤشر مقارناً بكلتا الطريقتين. أما فيما يتعلق بنشر مؤشر خاص بالسلع والخدمات الأساسية (وهي تحديداً التي يحتسب على أساسها خط الفقر)، فهذا يحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء.

وأضاف: يمكن الاتفاق على سلة صغيرة تضم الغذاء والمسكن والصحة والتعليم والنقل، ولو حصل هذا لرأينا أن الارتفاع في مؤشر الأسعار أعلى بكثير. فليطالب الناس الحكومة باعتماد مؤشر لهذه السلع فقط.

السياسة المالية تذكي التضخم

وفي غياب سياسة نقدية لافتقار السلطة الوطنية لأهم أداة للتحكم في هذه السياسة، وهي سعر الفائدة لغياب عملة وطنية، يرى خبراء أن السياسة المالية للحكومة تذكي التضخم.

انخفاض الدولار يضيع ثلث ثروة الفلسطينيين

إضافة إلى تأثيره على الأوضاع المعيشية اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن التراجع الكبير في سعر صرف الدولار ترك آثاراً جسيمة على ثروة الفلسطينيين.

فمنذ بداية العام الحالي، تراجع الدولار بنسبة ٢٣ر١٥٪، ليصل التراجع التراكمي إلى ٣ر٢٣٪ منذ بداية العام ٢٠٠٧، و٦ر٢٩٪ منذ بدء مسيرة التراجع في العملة الأميركية في مطلع العام ٢٠٠٦.

ولغياب الكثير من أدوات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، فإن ثروة الفلسطينيين تكاد تنحصر في ثلاث أدوات رئيسية: الأراضي والعقارات، الودائع في الجهاز المصرفي والأسهم، الذهب.

وفي حين لم تتأثر الثروة على شكل أراض وعقارات، طالما لم يجر تسييلها أو تحويلها إلى أدوات أخرى، فإن الثروة في أشكالها الثلاثة الأخرى تراجعت بحدة، بقدر تراجع الدولار تقريباً.

فباستثناء العقار، يبلغ مجموع الثروة حوالي ١٠ مليارات دولار موزعة كالآتي: ٦ر٢ مليار دولار ودائع بالعملة الأميركية، وحوالي ٣ر١ مليار دولار ودائع بالدينار الأردني المربوط بالدولار، و٢ر٣ مليار دولار على شكل أسهم (عملة التداول في البورصة الفلسطينية هي الدولار والدينار)، وحوالي ٢ر٣ مليار دولار على شكل مصاغ ذهبي بأيدي النساء.

وتعتبر خسارة الثروة في الودائع والأسهم واضحة، وهي تماماً بقدر انخفاض الدولار.

أما تلك الثروة على شكل مصاغ ذهبي، فإن الارتفاع الظاهر في أسعار الذهب في الأسواق العالمية، لا يعكس ارتفاعاً حقيقياً في هذه الثروة، فعلى الرغم من ارتفاع الذهب إلى مستويات قياسية، غير أنه ما زال أقل بكثير من مستواه في أواسط الثمانينيات، حيث كان الدولار في حينه يساوي ضعف قيمته حالياً.

كما أن هناك ثروة يصعب تقديرها، تتمثل بمساهمات المواطنين في شركات غير مدرجة في البورصة الفلسطينية، وكذلك مساهماتهم في الأسواق العالمية، في أسهم وسندات معظمها مقوم بالدولار، وباحتساب هذه الثروة، فإن الخسائر ربما تتضاعف مرات عدة.

راف المختلفة لبيانات "الإحصاء"

قيقي للغلاء على شعب أكثره فقراء

فمنذ تولي الحكومة الحالية مهامها في ١٨ حزيران من العام ٢٠٠٧ حتى نهاية شهر أيار من العام الحالي، أنفقت حوالي ٢ر٦٢٦ مليار دولار، منها حوالي ١ر٦٨٢ مليار دولار على شكل رواتب للموظفين، (١ر٤٨١ مليار دولار في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧، منها ٩٦٣ مليوناً للرواتب، و١ر١٤٥ مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، منها ٧١٩ مليوناً للرواتب)، كان يؤمل أن تحدث نقلة نوعية في الأوضاع المعيشية للمواطنين، لكن ما حدث فعلاً: تقدم طفيف في الضفة الغربية وتراجع هائل في قطاع غزة.

كما باشرت تنفيذ حوالي ٨٠٠ مشروع صغير، بمعدل كلفة تصل ١٣٠ ألف دولار للمشروع، إضافة إلى سداد جزء مهم من مستحقات موردي السلع والخدمات من القطاع الخاص، ومستحقات البنوك.

وتقدر الحكومة إجمالي النفقات وصافي الإقراض في العام الحالي بحوالي ٢ر٨٤٥ مليار دولار، مرتفعا من ٢ر٥٤٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٧، و٢ر٢٧٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٦، ما يظهر ارتفاعاً مطرداً في الإنفاق العام، إضافة إلى اعتماد تخفيضات جديدة في ضريبة الدخل اعتباراً من مطلع العام الحالي، ما يزيد الدخل المتاح في أيدي المواطنين.

ويرى الخبير الاقتصادي باسم مكحول أن الأوضاع في الضفة الغربية شهدت تحسناً، لكن التراجع الكبير في قطاع غزة يجعل من المؤشرات الإجمالية للأراضي الفلسطينية تسير في منحى سلبي، "كما أن هناك متغيراً آخر يعمل باتجاه عكسي وهو التضخم".

وأضاف: المشاريع بحاجة إلى وقت حتى يظهر مردودها الإيجابي. ما يشعر به المواطن بشكل يومي هو ارتفاع الأسعار، وهذه سلبية تطغى على أية إيجابيات أخرى.

وتابع: الحكومة مضطرة للتوسع في الإنفاق، فهي بالكاد تغطي الاحتياجات الأساسية، كما أنها عمدت إلى خفض الضرائب لتشجيع المستثمرين. ما تقوم به الحكومة يذكي التضخم وليس العكس.

كذلك، هناك مجال آخر تجري فيه الرياح عكس ما تشتهي سفن الحكومة، وتحديداً فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية، "فاستمرار استنزاف الرواتب لموازنة السلطة، وما تشكله سياسة التقاعد المبكر من عبء مالي إضافي على الحكومة، يؤدي إلى ارتفاع الاعتماد على المساعدات الخارجية، خلافاً للهدف المعلن للحكومة، وهو تعزيز القدرات الذاتية، وهذا سيترك آثاراً مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني في المدى البعيد"، حسب مكحول.

وفي السياق ذاته، يرى شبانة أن السيولة الضخمة نسبياً التي ضختها الحكومة في السوق خلال النصف الثاني من العام الماضي، "لم تغير الكثير على الأرض، فهي لم تخفض الفقر، ولم تخلق ولو وظيفة واحدة، فقد ذهب معظمها لسداد ديون سابقة".

أكثر من ذلك، قال شبانة "هذه الأموال ذهبت في الضفة لسداد ديون سابقة، وفي غزة إلى المهربين والسوق السوداء".

خفض الإنفاق ممكن في بعض البنود

وعلى الرغم من أن التضخم بات مصدر القلق الأساسي لكل بيت في الأراضي الفلسطينية، فإن الحكومة تقف عاجزة عن اتخاذ أية إجراءات حاسمة، وهي تقول إن إمكانياتها المالية لا تسمح بتوفير أي دعم للسلع الأساسية، كما أنها تحجم عن التدخل في تحديد الأسعار باعتبارها خطوة لا تنسجم مع اقتصاد السوق.

وباختصار، لخص رئيس الوزراء د. سلام فياض موقف الحكومة فيما يتعلق بارتفاع الأسعار بقوله "لا إمكانية مالية لدعم السلع الأساسية، وتحديد الأسعار غير وارد، وكل ما يمكن عمله في هذا المجال قد عمل، حيث زدنا الدعم الاجتماعي المباشر للأسر الفقيرة".

لكن مكحول يرى أن "هناك هامشاً، ولو محدوداً، للتدخل عبر السياسة المالية، حيث يمكن خفض الإنفاق في بعض بنود الموازنة، كالسيارات الحكومية، وبدل المواصلات للموظفين، حيث يتقاضى الكثير منهم بدل مواصلات على الرغم من أنه يسكن قريباً من مكان عمله، والنثريات، وبدل السفريات والمهمات، وفواتير الهاتف، غير أن الوفر الناتج عن خفض الإنفاق في هذه البنود لا يحل المشكلة، والحل الجذري يتمثل في معالجة التضخم الوظيفي في الجهاز الحكومي، وهذا ممكن إما بالتقاعد المبكر وإما بتقديم قروض للموظفين للبدء بمشاريع خاصة. هذه آليات معمول بها في كل دول العالم".

كذلك، بحسب مكحول، مطلوب من الحكومة عمل الكثير لتهيئة المناخ لتعزيز قدرات القطاع الخاص، المشغل الرئيسي للعمالة، وذلك بتعزيز فرص الربحية وتقليل المخاطر وتقديم حوافز، وفرض الأمن وسيادة القانون.

وقال: طرأ تحسن في بعض الجوانب، لكن ما زال أمام الحكومة الكثير من العمل، وبخاصة تعزيز دور القضاء وإنفاذ الأحكام الصادرة عن المحاكم، وإصدار بعض القوانين؛ كقانون الشركات، وقانون حماية الملكية الفكرية، وفتح المنافسة في الخدمات التي تحتكرها السلطة، وبخاصة تجارة الأسمنت ومشتقات البترول، فهي ما زالت تسيطر على الخدمات التي تحقق ربحاً.

من جانبها، الحكومة تؤكد أن سياستها الاقتصادية تستهدف في نهاية المطاف تهيئة مناخ ملائم لتوسعة نشاط القطاع الخاص وتعزيز قدراته التشغيلية.

وبحسب فياض، تقوم هذه السياسة على أربعة عناصر: الانتظام بدفع التزامات الحكومة أولاً بأول، وتنفيذ عدد كبير من المشاريع الصغيرة التي يعد تنفيذها غير مرتبط بالمعيقات الإسرائيلية، ومن ثم الانتقال إلى تنفيذ مشاريع كبيرة كلفة الواحد منها تقدر بملايين الدولارات، ما يقود في النهاية إلى العنصر الرابع والأهم في هذه السياسة، ويتمثل بإطلاق قدرات القطاع الخاص.

ويوضح: بالعناصر الثلاثة الأولى، تم ضخ سيولة كبيرة في السوق من شأنها المساعدة في تحريك الاقتصاد بعد فترة من الركود.

إحدى المبادرات "المبكرة" للحكومة بهدف تشجيع القطاع الخاص تمثلت بمؤتمر الاستثمار ببيت لحم في أيار الماضي، وتمثل معيار نجاح المؤتمر، بإجماع كل الأطراف، بما فيها الحكومة، على المشاركة الكمية والنوعية في المؤتمر، حيث شارك فيه حوالي ١٥٠٠ شخصية سياسية واقتصادية، منها حوالي ٥٠٠ شخصية من الخارج.

أما على صعيد المشاريع والشراكات الاقتصادية التي أعلنت خلال المؤتمر، "فقد كان مبالغاً فيها"، قال مكحول.

وأضاف: حتى الآن لم يثبت أن المؤتمر نجح في استقطاب استثمارات جديدة، ومعظم المشاريع التي أعلنت هي قائمة بالفعل منذ فترة وليست جديدة. المشاريع الجديدة فعلاً يمكن أن تظهر بعد فترة.

ومع ذلك، قال مكحول، فالمؤتمر قدم صورة إيجابية عن الأراضي الفلسطينية، وهو ما عبر عنه فياض بقوله "كل ما بقي في ذهني عن المؤتمر هو الحفل الذي نظم في ساحة المهد، وليس الكلمات والصفقات".

ممَّ يتكون مؤشر الأسعار؟ وأين يضرب؟

يحتسب الجهاز المركزي للإحصاء مؤشر غلاء المعيشة بناء على أسعار سلة المستهلك، التي تضم حوالي ١٠٠٠ سلعة وخدمة، موزعة على ١٢ مجموعة، يختلف وزنها في المؤشر من مجموعة لأخرى تبعاً لحصتها من إجمالي السلة.

أكثر هذه المجموعات وزناً مجموعة السلع الغذائية، بما فيها المشروبات غير الكحولية، وتضم ٣٢٨ سلعة تشكل ٦ر٣٧٪ من سلة إنفاق الأسرة الفلسطينية، تليها مجموعة السكن ومستلزماته، بما فيها أجرة السكن وكلفة المياه والكهرباء ووسائل التدفئة وتضم ٣٠ سلعة تشكل ٤ر١٠٪ من السلة، ثم مجموعة النقل والمواصلات، وتضم ٧٧ سلعة وخدمة تشكل ١٠٪ من السلة، ثم مجموعة الملابس والأحذية، وتضم ٧٤ سلعة تشكل ٧٪ من السلة، ومجموعة الأثاث والسلع والمفروشات المنزلية، وتضم ١٥٥ سلعة تشكل ٣ر٦٪ من السلة، ومجموعة الخدمات الطبية، وتضم ٣٩ خدمة وسلعة تشكل ٥ر٤٪ من السلة، ومجموعة خدمات التعليم، وتضم ١٥ خدمة وسلعة تشكل ٦ر٣٪ من السلة، لتشكل هذه المجموعات الرئيسية مجتمعة ١ر٧٩٪ من إجمالي سلة إنفاق الأسرة الفلسطينية.

وتتوزع النسبة المتبقية (٩ر١٠٪) على المجموعات الخمس المتبقية، وهي: المشروبات الكحولية والتبغ، والاتصالات، والسلع والخدمات الترفيهية والثقافية، وخدمات المطاعم والمقاهي والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة.

وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن نسب التغير في هذه المجموعات بين أيار ٢٠٠٧ وأيار ٢٠٠٨ بلغت على النحو التالي:

المواد الغذائية ٤٨ر٢١٪، النقل والمواصلات ٣٨ر١١٪، الخدمات الطبية ٨٨ر٩٪، المسكن ومستلزماته ٦٤ر٨٪، خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق ٢٨ر٢٢٪، المشروبات الكحولية والتبغ ٦١ر٨٪، الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية ٨٨ر٧٪، الاتصالات ١٥ر٠٪، السلع والخدمات المتنوعة ١٥ر١٪، في حين انخفضت أسعار مجموعتي السلع والخدمات الترفيهية والثقافية، وخدمات التعليم بنسبة ١٢ر١٪ و١٣ر٢٪ على التوالي.

وبالإجمال، فإن جدول الأسعار (لكل السلع والخدمات) ارتفع خلال الفترة نفسها بنسبة ٠١ر١٢٪.

بالمقابل، فإن السلع والخدمات الداخلة في حساب خط الفقر المتوسط تقتصر على مجموعات: الغذاء، والمسكن، والملابس والأحذية، والصحة، والنقل والمواصلات، والتعليم، والسلع والخدمات والمفروشات المنزلية، في حين تقتصر المجموعات الداخلة في حساب خط الفقر الشديد على مجموعات: الغذاء، والسكن، والملابس والأحذية فقط، ما يعني أن مؤشر الارتفاع في مؤشر الأسعار يتضاعف كلما تقلص عدد السلع الداخلية فيه تبعاً لأهميتها للأسرة.

فمن الملاحظ، أن الارتفاع في الأسعار يزداد كلما زادت أهمية السلعة للأسرة، وتحديداً المواد الغذائية الأساسية كالطحين والأرز والزيوت والنفط، ما يعني أن الارتفاع في الأسعار يضرب جيوب الفقراء تحديداً.

بعد الحديث المتكرر عن جبهة اليسار الموحد

اليسار الفلسطيني: خطوة إلى الأمام أم اجتراح الماضي بكلمات جميلة؟!

كتب حسن جبر:

أين تتجه فصائل اليسار في الساحة الفلسطينية بعدما أعلنت خلال الأسابيع الماضية عزمها إقامة جبهة يسار فلسطينية بهدف تشكيل قطب ثالث في الساحة الفلسطينية؟ هل الأمر جدي أم أنه مناورة انتخابية؟ هل بدأت تتخلى القيادات اليسارية عن خلافاتها المزمنة لتبدأ عهداً جديداً بعدما أظهرت محطات انتخابية مختلفة أنها ما زالت قوى صغيرة لا وزن أو تأثير فعلياً لها؟ وهل سيتوحد اليسار أخيراً، وينتج كتلة ثالثة ذات وزن وفعالية في مواجهة الفصيلين الكبيرين "فتح" و"حماس"، أم أن الأمر لا يعدو كونه مناورة تكتيكية ستنتهي كما انتهى كثير من الأحلام في الساحة الفلسطينية؟ هل يدور الحديث عن وحدة اندماجية بين أحزاب اليسار أم عن إطار جبهوي عريض فقط سيلم شتات القوى والفصائل؟

وقبل هذا وذاك، من الذي يشارك في التحركات الجارية على هذا الصعيد؟ هل هي جميع الفصائل التي تعتبر نفسها من قوى اليسار والديمقراطية، أم تلك التي تعتبر نفسها قائدة اليسار التاريخي على الدوام؟

إذن، ما الذي جرى حتى الآن؟ وما هو الجديد الذي تحمله هذه الأحزاب لتعود لطرح القضية مرة أخرى؟ وهل ستكون اللقاءات والمشاورات الجديدة حلقة أخرى من الحلقات السابقة التي لم تؤدِّ إلى أية نتائج، أم أن هناك شيئاً جديداً مبشراً هذه المرة بسبب تولد قناعات راسخة لدى قيادة هذه الأحزاب وقاعدتها بضرورة التوحد؟

هذه الأسئلة طرحتها "آفاق برلمانية" على القوى والفصائل المختلفة، بعد أن انتشرت أخبار اللقاءات والمشاورات التي جرت مؤخراً في دمشق وغزة ورام الله، بهدف إقامة جبهة يسار فلسطينية موحدة، تخرج اليسار من حالة الضعف وانعدام التأثير.

إقرار ورقة عمل المهمات السياسية والاجتماعية والديمقراطية

وقال وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، إن الحزب والجبهتين الشعبية والديمقراطية تجري تحركات ولقاءات دورية بهدف تشكيل جبهة اليسار الموحد التي سيكون لها دور مؤثر.

وتابع: الآن، تتم صياغة أوراق عمل ستسهم في دفع عجلة اللقاءات إلى الأمام، لافتاً إلى أن القوى الثلاث أقرت خلال اجتماع عقدته في غزة مؤخراً، ورقة عمل حددت فيها المهمات السياسية والاجتماعية والديمقراطية انطلاقاً من رؤيتها في القطاع.

ونوه إلى أنه تم رفع هذه الورقة إلى لجنة مكونة من الفصائل الثلاثة، لتكون جزءاً من ورقة المهمات العامة التي تعكف اللجنة على إعدادها.

وكشف العوض النقاب عن تمكن الفصائل من الاتفاق على تشكيل إطار قيادي، يتكون من أربعة قياديين من كل تنظيم، ستنبثق عنه لجنة مركزية تتكون من ثلاثة قياديين لمتابعة العمل.

وأوضح العوض أن فصائل اليسار بدأت عملياً في تنظيم سلسلة من الفعاليات الميدانية على الأرض لتكريس هذا التوجه، مؤكداً أن الفعاليات شملت أعمالاً تطوعية وندوات شاركت فيها القوى الثلاث.

وقال: نحن جادون في هذا التوجه، ونلمس جدية عالية لدى الفصائل الأخرى.

ولفت إلى أن جبهة اليسار لن تقتصر على الفصائل المشاركة فيها، بل ستشمل قطاعات وقوى أخرى تلتقي في هذا التوجه، مشيراً إلى أن "جبهة اليسار ستكون مفتوحة لمن يرغب في الانضمام".

وشدد العوض على أن هذه التجربة تختلف عن التجارب السابقة، "بسبب نضوج الظرف الموضوعي"، مؤكداً على أن "قطبي الصراع في الساحة الفلسطينية عجزا عن إخراج الشعب من أزمته التي تعمقت أكثر فأكثر".

ونوه إلى أن "نضوج الظرف الموضوعي لتوحيد قوى اليسار يتطلب إنضاج الظرف الذاتي".

وقال "إن وتيرة التفاؤل عالية هذه المرة"، مشيراً إلى أن الحديث لا يدور الآن بين أحزاب اليسار حول إقامة وحدة اندماجية بقدر ما يتم الحديث عن تشكيل قيادة موحدة وتنظيم فعاليات مشتركة.

"الديمقراطية": اليسار قادر على فتح آفاق نحو ديمقراطية حقيقية

ويعتقد صالح ناصر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، أن "القوى اليسارية وحدها هي التي بمقدورها فتح آفاق جديدة نحو ديمقراطية حقيقية تعددية، وعدالة اجتماعية".

وقال إن القوى اليسارية قادرة على بناء مؤسسات سلطة ديمقراطية، وإعادة تفعيل وبناء منظمة التحرير الديمقراطية الائتلافية عبر انتخابات تمثيل نسبي كامل، وإعادة توحيد المجتمع عبر انتخابات للاتحادات والمؤسسات والنقابات.

وأكد ناصر أن "هذه القناعات دفعت إلى إجراء اتصالات بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب، باعتبارها العامل الرئيسي لبناء حزب يساري موحد".

وعن تسلسل الأحداث فيما يتعلق بقرار إقامة جبهة يسار موحد، قال ناصر: إن الجهود بدأت في الرابع والعشرين من شهر نيسان الماضي، من خلال عقد اجتماع للقوى الثلاث في مقر الجبهة الديمقراطية في العاصمة السورية دمشق، وخرج المجتمعون في نهايته بقرار مفاده أن هذه القوى هي أساس قوى اليسار، على أن تتسع هذه الرؤية لتشمل قوى وطنية وديمقراطية وتقدمية لاحقاً.

وأضاف: خرج المجتمعون كذلك، بقرار تشكيل لجنة مركزية مقرها رام الله، تكون مهمتها تلقي رؤى من الساحات المختلفة من أجل صياغة وثيقة تؤشر إلى الهوية الفكرية والسياسية للقوى الثلاث، لتكون الأساس البرنامجي الذي ستعمل بموجبه.

واتفق المجتمعون في دمشق على خوض الانتخابات الوطنية بشكل مشترك وقوائم موحدة، على أساس قانون التمثيل النسبي الكامل، ورفض المشاركة في أية عملية انتخابية لا تأخذ بهذا القانون.

اجتماع دمشق شكل من وجهة نظر الفصائل خطوة إلى الأمام، وأعقبته في غزة اجتماعات ثنائية بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب، جرى تتويجها باجتماع للقوى الثلاث في السادس والعشرين من أيار الماضي.

وقال ناصر: في اجتماع غزة اتفقنا على تشكيل قيادة موسعة مشتركة للقوى الثلاث، وتشكيل قيادة عمل يومي، إلى جانب الاتفاق على آلية تنظم العلاقة والعمل المشترك بين الأحزاب الثلاثة، ودعوة اللجنة المشتركة في رام الله من أجل إنجاز مشروع الوثيقة البرنامجية المشتركة.

وأكد أن هناك اتفاقاً على تنشيط الحملة الشعبية لإنهاء الانقسام وكسر الحصار، لافتاً إلى أن القيادة المشتركة الموسعة وقيادة العمل اليومي باشرتا عملهما بعد الاجتماع، وتقرر أن يتم العمل بين القواعد للبدء في رفع مستوى العمل والتنسيق المشترك.

وتتشكل قيادة العمل اليومي من المسؤول الأول في الفصائل الثلاثة، على أن تحيط بها قيادة موسعة تتشكل من المسؤول الأول وثلاثة أعضاء مقررين من كل فصيل.

"الشعبية": تفاؤل بنجاح هذا الجهد

وعن سبب بدء التحركات الآن لإقامة جبهة يسار موحد، قال كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، إن هذه الفترة هي الأنسب لتجسيد هذا الهدف "إقامة جبهة يسار موحدة"، بسبب الواقع السياسي الفلسطيني الراهن والانقسام وما فرضه من استقطاب.

ونوه إلى أن هذه القوى "تحاول حماية البرنامج الوطني من التبدد بفعل تداعيات الانقسام والخيارات السياسية التي تطرح، بما في ذلك الضغوط التي يتعرض لها المفاوض، والتحولات التي يجري فرضها في المجتمع باتجاه الحد من التعددية وحرية التعبير وتجاوز القانون وفرض قيم غريبة عن المجتمع، لا تتفق مع التنوير والحداثة".

ويؤمن الغول بأن "توحيد هذه القوى التي تعيش حالة من التشتت وضعف البرنامج يشكل خشبة الخلاص لها وللشعب، وبخاصة في ظل الملاحظات والاختبار الذي جرى لليمين الوطني والإسلام السياسي".

وقال: وجهة تشكيل جبهة اليسار صحيحة، وعلى الرغم من أن الحوار بدأ بين القوى الثلاث، فإن هناك قراراً بأن يشمل الحوار كذلك قوى أخرى مثل المبادرة الوطنية وحزب "فدا".

وأضاف: هذا الجهد سيمتد ويتسع ليطال قوى وشخصيات أخرى.

ويبدي الغول تفاؤلاً بنجاح هذا الجهد، انطلاقاً من إصرار القوى وإدراك قيادتها وقاعدتها بضرورة توحيد قوى اليسار، لافتاً إلى ضرورة عدم الحديث عن إنجاز ذلك ضمن فترة زمنية محددة.

وتابع: من المبكر الحديث عن إنجاز توحيد قوى اليسار ضمن مدة زمنية محددة، هناك لجنة ستضع مشروع برنامج، ونحن نساهم في تقديم مشروع برنامج مهمات وطنية واجتماعية. وقال: من الخطأ تحديد مدة زمنية لإنجاز هذا العمل.

وفي الاتجاه نفسه، يعتقد العوض أن الحديث عن وحدة اندماجية بين قوى اليسار مبكر، مؤكداً أهمية تشكيل جبهة يسارية وطنية عريضة مفتوحة للجميع.

وقال: إن هناك توجهات غير مسبوقة لدى القوى الثلاث بهذا الشأن.

ويؤمن العوض بأن هذا التوحيد يمكن أن يشكل إجابة عن التساؤلات التي تطرحها الجماهير حول قدرة الأحزاب اليسارية إزاء الخروج من مأزق الانقسام السياسي.

"المبادرة": لم يعرض علينا أحد المشاركة

من جانبه، قال الدكتور عائد ياغي، القيادي في المبادرة الوطنية في قطاع غزة، إن "المبادرة مع أي جهد يهدف إلى لملمة الصفوف"، لافتاً إلى أنهم نادوا على الدوام بتشكيل قيادة وطنية موحدة تضم الجميع.

وتحدث ياغي عن اشتراك المبادرة في كثير من الاجتماعات إلي عقدتها قوى مختلفة، سواء في الضفة الغربية أم قطاع غزة، لتشكيل تيار ثالث في الساحة الفلسطينية، "إلا أن هذه الاجتماعات تواصلت في الضفة وتوقفت في غزة دون أسباب واضحة".

وقال: يبدو أن حالة الانقسام وعزل الضفة عن غزة أثرت على الأحزاب التي تعمل في الضفة تحت مظلة معينة، فيما تعمل في غزة تحت مظلة أخرى، مؤكداً أنه "ليس هناك أي تبرير لما يحدث".

وأكد أن "المبادرة تؤيد توحيد القوى والجهود، إلا أنها لا ترى نفسها في هذا الإطار (جبهة اليسار الموحد) بل ترى نفسها في إطار أوسع وأشمل، ويضم العديد من القوى والشخصيات الوطنية والمستقلة".

وأضاف: إن أحداً لم يعرض علينا الانضمام إلى هذه الجبهة ولم نسمع بطرحها، وعندما يحدث ذلك سيكون لكل حادث حديث.

وتابع: سنستمع إلى ما يطرحونه ونناقشهم فيه بعد نقاشه في أطرنا القيادية.

"النضال": نريد تحالفاً ديمقراطياً

بدوره، يؤمن محمود الزق، عضو قيادة جبهة النضال الشعبي في قطاع غزة، بضرورة إقامة تحالف ديمقراطي يضم القوى والفصائل الديمقراطية كافة.

وقال الزق: إن الواقع الفلسطيني في تجلياته الراهنة يستصرخ الجميع بضرورة وجود قطب ثالث يواجه ويحد من حالة الاستقطاب الثنائي، التي أدت إلى حالة من الصراع، ثم المصالحة فالمحاصصة، فالصراع، فالحوار الثنائي الذي لن ينتج سوى محاصصة ثنائية لن تصمد.

وتابع: من هنا، نؤمن بضرورة السعي الجاد من أجل تشكيل قطب ديمقراطي عريض يطرح خياراً آخر أمام المواطن في الساحة الفلسطينية.

وأضاف: نريد خياراً آخر يعتمد المؤسسة كأداة نظام والانتخابات الديمقراطية وسيلة لإدارة المؤسسة والقانون سيد الجميع، مؤكداً أن "الخيار الديمقراطي سيصبح ناطقاً باسم كافة من يرفضون الماضي بأخطائه، إلى جانب رفض الحاضر بخطاياه".

وأعرب عن اعتقاده أن "الظرف الموضوعي ناضج لدرجة الصراخ لإنجاز مهمة تشكيل قطب ديمقراطي في الساحة الفلسطينية".

واتهم الزق رموز كل الفصائل بالمسؤولية عن عدم نجاح كل محاولات إخراج التيار الديمقراطي إلى النور. وقال: أنا بصراحة أتهم كل رموز الفصائل بإفشال هذا الجهد لأسباب تحاصصية مقيتة، وأخشى كذلك أن يفشلوا أي توافق ممكن في حدود القاسم المشترك لأي جهد باتجاه تشكيل تيار ديمقراطي.

وأكد أن "التجارب السابقة تؤكد أننا نتفق حول البرنامج السياسي والبرنامجي والرؤية العامة لهذا التحالف"، لافتاً إلى أن الفشل يأتي دائماً عندما يتم بحث هيكلية هذا التحالف.

وطالب بالابتعاد عن الصغائر، وتكتيك الإقصاء والاستبعاد في بدايات التشكيل، منوهاً إلى أن "هذا التكتيك يشتم منه رائحة البحث عن محاصصة والابتعاد عن جوهر هذا التحالف المنشود ومهامه".

وختم حديثه بالقول: ما نحتاجه الآن هو روح الشهيد أبو علي مصطفى الذي بدأ المشوار بفهم واضح جوهره أن الوطن حصة للجميع.

أبو رمضان: التيار سيقدم قيماً جديدة في المجتمع

من جانبه، قال محسن أبو رمضان، الباحث في شؤون العمل الأهلي، إنه يؤيد الدعوة إلى تشكيل تكتل يساري يشكل نواة لبناء ديمقراطي عريض وواسع يضم أيضاً، منظمات المجتمع المدني والمستقلين والشخصيات الوطنية لتعبر عن قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني.

وشدد على أهمية أن يلعب هذا التيار دوراً في خلق التوازن وإنهاء حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية أو التخفيف منها.

وأضاف: إن إقامة مثل هذا التيار سيعطي قيماً جديدة في المجتمع الفلسطيني، تقوم على التسامح، واحترام الرأي والرأي الأخر، وكثير من الأخلاق التي يحتاجها المجتمع.

ونوه أبو رمضان إلى أن إقامة مثل هذا التيار ذات علاقة بالوضع الراهن وضرورة التغيير، مؤكداً أن التفكير بإقامة مثل هذا الجسم لا يأتي لدواع انتخابية.

وقال: نريد تفكيراً جديداً يشكل إضافة نوعية وجديدة في العمل السياسي الفلسطيني.

من التعزيز إلى الانسحاب
ماكين - أوباما .. والشرق الأوسط

بقلم: هاني حبيب

أظهر استطلاع للرأي شمل ٢٤ بلداً ونشرت نتائجه مؤخراً، أن ترشيح الديمقراطي باراك أوباما للانتخابات الرئاسية الأميركية يثير آمالاً كبيرة في الخارج، ويحسن صورة الولايات المتحدة في العالم. وحسب هذا الاستطلاع، كان معظم الناس خارج الولايات المتحدة يعتقدون أن الرئيس المقبل سيمثل تغييراً إيجابياً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، في حال فوز أوباما بطبيعة الحال. وباستثناء الأردنيين، أكد الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أنهم يثقون بباراك أوباما أكثر من خصمه الجمهوري جون ماكين.

وكان من اللافت، أن الأردنيين هم الاستثناء حول الثقة بباراك أوباما، على خلاف الرأي السائد في المنطقة العربية، من أنه يلقى الترحيب أكثر، مقارنة مع المرشح الجمهوري ماكين، وربما ليس هناك من تفسير سوى انعدام الثقة لدى العرب بالرئاسة الأميركية، وعدم وجود اعتبار للخطب والمواقف أثناء الحملات الانتخابية، والتخوف من أن أوباما قد يلجأ لمزيد من مجاراة إسرائيل والوقوف ضد القضايا العربية، لإثبات تجرده من النزعات الشعبية والعنصرية، وما أسماه الزعيم الليبي العقيد معمّر القذّافي من ردة الفعل تجاه "عقدة النقص"!

في هذه الحقبة التي نعيش، سجل الحزب الجمهوري خلال إدارتي بوش الأولى والثانية، العديد من الانطباعات السوداء في الذهنية العربية حول تطرف وعدوانية هذا الحزب الذي وضع نفسه تحت إبط صقور المحافظين الجدد، وكانت إدارة بوش هذه ما هي إلا امتداداً دموياً لإدارة ريغان الجمهورية، والمتابع للعقدين الماضيين من السياسة الخارجية الأميركية سيجد فروقاً ملموسة، كمعيار قياسي، بين إدارة كلينتون الديمقراطي وإدارة بوش الجمهوري، غير أن هذا المعيار يبقى نسبياً إلى أبعد الحدود، ذلك أن التفاوت بين الحزبين في المواقف ظل متقلباً بين فترة وأخرى، بحيث لا يمكن منح أيٍّ منهما معياراً ثابتاً يمكن القياس عليه بشكل نهائي ومطلق. ففي النصف الأول من الحرب الباردة؛ أي العقود الثلاثة الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية، كان الحزب المعارض يعرض مواقف أكثر تطرفاً من الإدارة الحاكمة. بعد حرب فيتنام تحول الديمقراطيون إلى حمائم، ولكن في التسعينيات دفعوا إلى مزيد من التدخل العسكري في كثير من أنحاء العالم، ثم تحول الأمر إلى العكس، وكان يعرف الديمقراطيون بأنهم أكثر قرباً من إسرائيل ويعتمدون عليهم في الانتخابات التشريعية والرئاسية. إلا أن الأمر لم يكن دائماً كذلك، فالحال الذي كان متغيراً دائماً، سيستمر في المستقبل، بحيث لا يمكن وضع مقاييس واضحة إزاء السياسة الخارجية للولايات المتحدة بناءً على أية إدارة تحكم العالم من البيت الأبيض.

مع ذلك، وما زال الحديث عن السياسة الخارجية الأميركية بشكل عام، هناك معايير عامة غير محددة ترسم خطوطاً عريضة، لسياسة كل من الحزبين الخارجية. وحسب الكاتب الصحافي الأميركي روني بيرت (مركز الإعلام العربي، ٢٢/٤/٢٠٠٨)، فإن الجمهوريين مستعدون لتنازل أقل للحصول على موافقة دولية متعددة الأطراف، ويمتنعون عن محادثة الأعداء والخصوم قبل أن يبرهن هؤلاء بأعمالهم على أنهم غيروا نهجهم جزئياً على الأقل، وهم أشد انفتاحاً لاستعمال وسائل الفرض والضغط، وأكثر استجابة لاستخدام القوة العسكرية. الديمقراطيون أشد ميلاً إلى تعدد الأطراف من ميلهم إلى الأحادية، وهم بالتالي أكثر احتراماً للمنظمات الدولية، وأشد انفتاحاً لمحادثة الأعداء، بمن فيهم المتطرفون أيضاً، ويفضلون الجزرة على العصا. وعلى سبيل المثال، يعتقد ٩٠ في المائة من الديمقراطيين أن من المهم الحصول على تأييد من الأمم المتحدة قبل أي عمل عسكري، فيما يعتقد ٤٦ في المائة من الجمهوريين بضرورة ذلك.

هذه المعايير والخلافات بين الجمهوريين والديمقراطيين، تظل قائمة، وواضحة في كثير من الأحيان، لكنها تكاد تتوحد، عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، وبخاصة حيال الموقف من إسرائيل، وقلما أمكن رؤية تميز واضح محدد بين الحزبين عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي–الإسرائيلي، وعلى العكس، فإن أهم معيار لـ"وحدة" الحزبين يمكن أن نشهده عندما يتعلق الأمر بالموقف من الدول العربية، ويعود ذلك إلى أمور عدة في طليعتها سعي المتنافسين في الانتخابات الرئاسية –كما التشريعية– إلى استمالة اليهود الأميركيين، ذلك أن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الثانية بعد إسرائيل من حيث وجود أكبر عدد من يهود العالم (إسرائيل ٥,٤ مليون يهودي–٤١٪ من يهود العالم–الولايات المتحدة ٥,٣ مليون يهودي–٤٠٪ من يهود العالم)، حيث يتمركزون في المدن الكبرى. وعامل آخر متعلق بثراء هذه الأقلية الفاحش، وهي أثرى أقلية في العالم، وتتميز بمستويات عالية من التعليم، والثانية من حيث السيطرة على وسائل الإعلام، يضاف إلى ذلك، ما يطلقون عليه بالقيم المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، قيم "الديمقراطية والحرية"، ذلك أن معظم الأميركيين يعتقدون أن إسرائيل تمثل واحة الديمقراطية في "صحراء الاستبداد والديكتاتورية" في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً!

المرشحان والمسألة العراقية

يرى المرشح الجمهوري ماكين أن غزو العراق في العام ٢٠٠٣ كان ضرورياً، منتقداً مبادئ تقرير بيكر– هاملتون الداعي إلى انفصال عسكري عن العراق، وتأكيد الجهد الدبلوماسي، ومؤيداً "إستراتيجية التعزيز" التي طبقتها إدارة بوش منذ ربيع العام ٢٠٠٧، كما يعتقد أنه لا يجوز سحب الجيش الأميركي من العراق إلى أن ينتهي جهد أميركي حقيقي كي تقوم دولة

اوباما.

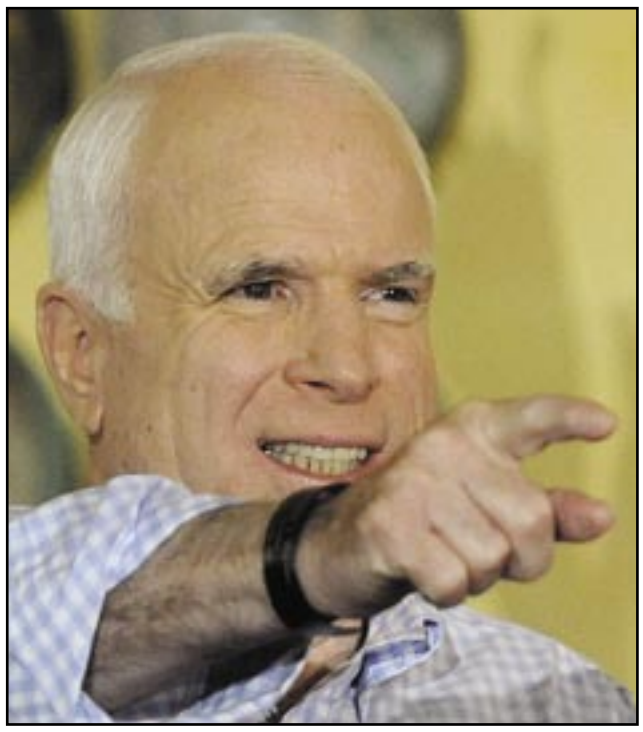

ماكين.

العراق الديمقراطية القادرة على محاربة الإرهاب. ومع أن ماكين كان يقول في بداية حملته الانتخابية بضرورة بقاء الجيش الأميركي في العراق "إلى الأبد"، فإنه عاد مؤخراً ليشير إلى إمكانية انسحاب الجيش الأميركي من العراق، بعد الضمان الكامل لقدرة الجيش العراقي على القيام بالمهمة. لذلك، فقد دعا إلى تعزيز كبير وواسع للقوات الأميركية في العراق حتى قبل أن يأمر الرئيس بوش بذلك بزمن طويل. ويزعم ماكين أن انسحاب الجيش الأميركي من العراق قبل النجاح سيكون خضوعاً وخطأً تاريخياً تدفع أميركا ثمنه في الشرق الأوسط، وفي إطار محاربة الإرهاب، ووهن مكانة الولايات المتحدة الدولية أكبر كثيراً من ثمن الاستمرار في المهمة.

وعلى نحو غير مفاجئ، ينتقد أوباما –المرشح الديمقراطي– المرشح الجمهوري ماكين في موقفه من الحرب على العراق والتورط الأميركي فيها. وكان أوباما قد عارض هذه الحرب منذ بداياتها. ولدى ظهور نتائج تقرير بيكر– هاملتون، أعلن تأييده الكامل له، معتبراً أن سياسة التعزيز التي اتخذتها إدارة بوش خاطئة تماماً، وتزيد من التورط الأميركي في العراق، كما أعرب عن قناعته بضرورة سحب الجيش الأميركي من العراق في غضون عام، وأن تتكفل الحكومة العراقية بالنهوض بمستوى جيشها وقواتها لكي تقوم "بالمهمة"، ومن الممكن أن تبقى قوة عسكرية أميركية محدودة مهمتها المساعدة في حفظ الأمن وإعداد القوات العراقية وتدريبها، إلا أن أوباما بات يتحدث مؤخراً حول بقاء قوات محدودة للولايات المتحدة في العراق بعد انسحابها.

غير أن الآثار المترتبة على الإجراءات الأمنية والعسكرية التي اتخذتها القوات الأميركية التي تزايد عددها في العراق، والتي تمثلت في تحقيق الأمن النسبي في العاصمة العراقية وبعض المدن والمحافظات الأخرى، من المؤكد أنها ستكون دعماً لأفكار المرشح الجمهوري ماكين، ذلك أن تحقيق حد أدنى من القتلى الأميركيين منذ أربعة أعوام، سيستثمره ماكين لتأكيد مقولته حول "التعزيز" في مواجهة مقولة أوباما حول "الانسحاب" من العراق.

ماكين- أوباما .. والصراع العربي- الإسرائيلي

يؤكد المرشح الجمهوري ماكين، من خلال خطابه أمام المؤتمر اليهودي الأميركي (ايباك) منذ أسابيع قليلة على أنه الأكثر قرباً لإسرائيل، ليس من الناحية السياسية فحسب، بل الأيديولوجية أساساً، فهو يفكر أولاً بحل عسكري لأية مشكلة. وكان زار إسرائيل للمرة الأولى وهو ضابط ارتباط للبحرية الأميركية برفقة السيناتور هنري جاكسون العام ١٩٧٩، وجاكسون هذا، كان ديمقراطياً وسطياً، إلا أنه تحول إلى جمهوري محافظ، ويعتبر والد المحافظين الجدد وعلى يديه تخرج أبرز أركانهم، مثل بول وولفيتز وريتشارد بيل. في المؤتمر المذكور، تضايق من خطابه بعض كبار قادة اليهود الأميركيين عندما تحدث عن "المحرقة"، وفي زيارته لمتحف "ياد فاشيم" تحدث عن تجويع اليهود وقتلهم ومعاناتهم في معسكرات الاعتقال النازية، وكأن الحضور لا يعرفون بالأمر، بعضهم أشار إلى أن ماكين حاول أن "يبيع المية في حارة السقايين" وزايد عليهم، لكنهم غفروا له ذلك عندما دعا إلى زيادة الدعم المالي والعسكري لإسرائيل كي تحتفظ بتفوقها النوعي على جيرانها.

يدعو ماكين إلى التفاوض مع الرئيس محمود عباس "أبو مازن"، مع إدراكه –كما يقول– أنه لا يسيطر على السلطة سيطرة كاملة، كما يؤيد مسيرة تفاوضية تؤدي إلى حل "دولتين لشعبين"، لكنه قال فيما يتصل بقطاع غزة "لو كانت الولايات المتحدة تخضع لإطلاق الصواريخ عليها كما هو الأمر في إسرائيل "لكان ردها أقل انضباطاً" من الرد الإسرائيلي.

أما المرشح الديمقراطي أوباما، وفي مؤتمر "ايباك"، كانت سقطته التي سيعاني منها طويلاً، فقد تحدث عن أن القدس يجب أن تبقى موحدة، وبعد ردود فعل قاسية عربية وإسلامية، حاول أن يتراجع بالقول أن القدس يجب أن تخضع للمفاوضات. مورتوف كلاين، رئيس الجمعية الصهيونية في أميركا انتقد أوباما "نقداً لاذعاً"، قائلاً "مع تخفيف باراك ومساعديه تصريحه عن القدس الموحدة، يجب أن نتساءل إذا كانت الكلمات الأصيلة هدفها تضليل الناخبين اليهود وأنصار إسرائيل بعدم إظهار المعتقدات الحقيقية حول الموضوع "إسرائيل قد لا تغفر لأوباما هذه الخطيئة" على الرغم من أنه سبق وأيّد العدوان الإسرائيلي واجتياح لبنان في صيف ٢٠٠٦، كما أيّد الحصار والعقوبات الجماعية على الفلسطينيين، واعتبر اغتيال إسرائيل لقيادات وكوادر الفصائل الفلسطينية دفاعاً عن النفس، كما أيّد النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، وهو منذ أعلن ترشيحه للرئاسة، تعامل مع اللوبي اليهودي متجاهلاً كل الجماعات الأخرى، وعلى الأخص العربية منها في ولاية "ألينوي".

أوباما، مع ذلك، لم يؤيد إقامة إسرائيل للجدار الفاصل، كما وعد بجعل المسيرة السياسية لحل الصراع العربي–الإسرائيلي في رأس سلم أولوياته كرئيس، بالضغط على الطرفين لإحراز تقدم عملي، لكنه في مؤتمر "ايباك" حاول الاقتراب من قصة "المحرقة"، مشيراً إلى أن "والد خاله" الذي كان في فرقة المشاة ٨٩، كان جندياً فيها، وهي أول فرقة أميركية تصل إلى معسكر الاعتقال بعد هزيمة النازيين. ولم يتحدث أوباما عن مجرد زيادة في الدعم الأميركي لإسرائيل كما فعل ماكين، بل حدد هذه الزيادة بثلاثين مليار دولار على مدار عشر سنوات!

الساسة الإسرائيليون، مختلفون فيما بينهم حيال تبعات احتمال انتخاب أوباما رئيساً للولايات المتحدة، على الرغم من خطابه الملتهب غزلاً بإسرائيل في مؤتمر "ايباك"، ذلك أن المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية لا يخفون توجسهم منه، بسبب تصريحات سابقة أطلقها خلال المعركة الانتخابية ضد المرشحة السابقة هيلاري كلينتون، عندما قال إنه مستعد للدخول في حوار مع إيران بهدف وقف برنامجها النووي. هناك قسم من مسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية يخشون بالأساس من أن أوباما رجل "مجهول"، فهو يقول أشياء جيدة عن إسرائيل، لكن ليست لديه خبرة كافية يمكن من خلالها الحكم على مواقفه الحقيقية اتجاه إسرائيل. ويضاف إلى ذلك أن عدداً غير قليل من الأشخاص المقربين من أوباما، هم من أوساط اليسار الأميركيين المعارضين لإسرائيل.

وفي إشارة واضحة إلى توجس إسرائيل من فوز أوباما، عقد رئيس مركز الأبحاث السياسية بالخارجية الإسرائيلية، نمرود بركان، اجتماعاً بعد فوز أوباما على المرشحة الديمقراطية كلينتون، شارك فيه سفير إسرائيل السابق في واشنطن داني أيالون، وممثلون عن دوائر أميركا الشمالية للتداول في احتمالات وصول أوباما إلى البيت الأبيض، وقد جرت هذه المداولات تحت عنوان توجهات السياسة الخارجية الأميركية بعد الرئيس جورج بوش.

إلا أن الاجتماع أكد أنه "لا مجال لأي قلق بصرف النظر عن الفائز في هذه الانتخابات، إذ أن مكانة إسرائيل واليهود لدى الرأي العام والكونغرس قوية جداً، ولن يتم المس بها"، وهذا صحيح إلى حد كبير.

من إصدارات مواطن للعام ٢٠٠٨

في المسألة العربية
مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

هذا الكتاب مساهمة في تحليل الاستثنائية العربية بشأن الديمقراطية تحت عنوان "في المسألة العربية"، يحيلنا فيها على المسألة القومية بتشعباتها المختلفة، مع إشكالية الدولة والسياسة والثقافة، وما يتفرع عنها من مسائل ملحة؛ مثل شرعية الدولة، وانتشار سياسات الهوية من طائفية، وقبلية، وغيرها؛ من منطلق تشخيصها المعوق للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بحيث يصبح الكتاب مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. وما يعني أيضاً، أن العناصر التي تمنع تحقق الأمة في داخل الدولة القطرية وخارجها، هي التي تعيق التحول الديمقراطي. وتتلخص المسألة العربية حسب بشارة، بأن المانع من تشكل الأمة العربية هو نفسه، ما يعيق تحول الأقطار العربية إلى دول ديمقراطية.

إن العوامل التي تعتبر مهمة لنشوء الديمقراطية، يُعتبر غيابها عامل إعاقة للديمقراطية، كـ: "الدولة الريعية، ضعف الطبقة الوسطى، ضعف الثقافة الديمقراطية، القبلية والعشائرية، عدم نشوء مواطن فرد ومجتمع تعاقدي". ولا يمكن فهم فعل هذه العوامل بمعزل عن كون التحول الديمقراطي المأمول في البلدان العربية لن يحاكي التحولات نفسها في دول الأصل. إذ لا توجد نظريات تحوّل مؤكدة، تضع برنامج عمل مضمون سلفاً حسب مثال سابق، فكلها استقراء لتجارب مضت. ولا يمكن فهمها معطوفة على المسألة العربية إلا إذا وجدنا الجواب عن سؤال هو، ما هي الخصوصية العربية، وهي التي يلخصها هذا الكتاب بالمسألة العربية.

أهم الإصدارات الفكرية للمؤلف الدكتور عزمي بشارة:

المجتمع المدني: دراسة نقدية
العرب في إسرائيل رؤية من الداخل (الخطاب السياسي المبتور)
الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي
النهضة المعاقة
من يهودية الدولة حتى شارون
المسألة العربية – مقدمة لبيان ديمقراطي عربي

أما أعماله الأدبية الصادرة حتى الآن، فهي:

الحاجز: شظايا رواية
حب في منطقة الظل: رواية شظايا مكان

نساء على تقاطع طرق
الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

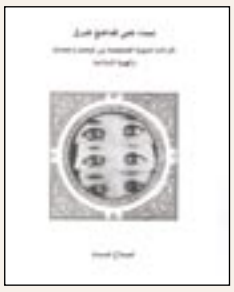

هذا الكتاب:

يقدم الكتاب تحليلاً للحركات النسوية/النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤. ويعتمد الكتاب على العديد من المقابلات المعمقة، وتحليل بعض نماذج التنظيمات النسائية المرتبطة بتجربتي الحركة الوطنية الفلسطينية (العلمانية)، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس".

ويستعرض الكتاب تداعيات تأسيس السلطة الفلسطينية على الحركات النسوية/النسائية، على مستوى تكوين مطالب جديدة (أجندة جديدة)، وما أدى إليه من تحقيق بعض الإنجازات. كما يفحص أثر تشكل السلطة الفلسطينية، وبروز دور المنظمات غير الحكومية المتخصصة، على إضعاف شعبية الحركات الاجتماعية؛ سواء أكانت عمالية، أم طلابية، أم نسائية، وبخاصة على المستويين التنظيمي والتعبوي.

ويطرح الكتاب كيف أن الفراغ التنظيمي والتعبوي الذي تركته المنظمات النسوية المرتبطة بتجربة منظمة التحرير الفلسطينية، عملت حركة "حماس" على ملئه، ما أدى إلى تأسيس أول حركة نسائية فلسطينية إسلامية في الأراضي المحتلة. كما يقدم تحليلاً لطرق تفكير وآليات عمل النساء في تجربة حزب الخلاص الإسلامي، كأول تنظيم سياسي علني لحركة "حماس"، عن طريق تحليل طرق تنظيم النساء، وتطور خطابهن في الحركة، ما أدى إلى إدخال تغييرات مستمرة على فكر الحركة فيما يتعلق بالنساء.

ويسعى الكتاب إلى تقديم مساهمة نقدية حول فكر وتوجهات ما بعد الاستعمار، وكذلك بعض الانقسامات التي يتبناها البعض لدراسة المجتمعات العربية؛ مثل انقسامية "الحداثة/التقليدية"، و"الإسلام/العلمانية"، وذلك عبر فحص إمكانية تأسيس أرضية مشتركة قد يلتقي عليها كلا التوجهين في بعض المطالب والنقاط، وبخاصة في ظل استمرارية النضال التحرري من أجل الاستقلال.

تتوقف المادة البحثية لهذا الكتاب عند منتصف العام ٢٠٠٤، ولا تشمل الأحداث والتغيرات التي طرأت على الواقع الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة للعام ٢٠٠٦، والتي أدت إلى صعود حركة "حماس" إلى سدة الحكم.

اليسار، والخيار الإشتراكي
قراءة في تجارب الماضي، وفي احتمالات الحاضر
داود تلحمي

يتناول الكتاب الوضع الراهن لليسار، بتياراته المختلفة، في العالم، بعد زهاء العقدين على انهيار التجربة السوفييتية. ويستعيد، في هذا السياق، تاريخ هذه التجربة ومحطاتها، بإنجازاتها الكبيرة، ونقاط ضعفها، التي تفاقمت في مرحلة الأزمة والإنهيار، دون إغفال العناصر الخارجية، التي عملت بلا انقطاع على محاصرة هذه التجربة.

ويلقي الضوء على التأثير الإيجابي الذي كان للتجربة السوفييتية على حركات التحرر وشعوب البلدان المستعمَرة والمستباحة. كما يتناول التأثير المتفاوت للتجربة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وخاصة في أوروبا الغربية المجاورة، ويستعرض وضع اليسار حالياً في القارة الأوروبية. وينتقل للحديث باستفاضة عن التجربة اليسارية الجديدة الهامة في أميركا اللاتينية في السنوات الأخيرة. كما يتناول تجربة التنمية الإقتصادية المتسارعة في كل من الصين وفييتنام، ووضع اليسار في بعض بلدان آسيا وإفريقيا الأخرى. ويلقيّ الضوء على الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية التي انطلقت في أواخر التسعينيات. وينتهي الى الحديث عن احتمالات وشروط تبلور نماذج إشتراكية جديدة، ذات طابع ديمقراطي شعبي حقيقي، تستخلص دروس التجارب السابقة، لتتعامل بفعالية أكبر مع مساوئ مرحلة العولمة في التطور الرأسمالي الراهن.

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجا
بلال محمود الشوبكي

هذا الكتاب:

نتائج ثاني انتخابات تشريعية للسلطة الفلسطينية، حملت معها مجموعة من التساؤلات إلى الساحة الفلسطينية، وربما في الساحات والدوائر الأوسع، تتمحور حول مشروع التغيير الذي يمتلكه الإسلام السياسي، ومدى صلاحيته لأن يكون مدخلاً للإصلاح الفلسطيني على صعيد البنية السياسية الداخلية، أو في طبيعة التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي. مبرر هذه التساؤلات ليس فقط تنامي هذه الحركات ودلائلها تنامي شعبية حركة "حماس"، وإنما تحول هذه الحركات عن دورها التقليدي في المشاركة السياسية، ما يولّد تساؤلات جديدة حول الأدوار الجديدة والأدوات ومدى ملاءمتها للحالة الفلسطينية، وكيف يتأثر مشروع حركة "حماس"، التي تمثل في هذا الكتاب نموذجاً عن الإسلام السياسي في فلسطين، بجملة العوامل المحيطة، وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي؟ وقد جاء هذا الكتاب تجاوباً مع هذه التساؤلات، في محاولة لنقاشها والإجابة عنها.

حركةُ "فَتْح" والسُّلطَةُ الفلَسطينيةُ
تَداعيَاتُ أوسلو والانتفاضَةُ الثَّانية
سامر إرشيد

تعرضت حركة "فتح"، مؤسِّسة السلطة الفلسطينية، وكبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الكثير من التغيرات منذ توقيع اتفاق أوسلو، مروراً بالانتفاضة الثانية في فلسطين. وتحول مركز القرار في الحركة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلت الحركة وكوادرها وقاعدتها المُكوِّن الرئيسي للسلطة الفلسطينية، فاندمجت بالسلطة وتحولت أولوياتها إلى أولويات السلطة الرسمية نفسها.

يحاول هذا الكتاب التعرض للأثر الذي تركه اتفاق أوسلو وتداعياته، إضافة إلى أثر الانتفاضة الثانية، على الحركة، وبخاصة لجهة الدور المحتمل لها في خلق نظام سياسي ديمقراطي في فلسطين.

"المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري
تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

مفهوم "المجتمع المدني" واحد من أكثر المفاهيم جدلية، ولذا وصف بالمفهوم "الزئبقي" أو "الضبابي" لأنه لا يوجد اتفاق حول تعريفه ومكوناته وشروطه ودوره، فعمت فوضى في معانيه. وعلى الرغم من أنه احتل حيزاً كبيراً في المناقشات الفكرية، وحظي باهتمام القادة والسياسيين والحكومات ووسائل الإعلام، وتراكمت أكوام من الكتب التي تعالجه، فإنه يتضح لمن يطلع على الأدبيات الوفيرة حوله، أنه يندر وجود محاولات لسبر عمق الجدل المحيط بهذا المفهوم.

هذا الكتاب يتناول هذا المفهوم الملتبس والمتعدد المعاني والدلالات، ويلقي الضوء على المشاريع المختلفة التي ترفع شعار المجتمع المدني في الكتابات المعاصرة، ويوضح كيفية توظيف مفهوم المجتمع المدني أو استخدامه لخدمة مشاريع أو أهداف أو جداول أعمال مختلفة، وكيف يؤدي هذا التوظيف إلى تشعب الجدل حول المفهوم وزيادة فوضى معانيه. ويمكن القول إن الكتاب يمثل محاولة، ربما تكون الأولى، لرسم خارطة طريق لفهم المفهوم وتوظيفاته المختلفة.

الحريات المتساوية
حقوق المرأة بين الديمقراطية-الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وأيمان الرطروط

دراسة نقدية لحقوق المرأة وحرياتها كما تناولتها المناهج الفلسطينية للتربية الإسلامية، وذلك عبر المقارنة بين منظور الديمقراطية الليبرالية ومنظور مناهج التربية الإسلامية لهذه الحقوق والحريات.

وتتناول الدراسة المقررات الفلسطينية للتربية الإسلامية منذ الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر، ويسبق دراستها لهذه المقررات عرض للمنظور الديمقراطي الليبرالي عامة مقارنة بالمنظور الإسلامي عامة، وكذلك مناقشة لمضامين المنظورين ذاتيهما فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرياتها.

وتبين الدراسة أن هنالك شوطاً كبيراً ينبغي قطعه من أجل تحقيق التلاقي بين مضامين مقررات التربية الإسلامية، وبين الإسلام الليبرالي خاصةً، والديمقراطية الليبرالية عامةً، بما في ذلك أيضاً التلاقي مع الوثائق الليبرالية الفلسطينية، ممثلة بوثيقة الاستقلال، والمسودة الأولى لدستور دولة فلسطين، والرؤى المبكرة حول المناهج الفلسطينية التي أعدت في السنوات الأولى من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية مستندة إلى وثيقة الاستقلال.

تمكين الأجيال الفلسطينية
التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة
تفيدة جرباوي وخليل نخلة

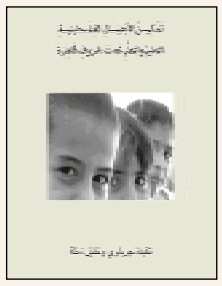

يتناول هذا الكتاب موضوع التربية من منظوره التنموي الواسع الذي يتضمن توارث الثقافة ونقل المعارف والمهارات عبر الأجيال، بهدف تمكينها، وذلك من خلال التعليم المجتمعي بشقيه النظامي وغير النظامي، مع التأكيد على العلاقة التفاعلية والتكاملية فيما بينهما. من هنا، وحتى يؤدي هذا التكامل إلى تعليم فاعل، وأن يتصف بقدرته على المشاركة والتكيف، فلا بد من أن يتبنّى التعليم المجتمعي منهج الاستمرارية والمرونة.

انطلاقاً من قناعتنا بأن العملية التعليمية التعلمية هي جزء أساسي من العملية الثقافية، فمن غير الممكن أن تنتج هذه العملية المخرجات المنشودة دون ارتباط وثيق وعضوي بين ما "يعلم" وما "يثقف". وبالتالي، فمن مقومات إنجاح هذه العملية ضرورة دمج التعليمي التعلمي في السياق الثقافي المجتمعي والإنساني. إن قوقعة العملية التعليمية في داخل إطار المدرسة الرسمية أو الجامعة ... الخ، ستؤدي إلى بتر الفعل التربوي وتجزئته. وهذا سيتطلب إعادة النظر في أسس العملية التعليمية ومفاهيمها السائدة، وإعادة هيكلة النظام التعليمي، بحيث تؤدي إلى انفتاح هذه العملية وكسر الجدران التقليدية المحيطة بها لتشمل المجتمع برمته.

لقد طرحنا آراء، بعضها جذري، حول طبيعة ما نعلم وما يجب أن نعلم ونتعلم، وما هي استحقاقات أجيالنا المستقبلية علينا. وسعينا لطرح تساؤلات حول كيفية خلق جيل حر بأكمله، مبدع بأكمله، يثور ضد الظلم والاضطهاد، ويصر على أن يتعلم عن طريق طرح الأسئلة الأساسية والمهمة، أكثر من الانشغال بالحصول على أجوبة سريعة وروتينية.

انتفاضة الأقصى... حقول الموت
محمد دراغمة

في سنوات الانتفاضة التي عملت فيها مراسلاً صحافياً طُفت الأراضي الفلسطينية، وسجلت أحداثها المركزية. شهدت الاجتياح الكبير الذي أعادت فيه إسرائيل احتلال الضفة، ووثقت بالعين والقلم قيام الجيش الإسرائيلي بطحن كل شيء في طريقه؛ البشر، المباني، الأسواق، الشوارع، الحدائق، السيارات، المعامل ... كل شيء.

طفت البلدة القديمة في نابلس، وشاهدت جثثاً بين الأنقاض، وأخرى متراكمة في مسجد حوّل إلى مستشفى مؤقت لاستقبال الجرحى والجثث المحرومة من الدفن.

ذهبت إلى مخيم جنين بعد الاجتياح، ووثقت روايات عن أساطير مواجهة الموت في الأزقة الفقيرة الضيقة ... إلى رام الله، حيث خضع القائد الراحل ياسر عرفات لحصار حتى الموت. وإلى الخليل والقدس حيث الصراع مع المستوطنين يصل إلى كل شبر وكل حجر ... إلى سلفيت حيث سرطان الاستيطان ... إلى الأغوار، حيث أطماع الاستيطان والنهب تصل إلى الشركات الإسرائيلية التي احتلت مساحات شاسعة من الأرض وحولتها إلى مزارع ومصانع وورش.

طفت القرى، ووثقت الموت الرابط على الطرق الالتفافية ... هذا رجل خرج بحثا عن قوت عياله وعاد جثة هامدة، وذلك يحمل امرأة عجوزاً على ظهره ليقطع بها خندقا أقامه الجيش الإسرائيلي لعزل مجموعة من القرى، وتلك امرأة تحمل رضيعها بين يديها وتجاهد للحفاظ على توازنها وهي تقطع الجبال الزلقة شتاءً، للوصول به إلى طبيب في المدينة .. شهدت ولادات وزيجات جرت على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، حيث يُمنع الناس من التنقل حتى لو كانوا نساء في حالات مخاض. وقفت مع هؤلاء، والمئات غيرهم، ووثقت قصصهم التي صبغها الاحتلال باللون الأسود، وقدمتها في هذا الكتاب.

الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢-(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥-٢-(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org